

بسم الله الرحمن الرحيم
جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا
كلية الدراسات العليا

دلالة المشتقات و إعمالها في الربع الثاني من القرآن الكريم
(دراسة نحوية صرفية دلالية)

**Derivatives Denotation and Their Functions in the
Second Quarter of the Holly Quran
"Morph-syntax of study"**

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في النحو و الصرف

إشراف الدكتور :
فضل الله النور علي

إعداد الطالبة :
جويرية محمد اليمني

2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

استهلال

قال تعالى : (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

صدق الله العظيم

سورة التوبة (105)

إهداء

إلى من أحمل اسمه بكل فخر

إلى سندي و ملاذي بعد الله

إلى القلب الكبير أبي العزيز

إلى رمز الحب و بلم الشفاء و بسمه الحياة

إلى ينبوع الصبر و التفاؤل و الأمل

إلى كل من في الوجود بعد الله و رسوله أمة الغالية

إلى القلوب الطاهرة رفقاء دربي و رياحين حياتي

إلى آل بيتي الأوفياء حبا و تشريفاً

إخوتي و أبنائي

إلى كل من علمني حرفاً أضاء طريقي

إلى كل غيور على الدين إخلاصاً و تكريماً

أهدي هذا الجهد المتواضع

الباحثة

شكر و تقدير

الحمد لله العلي القدير على فضله و نعمه و بعد
يطيب لي أن أزجي الشكر الجزيل و العرفان الجميل
لكل من أشعل شمعة في دروب العلم ... و لكل من أسدى
إليّ معروفا أو بذل نصيحة و هم كثر
وأخصُ بالشكر كل من أعانني في إنجاز هذا البحث
و على رأسهم الدكتور ... فضل الله النور علي
الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث حتى رأى النور
فجزاه الله عني كل خير ، و له مني كل التقدير و الاحترام.
و كل الشكر و التقدير للأساتذة الأكارم بكلية اللغات... جامعة السودان
و لا يفوتني أن أتقدم بوافر الشكر و الامتنان للدكتور عز الدين مختار بجامعة
النيلين لما قدمه لي من نصح و مشورة .
كما أخصُ بالشكر أسرتي التي وقفت بجانبتي وزوجي الذي تحمل معاناتي .

المستخلص

المشتقات هي الأسماء الصرفية التي تشتق من الفعل على أوزان متعارف عليها لتؤدي دوراً مهماً في تركيب الجملة وبيان المعنى ، وهي كثيرة ومتعددة وتؤدي دلالة مركبة في المعنى تختلف عن دلالة الفعل أو المصدر.

وفي هذا البحث نتناول المشتقات في دراسة صرفية ، نحوية ، دلالية وذلك من خلال وصف هذه المشتقات وتفصيل أبنيتها ودراسة عمل كل منها واستقراء الدلالة من الآيات مع ذكر آراء العلماء فيها من خلال ذكر نماذج من القرآن الكريم وذلك للتمثيل فقط لا للحصر لتوسع هذه المشتقات وكثرتها .وقد اتبعت هذه الدراسة المنهج التحليلي الوصفي.

الكلمات المفتاحية : المشتقات - اسم الفاعل - اسم المفعول - صيغ المبالغة - الصفة

المشبهة - اسم التفضيل - اسم الآلة - اسم الزمان - اسم المكان - البنية الصرفية-

الإعمال - الدلالة

Abstract

Derivatives are morphological names that are derived from the verb weights generally accepted to play an important role in the sentence structure and the statement on which are many and multiple lead indication vehicle in question differ about the significance of the act or the source .

In this paper we address derivatives in the morphological study of grammatical tag through the description of these derivatives and detailed buildings and study their respective work and the development of the significance of the verses with the stated opinions of scientists in by male models form the Koran in order to represent only to the inventory ratio for the expansion and these derivatives and plentiful.

This study followed the analytical descriptive approach.

Key words :

_Realization Morphological structure _ Derivatives –
significance

Name decade – Name of the place _ Preference name

Name effect _ Exaggeration formats_ The machine name

المقدمة

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا والصلاة والسلام على من أنزل عليه القرآن الكريم بلسان عربي مبين ، سيدنا ونبينا الصادق الأمين ، أشرف الخلق أجمعين محمد بن عبدالله وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين ، قال سبحانه وتعالى : " قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ " (سورة البقرة : آية (32))

وبعد:

يعدُّ الاشتقاق من الدراسات المهمة في اللغة العربية ، وللمشتقات دورٌ كبيرٌ في تركيب الجملة وبيان المعنى ، ولها دورٌ مهمٌ في الدلالة فهي تؤدي دلالة مركبة في الجملة تختلف عن دلالة الفعل أو المصدر، كما يعد الاشتقاق ثراءً للغة وحل الأشكالات التي ترد على العربية ، وما يستحدث من اختراعات. فكان هذا البحث لاستجلاء هذه الدلالات النحوية من خلال المعاني القرآنية لأي الذكر الحكيم ، نسبة لتأثير هذه المشتقات في اللغة العربية وما تحدثه من تغيير في الدلالة مما يجعل اللغة العربية لغة حية لا ميتة .

والقرآن الكريم هو المعين الخصب للغة العربية ، لأنه يمثل الصورة المثلى والشاهد المعين لهذه المشتقات ، وتتعدد فيه الأبنية المختلفة ، فاهتم هذا البحث بملاحظة المعاني المختلفة لهذه الأبنية ومناسبتها للمعنى المراد وقدرتها على التعبير عن المطلوب . فلا يعدو أن يكون هذا البحث محاولة متواضعة تقدم فيه الباحثة ما تراه لها من دلالات ومعان لهذه المشتقات .

وقد سلكت فيه منهج وصف المشتقات وتحليلها ودراسة عمل كل منها كما اعتمدت على استقراء الدلالة من الآيات وتحليلها .

إطار البحث وحدوده:

حدود هذا البحث دراسة الأسماء المشتقة وتشمل اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة والصفة المشبهة واسم التفضيل وأسماء الزمان و المكان واسم الآلة في الربع الثاني من القرآن الكريم ، الذي يبدأ من سورة الأعراف وينتهي بسورة الكهف.

أهمية البحث:

بناءً على ما تقدم فموضوع هذا البحث يستمد أهميته من الدراسات الصرفية والنحوية والدلالية للقرآن ، وتنبع أهميته في جمع الآراء المختلفة من كتب النحويين وكتب تفسير القرآن الكريم ومعاني القرآن وإعرابه.

أهدافه:

1- التعرف على دلالة الجملة في القرآن الكريم من خلال عمل المشتقات .
2- الإهتمام بالدراسات التطبيقية فالمشتقات أكثر تعرضاً للخطأ نتيجة للتشابه بين أوزانها.

3- الوقوف على حقيقة كل صيغة والمعنى الذي جاءت له.

4 الرغبة في التمكن من مادة النحو والصرف وذلك تواصلاً مع كشف معاني القرآن الكريم ووجوه إعجازه.

الدراسات السابقة

1- هناك جهود سابقة أهتمت بظاهرة الاشتقاق في اللغة العربية منها:

1- أبنية المشتقات الأسمية في المعلقة السبع إعداد الطالب عبدالنور محمد الماحي -
دكتورة من جامعة أم در مان الإسلامية (1422هـ -2001م)

2 المشتقات السبع في الربع الأول من القرآن الكريم - إعداد الطالبة عليّة عثمان محمد
أحمدماجستير من جامعة أم در مان الإسلامية (1422هـ -2000م)

3- الوصف المشتق في القرآن الكريم إعداد عبدالله حمد الدايل ،رسالة دكتوراة

وقد تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول . فجاء الفصل الأول مقسماً إلى

ثلاثة مباحث .

وقد جاء الفصل الأول معنونا ب"الاشتقاق وأنواعه " وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث .

تحدثت في المبحث الأول عن ماهية الكلام وتقسيم الاسم من حيث

الجمود والاشتقاق . أما المبحث الثاني فقد عنوانته ب"ماهية الاشتقاق " حيث عرّفت

فيه الاشتقاق لغةً واصطلاحاً وتطرق إلى طرقه وشروط صحته وأغراضه .

وفي المبحث الثالث تعرضت لأنواع الاشتقاق وتعريف كل منها و آراء العلماء

فيها .

أما الفصل الثاني الذي جاء بعنوان " أبنية الأسماء المشتقة " فقد تم تقسيمه إلى

ثلاثة مباحث تناولت فيه دراسة المشتقات دراسة صرفية حسب نظرة الصرفيين

لهذه المشتقات . فالمشتقات عندهم هي : اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة

والصفة المشبهة وأفعال التفضيل ، وأسماء الزمان والمكان واسم الآلة .

وقد جاء في ثلاثة مباحث ، اشتمل المبحث الأول على صياغة اسم الفاعل وكيفية

بنائه من الثلاثي والمزيد وكذلك أمثلة المبالغة والصفة المشبهة لأنهما ملحقان باسم

الفاعل .

أما المبحث الثاني فقد تناولت فيه اسم المفعول وكيفية صياغته من الثلاثي والمزيد .

وتناولت في المبحث الثالث اسم التفضيل وكيفية صياغته وشروط بنائه وتناولت

أيضاً صيغة اسمي الزمان والمكان وأبنيتهما بالإضافة إلى اسم الآلة مع ذكر بعض النماذج الواردة في القرآن الكريم وذلك للتمثيل فقط لا للحصر .

وتحدثت في الفصل الثالث الذي عنوانه بـ"دلالة الأسماء العاملة" عن إعمال

المشتقات ودلالة كل منها في آيات الربع الثاني من القرآن الكريم وهنا تناولت دراسة هذه المشتقات حسب نظرة النحويين لها فهي عندهم المشتقات العاملة فقط وهي : اسم الفاعل – اسم المفعول وصيغ المبالغة والصفة المشبهة واسم التفضيل . فقسمتُ هذا الفصل إلى أربعة مباحث حيث خصصت المبحث الأول لإعمال اسم الفاعل ودلالته أما المبحث الثاني تناولتُ فيه إعمال أمثلة المبالغة والصفة المشبهة ودلالة أبنية كل منها . وخصصتُ المبحث الثالث لاسم المفعول ودلالته . أما المبحث الرابع فكان من نصيب اسم التفضيل حيث تحدثتُ فيه عن أحواله وعمله ودلالته .

ولا بد من الإشارة إلى أن هناك بعض الظروف الخاصة التي مررتُ بها أثناء عمل هذا البحث كادت أن تثنييني عن القيام به إلا أن إصراري على القيام به هو ما جعلني اتغلب عليها فهذا من فضل الله ورحمته جلّ وعلا فله الحمد والشكر فإن وفقت فمنه سبحانه وتعالى وإن أخفقت فحسبي أجر المجتهد.

وقد استعنت بجملة من المصادر والمراجع التي أعانتني على إنجاز هذا البحث وهي على النحو التالي :

أولاً: القرآن الكريم فهو كتاب العربية الأكبر والنص الموثوق الذي أخذت منه المشتقات.

ثانياً: كتب التفسير ومنها: تفسير الطبري (لابن جرير الطبري) – روح المعاني (للأوسى) - البحر المحيط (لأبي حيان) – الجامع لأحكام القرآن (للقرطبي) – تفسير

القرآن العظيم (لابن كثير)

ثالثاً: كتب إعراب ومعاني القرآن

اعراب القرآن (للنحاس) - والجدول في إعراب القرآن وبياناه وصرفه (لمحمود

صافي) - ومعاني القرآن (للفراء)

رابعاً: كتب النحو والصرف

الكتاب (للسيبويه) - المفصل في صناعة الإعراب (للزمخشري) - شرح المفصل

(لابن يعيش) - الإيضاح في شرح المفصل (لابن الحاجب) - شرح التسهيل (لابن

مالك) - شرح الكافية الشافية (لابن مالك) - شرح الأشموني (للأشموني) - شرح ألفية

ابن مالك (لابن الناظم) - شرح ابن عقيل (لابن عقيل) - أوضح المسالك إلى ألفية ابن

مالك (لابن هشام الأنصاري) - شرح قطر الندى وبل الصدى (ابن هشام

الأنصاري) - توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (للمرادى) - حاشية

الصبان (للشيخ الصبان) - حاشية الخصري للأمام (الخصري) - شرح التصريح

على التوضيح (للشيخ الأزهرى) - شرح جمل الزجاجي (لابن عصفور) - همع

الهوامع في شرح جمع الجوامع (للسيوطي) .

المفتاح في الصرف (للجرجاني) - الأشباه والنظائر (للسيوطي) - شرح كافية ابن

الحاجب (الرضي الاسترأبادي) - المغنى الجديد في علم الصرف (محمد خير

حلواني) - أبنية الصرف في كتاب سيبويه (خديجة الحديثي) - المعجم المفصل في علم

الصرف (راجي الأسمر) - النحو الوافي (عباس حسن) .

خامساً: كتب علم اللغة

الخصائص (لابن جني) - الصاحبى (ابن فارس) - المزهر في علوم العربية

وأنواعها (للسيوطي) - أدب الكاتب (لابن قتيبة) - فقه اللغة (للتعالبي)

وقد ذيلت هذا البحث بخاتمة وقائمة للآيات القرآنية وقائمة للفهارس والمراجع التي اعتمدت عليها في بحثي هذا.

أشعر أنني لم أكمل هذا البحث بالشكل الذي أردته ، لتوسع هذه المشتقات وكثرتها فهي أكثر بكثير ممّا تعرضتُ له فقد ركزتُ على المشهور منها ، فلا يستطيع بحثٌ كهذا أن يوفيهما حقها ويلم بكل أبعادها . فأسال الله أن يجعل عملي المتواضع هذا خالصاً لوجهه الكريم وأن يكلل جهدي هذا بالرضا والقبول ويظهره على أحسن صورة وأكمل وجهه إنّه على ما يشاء قدير ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الفصل الأول

الاشتقاق وأنواعه

المبحث الأول: تقسيم الاسم من حيث الجمود والاشتقاق

المبحث الثاني: ماهية الاشتقاق

المبحث الثالث: أنواع الاشتقاق

المبحث الأول

تقسيم الاسم من حيث الجمود والاشتقاق

الكلمة هي اللفظ الذي يحمل معنى ، والكلمات التي تدلُّ على معنى مستقل في الفهم وغير مقترنة بزمان معين تسمى الأسماء ، وهذه الأسماء مرتجلة ؛ أي أنها انبثقت على صورتها اللفظية المستعملة ولم تتولد من كلمة سبقتها في الظهور ثم بعد ذلك ولد منها الإنسان كلمات أخرى ، فمثلاً كلمة شمس هي كلمة سامية قديمة اطلقت لتكون رمزاً للجرم السماوي الملتهب الذي يضيء الطبيعة فهي إذاً مرتجلة ولكن ولد الانسان منها كلمات أخرى نحو : تشمس , مشمس , أشمس ,.... وغيرها فالاسم الذي وُلِدَ منه يسمى اسماً جامداً والكلمات المولدة تعرف بالأسماء المشتقة

فالكلمة هي اللفظ الدال التي يمثلها الصوت المسموع ، أما مدلولها فمرتسم في النفس معنًى.

اتفق العلماء على تعريفهم للكلمة ، وقد فرق ابن جني بين الكلام والقول حيث عرف الكلام بأنه كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويون بالجمل ، بينما عرف القول بأنه كل لفظٍ مذلٍ به اللسان تاماً كان أم ناقصاً. وذكر الدليل على الفرق بين الكلام والقول حين قال: ومن أدلّ الدليل على الفرق بين الكلام والقول إجماع الناس على أن يقولوا: القرآن كلام الله ولا يقال القرآن قول الله، وذلك لأنّه لا يمكن تحريفه ولا يسوغ تبديل شيء من حروفه فعبر عنه بالكلام الذي لا يكون إلا أصواتاً تامة مفيدة"(1).

1- ابن جني، أبو الفتح عثمان ابن جني، ت(392)هـ، الخصائص، تحقيق الدكتور عبد الحميد

هنداوي، دار الكتب العلمية بيروت _ لبنان ، ط3- سنة 2008م _ 1429هـ ، ج1، ص72.

قسم علماء اللغة الألفاظ إلى ثلاثة أقسام هي : الأسماء والأفعال والحروف قال ابن مالك: الكلمة لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقاً أو تقديراً، أو منوي معه ، كذلك وهي اسم وفعل وحرف"(1) . وقسم العلماء الأسماء إلى قسمين :

1-الاسم الجامد:

وهو الاسم الذي وضع على صورته الحالية ، أي أنه لم يؤخذ من غيره فليس له أصل يرجع إليه أو ينتسب له مثل أسد ، شجر ، علم ، سماحة ... وغيرها. والاسم الجامد منه ماهو حسي أي يُدرك بالحواس نحو شمس ، نخلة ... ومنه ماهو معنوي وهو الذي يُدرك بالعقل ويسمى المصدر نحو احترام ، صدق وغيرها. وتعتبر الأفعال غير المتصرفة من الجوامد نحو نِعَمَ ، وبئسَ ، وعسى ، وليسَ ... وينقسم الاسم الجامد إلى ثلاثة أقسام:

أولاً - اسم الذات :

وهو مايدلُّ على شيءٍ مجسم ومحسوس أي يدلُّ على شيءٍ حسي ذي شكل ويشغل جزءاً في الطبيعة، كأسماء الأجناس ؛ واسم الجنس هو مادلٌ على واحد من أفراد كثيرين يشتركون معه في السمات والخصائص الجوهرية مثل: إنسان ، رجل ، حجر ... وغيرها .
ومن أسماء الذات أيضاً الأعلام سواء كانت منقولة أم مرتجلة نحو :أحمد،عاصم ...

ثانياً - اسم المعنى :

وهو الاسم الذي يدرك بالعقل ، أي هو مايدلُّ على شيءٍ عقلي محض ولا يدرك بالحواس ، وهذا يعني أنه يدلُّ على حدث مجرد من الزمان والفاعل والشكل

1- ابن مالك،جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي،ت672هـ،شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد،تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحى السيد ،دار الكتب العلمية بيروت - لبنان،ط2،1430هـ-2009م،ج1،ص12

والنوع فيتصوره العقل فقط ، وهذا مايدلُّ عليه المصدر، قال الدكتور محمد خير حلواني:(وقد تنتقل دلالة المصدر من الإشارة إلى الحدث المجرد إلى الدلالة على ذاتٍ معنوية كأسماء العلوم والديانات مثل ، صرف ، نحو: فقه ، وإسلام...) (1)
وتوجد أسماء معان ليست بمصادر نحو: شأن ، ذهن، روح ... وهناك أيضاً أسماء تدلُّ على أفكارٍ مجردةٍ مثل الكم والكيف والأين ، فهي مجردة من العدد والمكان والهيئة .

ثالثاً - الاسم المبهم :

وهو النوع الثالث من الأسماء الجامدة كالضمائر وأسماء الإشارة والأسماء

الموصولة وأسماء الشرط والاستفهام والأعداد وكل وبعض ... وغيرها
والاسم المبهم لا يؤدي دلالة مفرداً بل يجب أن يتعلق باسم ذات أو اسم معنى
مثال لذلك : الأسماء التي تتعلق باسم ذات مثل هذا البحر وهذا الجبل ... ومن
أمثلة الأسماء التي تتعلق باسم معنى قولنا هذا العمل وهذه الفكرة ... وبعضها لا
يتعلق إلا باسم معنى كضمير الشأن ، وبعضها الآخر لا يتعلق إلا باسم ذات مثل
من الشرطية أو الاستفهامية أو الموصولية.

2- الاسم المشتق

وهو القسم الثاني من أنواع الاسم وهو ما أخذ من غيره وله أصل يرجع
له فقد ذكر السيوطي : " أن أهل اللغة أجمعوا على أن العرب تشتق بعض الكلام
من بعض" (2)

1- محمد خير حلواني، المغنى الجديد في علم الصرف، دار الشرق العربي بيروت - لبنان، ط 1، ص 211

2- السيوطي، عبدالرحمن بن جلال الدين بن أبي بكر ت 991هـ، المزهري في علوم العربية، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وعلي البجاوي، دار الفكر، ج 1، ص 345

والمشتق يختلف معناه في علم الصرف عن معناه في علم الاشتقاق ، فالمشتق
في علم الصرف هو المأخوذ من فعله للدلالة على معنى الفاعل والمفعول ونحوه
والمشتقات عند الصرفيين هي السبعة المعروفة وهي : اسم الفاعل وصيغ المبالغة
اسم المفعول ، الصفة المشبهة ، اسم التفضيل ، أسماء الزمان والمكان واسم الآلة . لأن
المقصود بالمشتقات الأسماء فقط والمصدر عند من يقول أنه مشتق من الفعل ؛ ذلك
لأن علم التصريف يدور في معرفة الزائد من الأصلي . أما عند النحويين هو ما دلّ

على ذاتٍ مبهمة وحدث ، أي هو ما يرادف ويعمل عمل الفعل وينحصر في أربعة أصناف هي:

اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفصيل، أما أسماء الزمان والمكان والآلة فهي عندهم ملحقة بالجوامد، وذلك لأنَّ في ذاتها نوعاً من التعيين فهي لا تتحمل الضمير ولا تعطي حكم الأربعة السابقة في باب الخبر والصلة والنعت والحال"(1).

أما اللغويون فالاشتقاق عندهم أوسع لأنَّهم يشتقون من أسماء الأعيان. كما يقولون في بعض الجوامد إنها مشتقة ، كالخيل من الخيلاء والإنسان من الإنس أو النسيان"(2)

والمشتق في علم الاشتقاق هو المرافق لغيره في حروف أصل مادته فهو أعم في المعنى السابق.

وتختلف آراء العلماء في الاشتقاق في اللغة ولهم في ذلك ثلاثة أقوال كما أوردتها الدكتورة خديجة الحديثي وهي:

1-ابن عقيل، قاضي القضاة بهاء الدين عبدالله ابن عقيل العقيلي الهمداني ، شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، دار التراث، مصر، ط20، سنة 1400هـ- 1980م ، ج1، ص178-179

2- انظر السيوطي، جلال الدين بن عبدالرحمن بن أبي بكر، ت911هـ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق احمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ، ط1 ، سنة 1418هـ _ 1998 م ، ج3، ص480- وانظر السيوطي ، المزهري في علوم اللغة العربية وأنواعها، ج1، ص348

الأول:

أنَّ اللفظ ينقسم إلى جامد ومشتق كالتقسيم السابق وهو قول الخليل وسيبويه والأصمعي وأبو عبيدة، والجرمي والكسائي والفراء وابن الأعرابي والشيباني

وأبو عمرو وأبو زيد وعيسى بن عمر والمازني ، وعليه العمل.

الثاني:

أنَّ الألفاظ كلها جامدة موضوعة وبه قال نفطويه " محمد بن ابراهيم" وهو من الظاهرية.

الثالث

أنَّ الألفاظ كلها مشتقة وهو قول الزجاج، وزعم بعضهم أنَّ سيبويه كان يرى ذلك (1).

1-الدكتورة خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مكتبة النهضة، بغداد ، ط1 ، ص247.

ماهية الاشتقاق

الاشتقاق من أشرف علوم العربية وأدقها وأنفعها وأكثرها رداً إلى أبوابها، فهو مدار علم التصريف في معرفة الزائد من الأصلي حتى قال بعضهم لو حذفت المصادر ارتفع الاشتقاق من كل كلام لم توجد صفة لموصوف ولا فعل لفاعل وجميع النحاة إذا أرادوا أن يعلموا الزائد من الأصلي في الكلام نظروا في الاشتقاق.

الاشتقاق لغة:

تتميز اللغة العربية بالسمة الاشتقاقية ، والاشتقاق في اللغة هو مصدر اشتق الشيء إذا شقه إلى نصفه ومن المجاز اشتق في الكلام إذا أخذ فيه يميناً وشمالاً وترك القصد .

عرّفه الأستاذ راجي الأسمر: هو أخذ شق الشيء وهو نصفه والاشتقاق الأخذ في الكلام يميناً وشمالاً مع ترك القصد واشتقاق الحرف من الحرف أخذه منه" (1)

الاشتقاق اصطلاحاً:

عرّف الاشتقاق اصطلاحاً بعدة تعريفات جاء في المزهر : هو أخذ صيغة من

1- الأستاذ راجي الأسمر، المعجم المفصل في علم الصرف، راجعه د.إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط3، سنة 2009م، ص139

أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية وهيئة وتركيباً ليدلّ بالثانية على معنى الأصل

وزيادة مفيدة لأجلها اختلفا حروفاً وهيئةً" (1)

وقال الرضي في شرح شافية ابن الحاجب :كون إحدى الكلمتين مأخوذة من

الأخرى أو كونهما مأخوذتين من أصل واحد (2)

قال الاستاذ راجي الأسمر: أما في الاصطلاح فقد أعطى الاشتقاق تعريفات عدة منها:

اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه حروف ذلك الأصل.

أو أخذ كلمة من أخرى بتغيير ما، مع التناسب في المعنى ، أو نزع لفظ من آخر

بشرط مناسبتهم معنى وتركيباً ومغايرتهما في الصيغة" (3)

ونرى أن كل هذه التعريفات تدور حول معنى واحد هو أخذ كلمة من أخرى مع

الموافقة في الأصل والمعنى ، كما نلاحظ من التعريفات أن الاسم المشتق يتوسع

معناه عن معنى الأصل .

والاشتقاق عند اللغويين يختلف معناه منه عند الصرفيين.

نلاحظ أن معنى الاشتقاق توسع عند اللغويين فهو عندهم أخذ شيء من غيره

مطلقاً سواء دلّ على ذات وحدث أو لم يدلّ على ذات وحدث وهو بذلك يشمل

جميع المشتقات من أسماء الذوات مثل استنسر من النسر واستحجر من الحجر.

1- السيوطي ,المزهر في علوم العربية وأنواعها,ج1,ص346

2-الرضي ،رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي(686هـ)،شرح شافية ابن الحاجب،مع شرح شواهد للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب حزانة الأدب،حققه محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين،دار الكتب العلمية بيروت - لبنان،ط1(1419هـ -1998م)،ج2،ص334

3- راجي الأسمر،المعجم المفصل في علم الصرف،ص139

أما عند النحويين فهو مقصور على المشتقات العاملة فقط ، وقد اكتفوا بهذه

المشتقات ليحددوا أنواع الكلمات التي تكون وصفياً المعنى - خبراً أو حالاً أو

نعتاً.

أما الصرفيون فاتخذوا موقفاً وسطاً بين الفريقين (1) ، إذن كل فريق حدد معنى للاشتقاق يخدم غرضه الخاص به.

والاشتقاق هو صياغة بنيات جديدة تختلف عن بنية الجذر مع المحافظة على حروفه وعلى ترتيبها في الجذر فلا يتقدم حرف ولا يتأخر ، أي صب الجذر في أبنية جديدة تقتضي زيادة أصوات أو تغيير أصوات وهذا يعني أن بنية اللغة تتوسع فيمكن أن نشق من كلمة كتابة الكلمات الآتية :

كتب ، كاتب ، مكتوب ، كتاب ... وغيرها من الكلمات ، فنلاحظ أن جذر الكلمة (ك ت ب) ظل كما هو في جميع المشتقات وعلى نفس الترتيب والنظام

لكي يتم الاشتقاق لابد من توفر أربعة أركان وهي :-

1- الاسم المشتق

2- الاسم المشتق منه

3- الموافقة في الحروف الأصلية

4- الموافقة في المعنى مع بعض التغيير لأنه لو لم يحدث تغيير لم يصدق كون

المشتق غير المشتق منه ، ولأنه من أجل هذا التغيير حدث الاشتقاق .ذكر السيوطي

أنَّ التغييرات بين الأصل المشتق منه والفرع خمسة عشر تغييراً " (1).

وذكر في همع الهوامع أن أبا حيان قال :- وأعلم أنه يعرض في اللفظ المشتق

مع المشتق منه تغييرات تسعة " (2).

إذن لابد من وجود تغيير في اللفظ المشتق ، وهذا التغيير قد يكون واحداً أو

تغييرين أو ثلاثة أو أربعة :

أ- التغيير الواحد يحدث في أربعة أماكن وهي :

الأول : زيادة حرف نحو طَالِبٍ من طَلَبَ

الثاني : زيادة حركة نحو ضَرَبَ من الضَرَبَ

الثالث : نقصان حرف نحو نَبَتَ من النَّبَاتِ

الرابع : نقصان حركة نحو قَرَسَ من القَرَسِ

ب:- أما التغييران فستة أنواع

الأول : زيادة حرف ونقصان آخر كصَاهِلٍ من الصَّهْلِ

الثاني : زيادة حركة وحرف كضَارِبٍ من الضَّرْبِ

1- السيوطي ، المزهري في علوم العربية ، ج 1 ، ص 348 - 349

2- السيوطي ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ج 3 ، ص 408

الثالث : نقصان حركة وحرف كَغَلَى من الغَلِيان

الرابع : زيادة حركة ونقصان أخرى نحو حَذَرَ اسم فاعل من الحَذَرَ

الخامس : زيادة حرف ونقصان حركة كَعَادَ فهي اسم فاعل من العَدَدِ

السادس : زيادة حركة ونقصان حرف كَرَجَعَ من الرَّجَعَى

ج : أما التغيرات الثلاثة فتكون في أربعة أنواع

الأول : زيادة الحرف مع زيادة الحركة ونقصانها ، كَمَوَعِدٍ من الوَعْدِ ؛ زيدت

الميم وكسرت العين ونقص فتح الواو .

الثاني : زيادة الحركة مع زيادة الحرف ونقصانه كَمُكْمِلٍ اسم فاعل أو اسم مفعول

من الكمال ؛ زيدت الميم وضمها ونقصت الألف .

الثالث : نقصان حرف مع زيادة حركة ونقصانها كَقَطَّطَ اسم فاعل من القُتُوطِ .

الرابع : نقصان حركة مع زيادة الحرف ونقصانه نحو كَالَّ بتشديد اللام وهي

اسم فاعل من الكلال نقصت حركة اللام الأولى للإدغام ونقصت الألف التي بين

اللامين وزيدت الألف قبل اللامين .

أما التغيرات الأربعة في موضع واحد : فهي زيادة الحرف والحركة معاً

ونقصانهما معاً نحو كَامِلٍ من الكَمَالِ .

ومما سبق نجد أن في الاشتقاق تحدث تغييرات بين الأصل المشتق منه والفرع

المشتق وطريقة معرفة الاشتقاق تكون بتقليب تصاريف الكلمة حتى يرجع منها

إلى صيغة هي أصل الصيغ دلالة وإطراداً وحروفاً غالباً نحو " ض ر ب "

فإنه يدلُّ على مطلق الضرب فقط ، أما ضَارِبٌ ومَضْرُوبٌ ويضْرَبُ واضْرَبْ

كلها أكثر دلالة وأكثر حروفاً من ضَرَبَ ،أما ضَرَبَ الماضي فإنه مساوٍ له حروفاً لكنه أكثر دلالة حيث يدلُّ على الحدث والزمن الذي حدث فيه ، وكلها مشتركة في " ض ر ب " هيئةً وتركيباً .

هذا هو الاشتقاق الصرفي المعروف الذي ينصرف الذهن إليه عند إطلاق الاشتقاق وهو ما يعرف عند بعض اللغويين كابن جني بالاشتقاق الصغير أو الأصغر .

شروط الاشتقاق

إنَّ علماء النحو والصرف وضعوا شروطاً لصحة الاشتقاق وقد ذكر راجي الأسماء أنَّ الشيخ التهانوي ذكر شروط الاشتقاق واختلاف الناس فيه فقال :
"أعلم أنه لا بد في المشتق اسماً كان أو فعلاً من أمور أحدها : أن يكون له أصل فإن المشتق فرع مأخوذ من لفظ آخر ، ولو كان أصلاً في الوضع غير مأخوذ من غيره لم يكن مشتقاً .

وثانيها : أن يناسب المشتق الأصل في الحروف إذ الأصالة والفرعية باعتبار الأخذ لا تتحققان بدون التناسب بينهما ، والمعتبر المناسبة في جميع الحروف الأصلية .

ثالثها : المناسبة في المعنى ، سواء لم يتفقا فيه أو اتفقا فيه " (1) .

يجب أن يستمد الاشتقاق من كلام العرب وأحوالهم وإشاراتهم - القرائن - التي يُستفاد منها والتي تدلُّ على اتفاق ألفاظ المادة في اللغة .

فوائد الاشتقاق و أغراضه

إن الاشتقاق يكتسب أهمية بالغة في اللغة العربية و تكمن أهميته في تمكين اللغة من مواكبة التقدم الحضاري والتفاعل مع الحياة الاجتماعية و السياسية والاقتصادية ، فالاشتقاق يجعل اللغة كائناً حياً يتوالد و يتكاثر مع تماسك و تلاحم اللغة.

ساعد الاشتقاق الشعراء على ضبط قوافيهم ومكن المبدعين من تزيين كلامهم بألوان البديع و زودهم بكل الألفاظ و التراكيب الحديثة التي تمكنهم من التعبير عما يريدون في شتى المجالات ، كما تمكن الخطباء من التوسع في خطبهم فكثر عندهم السجع فلولاه لما وجد في الكلام صفة لموصوف ولا فعل لفاعل ، كما أنه ساعد في فهم النصوص الشرعية و الاستنباط في قضايا الخلاف . وبواسطته تمكن النحويون و الصرفيون من معرفة الزائد من الأصل و معرفة المجرد والمزيد ، كما أنه الأساس لمعرفة الأصل من الدخيل و يحتكم إليه للتنبث من أصالة الألفاظ التي يشك في عروبتها .

ولأهمية الاشتقاق ذهب بعض العلماء إلى وجوب تقدم تعلمه على النحو ، أي

علم التصريف و هو أهمها و أكثرها وروداً لذلك ربط ابن جني التصريف بمعرفة الكلام الثابت و النحو بمعرفة أحوال الكلام المتغيرة . و ذكر ابن جني أنه لمعرفة حال الكلام المتغيرة يجب معرفة حاله الثابتة .

يمكن عدّ الاشتقاق جزءاً من علم اللغة و فيه اشتراك مع علم التصريف ، و الفرق بينهما أنّ علم التصريف يبحث في الأوزان الظاهرة و دلالة كل وزن أما الاشتقاق فيبحث في الدلالة الباطنة و ارتباط المعاني في المادة الواحدة .

قال ابن جني ذكر أبوبكر : منفعة الاشتقاق لصاحبه أن يسمع الرجل اللفظة ، فيشك فيها فإذا رأى الاشتقاق قابلاً لها أنس بها وزال استيحاشه منها" (1) .

المبحث الثالث

أنواع الاشتقاق

قبل الخوض في أنواع الاشتقاق يجدر بنا الحديث عن أصل الاشتقاق .
فالمشتقات تكثر و تنمو حين الحاجة إليها و ليس من اليسير أن يدرك أسبقها في الوجود إلا أننا نرجح أنَّ الحسي أسبق في الوجود من المعنوي المجرد .
اختلف علماء اللغة في الأصل الذي يشتق منه اللفظ ، ففي أصل المشتقات أقوال كثيرة منها : أنَّ المصدر هو الأصل و هو رأي جمهور البصريين ، و ذهب جمهور الكوفيين إلى أنَّ الفعل أصل المصدر و غيره من المشتقات و ذهب السيرافي إلى أنَّ المصدر أصل للفعل وحده و أنَّ الفعل أصل لبقية المشتقات . و ذهب ابن طلحة إلى أنَّ المصدر و الفعل كل منهما أصل و ليس أحدهما مشتقاً من الآخر و ذهب الزجاج إلى أن كل لفظ مشتق " (1)

و قد ذكرت الدكتور خديجة الحديثي حجج كل من البصريين و الكوفيين حين
قالت : ذهب البصريون إلى أنَّ المصدر هو أصل المشتقات و ممّا اعتمدوا عليه :

1- أنَّ المصدر سُمي بذلك لصدور الفعل عنه و الدليل على أن المصدر هو الأصل
تسميته مصدراً لأن المصدر هو الموضع الذي يصدر عنه.

2- أنَّ المصدر يدلُّ على زمان مطلق أما الفعل فيدلُّ على زمان معين كما أنَّ
المطلق أصل المقيد ، فكذاك المصدر أصل الفعل .

1- د . خديجة الحديثي ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص254

3- أنَّ المصدر يدلُّ على شيء واحد هو الحدث أما الفعل فيدلُّ على شيئين هما
الحدث و الزمان ، كما أنَّ الواحد أصل الإثنين فكذاك المصدر أصل الفعل.

4- أنَّ المصدر اسم والاسم يقوم بنفسه عن الفعل ، لكن الفعل لا يقوم بنفسه بل يفتقر
إلى الاسم ولا يستغنى بنفسه إلى غيره فهو أولى بأن يكون أصلاً ولأن المصدر هو
الأسبق إلى الذهن و ذلك أنَّ المعاني المجردة تتصور أولاً ، ثم توجد خارج الذهن
أفعالاً محسوسة أو قائمة بذواتٍ متصف بها ، فالأكل على سبيل المثال يتصوره
الذهن لكنه لا يوجد خارجه إلا فعل يباشره الآكل ، أو قائماً بذات الآكل المتصف
فيكون المصدر هو الأصل وما سواه فرع عليه فقد ذكر سيبويه في كتابه : "واعلم
أن بعض الكلام أثقل من بعض فالأفعال أثقل من الأسماء ، لأن الأسماء هي الأول
وهي أشد تمكناً فمن ثم لم يلحقها الجزم والسكون ، وإنما هي من الأسماء ، ألا ترى
أن الفعل لا بدله من الاسم وإلا لم يكن كاملاً ، والاسم قد يستغنى عن الفعل "(1).

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن الفعل الماضي هو أصل المشتقات ومما اعتمدوا عليه :

1- أن المصدر يذكر تأكيداً للفعل نحو ضربت ضرباً ، ورتبة المؤكد قبل رتبة المؤكد وأن هنالك أفعالاً لا مصادر لها وهي نَعَمْ وِبَرَسَ وَحَبَّذا وَعَسَى وَلَيسَ فلو كان المصدر أصلاً لما خلا من هذه الأفعال وذلك لاستحالة وجود الفرع من غير أصل.

1- د. خديجة الحديثي، أبنية الصرف فب كتاب سيبويه، ص 253

2- أن الفعل يعمل في المصدر نحو ضربت ضرباً وبما أن رتبة العامل قبل رتبة المعمول يجب أن يكون المصدر فرعاً عن الفعل .

3- أن المصدر يصح بصحة الفعل ويعتدل لا اعتلاله مثل ذهب ذهباً ورمى رمياً وهذا يدل على أنه فرع عليه (1) .

لكن الراجح أن أصل المشتقات ليس واحداً بل الصحيح أن العرب اشتقت من الأسماء والأفعال لكن بدرجات متفاوتة . فأكثر ما اشتقت منه الأفعال ثم الأسماء .

وفى واقع الأمر فإن الجمع بين المعيارين اللذين استخدمهما البصريون والكوفيون يؤول إلى القول بأن الأصل في الاشتقاق هو الجذر المعجمي لأنه يدل على أبسط المعاني دون أن يدل على معنى صرفي ، أما المصدر فيدل على المعنى

المعجمي للجذر علاوة على الحدث ويدلُّ الفعل على المعنى المعجمي والحدث والزمن وإذا طبقنا معنى التجرد فسنجد أنَّ الجذر هو الأكثر تجرداً وهو ما جعل المعجميين يختارونه مدخلاً عند تصنيفهم للكلمات داخل المعجم ، لذلك من الأفضل عدَّ الجذر أصلاً لكل المشتقات وذلك لأنه يمثل الماده الخام أو الجوهر الذي تؤلف منه جميع المشتقات مهما اختلفت صيغها ولأنَّ الجذر موجود في كل المشتقات سواء تصرفت تصرفاً تاماً كما يتصرف الفعل " ذهب " أم تصرفت تصرفاً ناقصاً كما يتصرف الفعل " دُعَ ويدع " دون أن يكون له ماضٍ أو مصدر أو أي مشتق آخر ، فكل الفعلين - الأمر وهو " دُعَ " والمضارع وهو " يدع " - مشتق من الجذر "ودع" غير أن الواو حذفت لأسباب صوتية .

1- انظر الأنباري ، الشيخ كمال الدين أبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي ، الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والكوفيين ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية بيروت - لبنان ، ط1 سنة (1407 هـ - 1987 م) ، ج1 ، ص59

أنواع الاشتقاق

لم يكن النحويون والصرفيون متفقين في تحديد ما يندرج تحت الاشتقاق فبينما حصره بعضهم في نوع واحد وهو الاشتقاق الأصغر ، توسع بعض آخر في مفهومه وجعله أربعة أقسام.

أقسام الاشتقاق

قسم علماء اللغة الاشتقاق إلى أربعة أقسام هي :

1- الاشتقاق الصغير أو الأصغر أو العام

يسمى أحياناً بالاشتقاق العام وهو أكثر أنواع الاشتقاق وروداً في العربية ،
و أكثرها أهمية وهو المراد عند إطلاق الاشتقاق. تناوله الصرفيون و اللغويون
على حدٍ سواء إلا أنّ علماء الصرف يتناولونه بالبحث من حيث هيئات الكلمات
و صورها في الاشتقاق .

أما علماء اللغة فيبحثون فيه من جهة أخرى من حيث اشتراك الكلمتين في
الحروف و في المناسبة بينهما في المعنى دون الالتفات إلى الحركات.

وقد عرّفه ابن جني بقوله : فالصغير كأن تأخذ أصلاً من الأصول فتتّراه
فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغته ومبانيه وذلك كترتيب "س ل م" فإنك تأخذ
منه معنى السلامة في تصرفه نحو: سلم ،يسلم، سلمان، سالم، سلمى والسلامة... (1)
وعرفه السيوطي بقوله: هو إنشاء مركب من مادة ليدلّ عليها وعلى معناها (2)
ومن هذا النوع اشتقاق الأفعال مجردها ومزيدها واشتقاق المشتقات السبعة
المعروفة.

1- ابن جني، الخصائص، ج2، ص490

2- السيوطي، همع الهوامع، ج3، ص408

إذن الاشتقاق الصغير هو أخذ صيغة من أخرى مع اتفقاها معنى و مادة أصلية
و هيئة و تركيب ليدلّ بالثانية على معنى الأصلية بزيادة مفيدة لأجلها اختلافاً حروفاً
و تركيباً .

ومن هنا يتضح أن الاشتقاق الصغير هو توافق الحروف الأصول مرتبة من
غير اعتبار بما يفصل بينها من حروف زائدة. و هو نوع من التوسع في اللغة
تلجأ إليه المجامع اللغوية للتعبير عما قد يستحدث من معانٍ .

2- الاشتقاق الكبير أو ما يسمى بالتقليبات

يطلق عليه جمهور الصرفيين القلب المكاني ، وأول من فكر فيه الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) ، و على أساس تلك الفكرة رتب معجمه كتاب "العين" إلا أنه لم يربط تقاليب المادة المختلفة بمعنى واحد . و لكن أول من بسط القول فيه و بين جوانبه ووضحه هو أبو الفتح عثمان بن جني الذي قال :و أما الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثة فتعقد عليه و على تقاليبه الستة معنى واحد تجتمع التراكيب الستة و ما يتصرف من كل واحد منها عليه و إن تباعد شيء من ذلك رد للطف الصنعة و التأويل إليه" (1) .

و قد انفرد ابن جني بتسمية هذا الاشتقاق بالأكبر و ذكر أنَّ هذا النوع لم يسمه أحد من أصحابه غير أن أبا علي الفارسي كان يستعين به و يخلد إليه.

إذن هذا الاشتقاق هو أخذ كلمة من أخرى مع تناسبها في المعنى و اتفاقهما في الحروف الأصلية دون ترتيب مثل حَمَدَ و مَدَحَ – يئسَ و أيسَ...

و يرجع الفضل إلى ابن جني في توضيح الارتباط الموجود بين مختلف تقاليب الكلمة في المعنى كاشتراك "ق و ل" بتراكيبها الستة "ق و ل – قلو- لقو – وقل ولق - لوق" في معنى الخفة والسرعة .

1- ابن جني ،الخصائص ، ج1،ص490

وأيضاً اشتراك (ك ل م) بتراكيبها الستة (كلم - كمل - لكم - لمك - ملك - مكل) بمعنى القوة والشدة ، ولعل ابن جني وجد صعوبة بل استحالة في تعميم فكرته على الألفاظ الرباعية الأصولية أو ما يلحق بها فقصر أمثلته على الأصول الثلاثة .

أما السيوطي فقد انتقد ابن جني في فكرته حيث يرى أن هذا الاشتقاق ليس معتمداً في اللغة ولا يصح أن يستنبط به اشتقاق في لغة العرب .. وأن هذا مما ابتدعه ابن جني بياناً لقوة ساعده ورده المختلفات إلى قدر مشترك مع اعترافه وعلمه بأنه ليس هو موضوع تلك الصيغ (1) .

وكان ابن جني قد قدم اعتذاراً عن تطبيق نظريته هذه بقوله : " واعلم أنا لا ندعى أن هذا مستمر في جميع اللغة ، كما لا ندعي أن للاشتقاق الأصغر أنه في جميع اللغة " (2)

الاشتقاق الأكبر أو الإبدال الصوتي

ويعرف بأنه (هو أخذ كلمة من أخرى بتغيير في بعض أحرفها مع التشابه بينهما في المعنى و اتفاق في الأحرف الأصلية و ترتيبها ، وفي مخارج الأحرف المغيرة أو صفاتها أوفيها معا) (3) . إذن يجب أن تكون الأحرف المختلفة إما من مخرج واحد أو مخرجين متقاربين نحو " نهق و نعق " و " تلم و تلب " و " هتن و هتل " و يطلق علي هذا النوع أحياناً الإبدال اللغوي.

1- السيوطي ، المزهري في علوم اللغة العربية ، ج 1 ، ص 347

2- ابن جني ، الخصائص، ج 1، ص 493

3- عبد الكريم مجاهد، الدلالة اللغوية عند العرب، دار الضياء، عمان - الأردن، 1984م، ص 226

وقد عقد ابن جني في كتابه " الخصائص " باباً للإبدال و هو باب في الحرفين

المتقاربين يستعمل أحدهما مكان الآخر أسماء "تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني"

(1) و هو يميل في هذا إلى جعل الإبدال في الحروف المتقاربة صفة و مخرجاً ،
لكن كثير من علماء اللغة لا يشترطون هذا التقارب .

4-الإشتقاق الكبّار " النحت "

الاشتقاق الكبّار أو النحت في أصل اللغة هو النشر والبري والقطع . وفي
الاصطلاح هو أخذ كلمة من كلمتين أو أكثر مع تناسب المأخوذ والمأخوذ منه في
اللفظ والمعنى ويعد الخليل بن أحمد أول من اكتشف ظاهرة النحت في اللغة العربية
وذكر السيوطي أن ابن فارس قال : العرب تنحت من كلمتين كلمة واحدة
وهو جنس من الاختصار وذلك نحو " رجل عبشمي" منسوب إلى اسمين " عبد
وشمس " (2) .

قام المتأخرون من علماء اللغة من خلال استقراءهم للأمثلة التي أوردها الخليل
ابن أحمد وابن فارس بتقسيم النحت إلى عدة أقسام يمكن حصرها في مايلي :-

1- ابن جني،الخصائص، ج ١، ص 491

2- السيوطي ، المزهري في علوم العربية ، ج 1 ، ص 482

1-النحت الفعلي :-

وهو تأليف كلمة من جملة للدلالة على مضمونها نحو بسم الله الرحمن الرحيم ، وسبيل المأخوذة من سبحان الله وقد ينحتون منها المصادر كالبسمة والسبلة.

قال السيوطي : " وفي إصلاح المنطق لابن السكيت وتهذيبه للتبريزي، يقال قد أكثر من البسمة إذا أكثر من قول بسم الله ومن الهيلة إذا أكثر من القول : لا إله إلا الله ومن الحوقة إذا أكثر من القول لا حول ولا قوة إلا بالله..."(1)

2- النحت النسبي

هو تأليف كلمة من المضاف والمضاف إليه عند قصد النسبة إلى المركب الإضافي مثل (مرقسي) في النسبة لإمرئ القيس (وطبرخزي) في النسبة إلى طبرستان وخوارزم ، وبلحارث في النسبة إلى بني الحارث . قال السيوطي وفي الصحاح : يقال في النسبة إلى عبد شمس : عبشمي " (2)

3- النحت الاسمي :

هو تأليف كلمة من اسمين أو أكثر نحو جلود من جلد وجمد ، وبرمائي للحيوان الذي يعيش في البر والماء .

4- النحت الوصفي :

هو تأليف كلمة من كلمتين أو أكثر للدلالة على صفة من معاني هذه الكلمات مثل ضبطر وهي صفة للرجل الشديد الصلب والهجرع وهي صفة للخفيف الأحمق وهي من هرع وهجع

1- السيوطي ، المزهر في علوم العربية، ج1، ص483

2- المرجع السابق ، ص483

الفصل الثاني

أبنية الأسماء المشتقة

المبحث الأول: صياغة اسم الفاعل

صياغة أوزان المبالغة

صياغة الصفة المشبهة

المبحث الثاني: صياغة اسم المفعول

صياغة اسم التفضيل

المبحث الثالث: صياغة اسمي الزمان والمكان

صياغة اسم الآلة

الفصل الثاني

أبنية الأسماء المشتقة

يتناول هذا الفصل دراسة بنية الأسماء المشتقة، فهي دراسة صرفية كمدخل أساسي لدلالة المشتقات .

فالصرف - ويقال له التصريف - لغة هو التغيير ، ومنه تصريف الرياح؛ أي تغييرها .

أما اصطلاحاً فهو تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة متعددة لمعان مختلفة. والصفة الصرفية هي لفظة مشتقة لها صيغة لفظية خاصة ، يناط بها دلالة صرفية معينة وهذه الدلالة قد تتوحد في بعضها وقد تزوج في بعضها الآخر، هذا بجانب دلالتها العرفية المستمدة من الجذر، وذلك نحو (حَفِظَ) و(حَافِظَ) فهذه الصفات تدلُّ على الحفظ وعلى من قام به ، إلا أنَّها تختلف في درجة ثبوت هذه الصفة في صاحبها، وأن كليهما تختلفان عن محفوظ في الدلالة فهي تدلُّ على من وقع عليه الحفظ ، إلا أنَّ هذه الصفات الثلاث تشترك في الجذر (حفظ) .

إذن ستتم دراسة الأسماء المشتقة في هذا الفصل حسب نظرة الصرفيين للأسماء المشتقة فالمشتقات عندهم هي :

اسم الفاعل ، صيغ المبالغة ، الصفة المشبهة ، اسم المفعول ، اسم التقضيل ، اسم الزمان واسم المكان ، واسم الآلة ، والتصغير ، والنسب.

صياغة الأبنية الصرفية

المبحث الأول

اسم الفاعل

يُعدُّ من أهم الأسماء الصرفية في علمي النحو والصرف وذلك لاستخدام صيغته في الكلام بكثرة ، فهو حقيقة في الحال ومجاز في الماضي والاستقبال. وهو اسم مصوغ لما وقع منه الفعل أو قام به ليدلَّ على معنى وقع من صاحب الفعل أو قام به على وجه الحدوث لا الثبوت. وعرفه العلماء بعدة تعريفات منها :

عرّفه الزمخشري (ت538هـ) بقوله : "اسم الفاعل هو ما يجري على يفعل من فعله كضارب ومنطلق ومستخرج ومدحرج"(1) ويعتبر هذا أول تعريف واضح لاسم الفاعل.

أما ابن مالك (ت672هـ) فقد عرّفه في التسهيل بقوله : "هو الصفة الدالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي"(2)

وعرّفه ابن هشام الأنصاري (ت761هـ) بقوله: "هو ما دلَّ على الحدث والحدوث وفاعله"(3) . ونلاحظ من التعريفات السابقة أنَّ اسم الفاعل صيغة

-
- 1- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري ت(538هـ)، المفصل في صناعة الأعراب، تحقيق د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ص279
- 2- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الطائي ت(672هـ)، شرح التسهيل، تحقيق محمد عبدالقادر عطا وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ج2، ص398
- 3- ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري ت(761هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، صيدا بيروت - لبنان، ج3، ص216

مخصوصة تتضمن ثلاثة معانٍ هي الحدث والحدوث (1) ومن وقع منه الحدث ،
وأنها تجري مجرى الفعل فهي صفة متجددة لا ثابتة ، وتضيف معنى زائداً على
معنى الفعل بالإضافة إلى مجاراتها للفعل.

صياغته

يشتق اسم الفاعل من الفعل المبني للمعلوم ، ويشترك من الفعل المتصرف ولا
يشتق من الجامد ، كما أنه يشتق من الماضي الثلاثي المتعدي واللازم ويصاغ من
غير الثلاثي وله صيغ قياسية وأخرى سماعية .

1- الصيغ القياسية

هي أوزان متعارف عليها لصياغة اسم الفاعل ، يمكن القياس عليها

أولاً - صياغته من الثلاثي المجرد

يكثر استخدام اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على وزن فاعِل ، واختلف العلماء
في أبنيته فمنهم من قال إنه من فاعِل فقط وهذا رأي كل من الزمخشري في كتابه
المفصل (2) وابن الحاجب في كتابه الكافية والرضي في شرحها. ومنهم من ذهب
إلى أنَّ له أبنية متعددة وهذا رأى ابن مالك (3) أما سيبويه فلم يخصص باباً لاسم
الفاعل وإنما تكلم عنه في عدة أبواب وكان يسميه بالاسم .

1- صياغته من باب فَعَلَ

الصيغة القياسية لهذا الباب (فَاعِلٍ) سواء كان الفعل متعدياً أم لازماً قال ابن مالك : " أنه من الثلاثي المجرد على زنة فَاعِلٍ كضَارِبٍ" (4). وأوضح ذلك

1- المراد بالحدث: هو أن يكون المعنى القائم بالفاعل متجدداً على حسب الأزمنة فيخرج بذلك الصفة.

2- الزمخشري ،المفصل في صنعة الإعراب ،ص297

3- انظر ابن مالك ،شرح التسهيل، ج2، ص398

4- المرجع السابق، ص399

الخصري في حاشيته بقوله : "إذا أريد بناء اسم الفاعل من الفعل الثلاثي جئ به على مثال فاعل وذلك مقيس في كل فعل على وزن فَعَلَ بفتح العين متعدٍ أو لازم" (1) فمثال المتعدي ضَرَبَ فهو ضَارِبٌ ، وبَسَطَ فهو بَاسِطٌ وذلك نحو قوله تعالى: " وَكَلِّبُهُمْ بِأَسِطٌ ذَرَّعِهِ بِالْوَصِيدِ " (2)، فالفعل بسط متعدٍ جاء اسم الفاعل منه على فاعِل ، ونحو ذلك أيضاً تَارَكَ وضَائِقٌ في قوله تعالى " فَلَمَّا تَرَاكَ بَهِضَ مَا يُوْحِي إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ " (3). فتَارَكَ من الفعل تَرَكَ وهو متعدٍ أما ضَائِقٌ من الفعل ضَاقَ وهو معتل العين وأصله ضَيْقٌ فأريد به الحدث فَعُدَّ إلى ضَائِقٍ . وذكر الرضي أنَّ هذا مطرد في كل صفة (4) ، وعند مجيئه على فاعِلٍ قلبت عينه همزة لأنها جاءت مكسورة ونحو ذلك قائل وبَائِعٌ من الأفعال قَالَ وبَاعَ.. فمعتل العين سواء كان واوياً أو يائياً يصير على صورة واحدة فضَائِقٌ في سورة هود من ضَاقٍ يضيق فهو يائي أما قائل في سورة يوسف في قوله تعالى : "قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ لَا تَقْتُلُوا يُوسُفَ " (5) أصلها قَاوِلٌ فكسرت الواو بعد ألف فقلبت همزة. نلاحظ أن ضَائِقٌ من ضَاقٍ اللازم وقَائِلٌ من قَالَ المتعدي جاءت صورتها واحدة.

أما إذا كانت عين الفعل أصلية فتظل كما هي في اسم الفاعل وذلك نحو عَاور وصَايدُ أما إذا كان الفعل مهموز الفاء نحو أَمَرَ وأَخَذَ فأن همزته تدغم في الف فاعِل لأنهما صوتان متماثلان ، والأول منهما ساكن ، فتصير أَمَرَ أَمِرَ وأَخَذَ

1-الخضري ،محمد بن مصطفى بن حسن الخضري الشافعي ت(1287)،حاشية الخضري على شرح ابن عقيل،تحقيق تركي فرحان المصطفى،دار الكتّن العلمية بيروت - لبنان،ط3،2009، ج ،ص78

2- سورة الكهف،آية18

3- سورة هود ،آية 12

4 - الرضي الأستراباذي،رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي ت(686هـ)،تقديم د. إميل بديع يعقوب ،دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ،،ط1 سنة (1419هـ -1998م) ،ج3 ،ص484

5 - سورة يوسف ، آية10

أخذ التي جاءت في قوله عز وجل : "مَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا " (1) . وفي الثلاثي المضعف يظل الحرف المضعف كما هو في فاعِل وذلك نحو ردّ فهو رَادٌّ التي وردت في قوله سبحانه و تعالى : "وَإِنْ يَرْدَكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ " (2). والفعل الناقص تحذف لامه عند فاعِل عندما لا يقتربن ب(أل) وذلك نحو قَضَى فهو قاض وسَعَى فهو سَاع ودَعَا فهو دَاع .

قال سيبويه : " وقالوا خشيته خشية وهو خَاش ، كما قالوا رَحِمَ وهو رَاحِم " (3) ونحو ذلك قوله تعالى : "وَقَالَ لِلْمَلَكَيْنِ ظَنُّنَا أَنَّهُ نَجَا مِنْهُمَا ادْكُرْنِي عِدَّتِيكَ " (4) فناج اسم فاعل من نجا ينجو ففيه إعلال بالحذف لأنه منقوص حذف حرف العلة لمناسبة التثنية فأصله النَّاجِ بكسر الجيم قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ثم حذفت الياء للتثنية .

وتصير لام فاعل ياء عند تعريفه (بأل) نحو القاضي والساعي ، وقد جاءت

بصيغة الجمع في قوله تعالى: " الْأُمُّونَ بِالْمُعْرِفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ " (5)

فالناهون جمع الناهي وهي من نهى الثلاثي، والناهي فيه إعادة الياء إلى أصلها لانكسار ما قبلها وقد جاء في الجدول في إعراب القرآن "في الناهون إعلال بالحذف لأنه منقوص وأصله الناهيون استثقلت الضمة على الياء فسكنت ونقلت الضمة إلى

1سورة هود، آية 56

2- سورة يونس ، آية 107

3- سيبويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط3 (1408هـ - 1988م) المجلد الرابع، ص 132

4- سورة يوسف آية 42

5- سورة التوبة ، آية 112

الهاء وهو إعلال بالتسكين ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين إعلال بالحذف " (1).

2 - صياغته من باب فَعِلَ:

يأتي على فاعل من فَعِلَ المتعدي ويقل من اللازم . فمن المتعدي شَرِبَ فهو شارب ومن اللازم يَنْسَ فهو يائِس فقد قال الشيخ الأزهري " وفي فَعِلَ بالكسر حال كونه متعدياً الي المفعول نحو (أَمْنَه) فهو آمِنٌ وشربه فهو شاربٌ ويقل فاعل في فَعِلَ بالكسر القاصر علي الفاعل نحو(سَلِمَ) فهو سَالِمٌ " (2) . ومن ذلك قوله تعالى: "إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ " (3) فرَاغِبُونَ جمع رَاغِبٍ من رَغِبَ الثلاثي اللازم . ففاعل قياسي في المتعدي وغير قياسي في اللازم فإن قياسية فَعِلَ اللازم هي "فَعِلَ" بكسر العين وذلك إن دلت علي عرض كالفرح والحزن مثل ذلك قول

سيبويه "وذلك نحو حَبِطَ يَحْبُطُ حَبْطاً فهو حَبِطٌ" (4).

3- صياغته من باب فَعِلَ :

يصاغ اسم الفاعل من فَعِلَ ولا يكون إلا لازماً علي عدة صيغ .

أ- فَعِيل

يأتي علي هذه الصيغة كثيراً نحو ظَرِيف وشرِيف من ظَرُفَ وشرُفَ

ب - فَعَلٌ

وذلك نحو شَهْمٌ فهو شَهْمٌ فقد ذكر ابن مالك ، اسم الفاعل منه الذي كثر حتى كاد

1- محمود صافي ، الجدول في إعراب القرآن وبيانه وصرفه مع فوائد نحوية هامة، ط: دار الرشيد، دمشق - سوريا ومؤسسة الإيمان بيروت - لبنان، المجلد السادس، ص42

2-الأزهري ، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري ، ت905هـ، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط، 2006م - 1427 هـ ، ج2 ، ص39

3-سورة التوبة، آية 59

4- سيبويه، الكتاب، ج4، ص131

يطرد على فَعَلٌ نحو ضَحَمَ فهو ضَحْمٌ". (1).

هنالك صيغ لاسم الفاعل ليست قياسية لكن سمعت كثيراً من العرب منها :

1- الصيغ السماعية من باب فَعَلَ :

قد سمع بناء اسم الفاعل من فَعَلَ اللازم المضعف على فَعِيل وذلك نحو شَحَّ فهو شَحِيحٌ وخَفَّ فهو خَفِيفٌ . ومن فَعَلَ اللازم معتل العين علي (فَعَلَ) وذلك نحو شَابَ فهو أَشْيَبُ وَمَالَ فهو أَمِيلٌ . كما جاء على زنة (فَعْلَان) وذلك نحو هَامَ فهو هَيْمَانٌ وَجَاعَ فهو جَوَعَانٌ ، وعلى زنة فَعَلٌ نحو شَاخَ فهو شَيْخٌ .
ونلاحظ أن اسم الفاعل من فَعَلَ المتعدي واللازم هو فَاعِلٌ وما يأتي دون ذلك فهو

مسموع وقد ذكر ابن مالك ذلك بقوله: "إن مر بك فَعَلَ على وزن فَعَلَ واسم فاعله على غير فاعِل فاحفظه ، فهو قليل وذلك نحو: طَابَ يَطِيبُ فهو طَيِّبٌ و شَاخَ يَشِيخُ فهو شَيْخٌ وشَابَ يَشِيْبُ فهو أَشْيَبُ و خَفَّ يَخِفُّ فهو خَفِيفٌ" (2)

2- الصيغ السماعية من باب فَعَلَ:

قياس فَعَلَ المتعدي هو فاعِل أما فَعَلَ اللازم فلا يأتي قياسا على فاعِل وإنما قياسه على فاعِل سماعي فهو قليل وذلك نحو يَبْرُسَ فهو يَابِرْسَ و وَرَمَ فهو وَارِمَ .

3- الصيغ السماعية من باب فَعَلَ:

سُمِعَ بناء اسم الفاعل من فَعَلَ على فاعِل وذلك نحو مَكْتُ فهو مَآكْتُ . قال الخصري: "إذا كان الثلاثي علي فَعَلَ بضم العين فلا يقال في اسم الفاعل منهما فاعِلاً إلا سماعاً" (3) . وجاءت هذه الصيغة في قوله تعالى **فَالَّذِينَ فِيهِ أَبَدًا** " (4)

1- ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج2، ص427

2- المرجع السابق، ص429

3- الخصري، حاشية الخصري، ج2، ص78

4- سورة الكهف ، آية3

وقد جاء في شرح الكافية الشافية بعض الأوزان السماعية من باب فَعَلَ جاءت على فَعَلَ كَبَطَلٌ وعلى فَعَالٌ كَجَبَانٌ ، وعلى فُعَالٍ بضم الفاء مثل فُورَاتٍ . ويأتي أيضاً على فِعْلٍ بكسر الفاء وسكون العين كَعِفْرِ وتعني الشجاع الماكر . وبضم الفاء والعين معاً نحو جُبُنْ علي أَفْعَل مثل أَحْطَب من خَطَبَ الشيء أي احمرَّ الى كدره ، وعلى فاعل كفاره و حَامِض " (1) .

صياغة اسم الفاعل من غير الثلاثي:

وهو ما كان ثلاثياً مزيداً بحرف أو أكثر أو كان رباعياً مجرداً أو مزيداً وقد جاء في تعريف اسم الفاعل في شرح التسهيل "توازن في الثلاثي المجرد فاعلاً وفي غيره ، توازن المضارع مكسور ماقبل الآخر مبدوء بميم مضمومة" (2) وفي غيره تعني غير الثلاثي . فصياغته إن كان رباعياً أو أكثر على زنة المضارع مع إبدال حرف المضارع ميماً مضمومة وكسوراً ماقبل الآخر مطلقاً سواء كان مكسوراً في المضارع أو مفتوحاً وذلك نحو قَاتِلٌ يُقَاتِلُ فهو مُقَاتِلٌ وأُخْلِفَ يُخْلِفُ فهو مُخْلِفٌ ، ومنها قوله تعالى: "قَالَ تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلَفَ وَعْدِهِ سَلَهُ" (3) وأيضا في قوله تعالى: "وَإِخْوَةُ يُوسُفَ فَدَخَلُوا عَلَيْهِ فَعَرَّفَهُمُ وَهُمْ لَهُ مُكْرُونَ" (4) فمُكْرُونَ اسم فاعل من أَكْرَ جاءت بصيغة الجمع . وفي قوله عز وجل: "وَإِنَّا لَمُؤْفُوهُمْ نَصِيهِمْ غَيْرَ مُنْقَوِصٍ" (5) جاء اسم الفاعل مُؤْفُوهُمْ وهو جمع مُؤْفِي من الرباعي

1- ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج2، ص427

2- ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص398

3- سورة ابراهيم، آية47

4- سورة يوسف، آية58

5- سورة هود، آية109

وَقَى ، وفيه اعلال بالحذف أصله موفيوهم بضم الميم والياء وكسر الفاء فاستثقلت الضمة على الياء فسكنت ونقلت حركتها إلى الفاء ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين . ومما جاء على الخماسي قوله تعالى: "إِنَّ اللَّهَ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ" (1) فالْمُتَصَدِّقِينَ اسم فاعل وهي جمع الْمُتَصَدِّق من تَصَدَّقَ الخماسي وزنه مُتَفَعِّل .

أَمَّا مَا جَاءَ عَلَى السَّدَاسِيِّ قَوْلُهُ تَعَالَى: "وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ بِاللَّيْلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ"

(2)، فمستخف اسم فاعل من استخفى السداسي وزنه مُسْتَقْعِل حذفت الياء من

أصله وهي المستخفي لالتقاء الساكنين لمناسبة التنوين، وقد وضعت الميم في

أوله وهي زائده قال الشيخ الأزهرى: "اختيرت الميم للزيادة لتعذر زيادة أحرف

العلة، لأن الواو لا تزداد أولاً ، و الياء والألف يوقعان في التباس اسم الفاعل

بالمضارع ولكون مخرج الميم قريباً من مخرج الواو"(3).

وضم هذه الميم جاء لكي لا يلتبس باسم المكان من الثلاثي عند فتحها والتباسها

باسم الآله من الثلاثي عند كسرها . وقد شذ من ذلك بعض الألفاظ وذلك نحو أَسْهَبَ

فهو مُسْهَبٌ وَأَخْصَنَ فهو مُحْصَنٌ فقد جاءت بفتح ما قبل آخره الذي كان يجب أن يكون مكسوراً .

هنالك ألفاظ مزيده لكنها جاءت على زنة فاعل وذلك نحو أَعْشَبَ فهو عَاشِبٌ ،

وَأَوْرَسَ فهو وَارِسٌ و أَيْفَعَ فهو يَافِعٌ فلا يقال فيها مُفْعِلٌ (4).

1-سورة يوسف،آية 88

2- سورة الرعد،آية 10

3- الأزهرى: شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص42

4- أنظر ابن مالك : شرح التسهيل ،ج2 ، ص399 . وانظر ابن جني ، الخصائص ، ج3 ، ص27

صيغ المبالغة

هي صور لفظية خاصة تضيف معنى صرفياً زائداً لاسم الفاعل وهو الكثرة والمبالغة في الوصف ، وهي كثيرة وتتفاوت فيما بينها في كثرة الاستعمال وقلته ، فإذا أريد الدلالة على الكثرة والمبالغة في اتصاف الذات بالحدث حول بناء اسم الفاعل إلى هذه الأبنية وهي واقعة موقع اسم الفاعل وقد فصلها النحويون عن اسم الفاعل، وقد علل ابن عصفور ذلك بعلمتين:

أولاً: أنَّ فعل المبالغة والتكثير أبداً على وزن فَعَلَ بتضعيف العين واسم الفاعل من فَعَّلَ هو مُفَعَّل .

ثانياً: ربما فصلت عن الفاعلين لأنها ليست بجارية على الفعل لمن يرى أنَّ اسم الفاعل إنما عمل لجريانه على الفعل في حركاته وسكناته وعدد حروفه . (1)

تصاغ صيغ المبالغة من الثلاثي المتصرف ، سواء كان لازماً أو متعدياً للدلالة على الحدث ومن يقع منه على وجه الكثرة والمبالغة فتحول صيغة فاعل إلى عدة صيغ أكثرها شيوعاً واستعمالاً هي : فَعَّالٌ ، وَفَعُولٌ ، مِفْعَالٌ ، وَفَعِيلٌ ، وَفَعِلٌ . قال سيبويه : " وَفَعِلٌ أَقْلٌ مِنْ فَعِيلٍ بكثير . " (2) .

وقد ندر بناؤها من غير الثلاثي وذلك نحو مِعْطَاءٌ من الفعل أَعْطَى وَبَشِيرٌ من بَشَرَ وَنَذِيرٌ من أَنْذَرَ . قال ابن هشام : " وقد وردت ألفاظ على إحدى هذه الصيغ مع أنَّ الفعل المستعمل مزيد على الثلاثي نحو دَرَّاكٌ من أَدْرَكَ وَمِوَانٌ من أَعَانَ وَمِهْوَانٌ

1- انظر ابن عصفور : ابو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الإشبيلي ، ت 669 هـ ، شرح جمل الزجاجي ، قدمه فواز الشعار بإشراف د. اميل بديع يعقوب ، ج 2 ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، ط 1 سنة 1998 ، ص 15

2- سيبويه ، الكتاب ، ج 1 ، ص 112

من أَهَانَ وَمِعْطَاءٌ مِنْ أَعْطَى وَنَذِيرٌ مِنْ أَتَنَرَ وَزَهُوقٌ مِنْ أَرْهَقَ" (1) .

لم تصنف صيغ المبالغة إلى قياسية وسماعية ، لكن قسمها علماء اللغة إلى الأكثر استعمالاً والأقل . وأشهر هذه الصيغ هي:

1- فَعَال :

يكثر اشتقاقها من الثلاثي المتعدي وذلك نحو شَرَبَ وَقَالَ وَعَدَّارٌ من الأفعال شَرَبَ وَقَالَ وَعَدَرَ .

غير أن هنالك بعض الصيغ جاءت من الثلاثي المزيد نحو دَرَّكَ وَقَصَّارَ وَرَشَّادَ من الأفعال أَدْرَكَ وَأَقْصَرَ وَأَرَشَدَ. قال المرادي : "قد يبنى فَعَالٌ من أَفْعَلَ كقولهم دَرَّكَ من أَدْرَكَ" (2) . ومما جاء على فَعَالٍ في القرآن الكريم قوله تعالى : "إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ" (3) فقد جاءت صيغة المبالغة فَعَّالٌ هنا على وزنها . وأيضاً في قوله عز وجل وَإِنَّ اللَّهَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ" (4) ، جاءت صيغة المبالغة عَلَّامٌ مضافة إلى الغيوب.

وقد تلحق فَعَّالُ التاء كَنَوَّاحَةٌ ، وَفَهَّامَةٌ ، وَمَدَّاحَةٌ لتزيد من مبالغتها وقد

وردت أمارة في قوله تعالى : " إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي" (5)

1- ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3، ص219

2- المراد، المعروف بابن أم قاسم ت(749هـ)، توضيح المقاصد والمسالك فبشرح ألفية ابن مالك ،تحقيق عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي - القاهرة، ط1 سنة 1422هـ -22.

001م، المجلد الثاني ، ص853

3- سورة هود ، آية 107

4سورة التوبة، آية78

5- سورة يوسف، آية53

نجد أن أَمَّارة صيغة مبالغة على زنة فَعَّالة قد جاء في الجدول في إعراب القرآن
"والتاء إما للتأنيث فمذكره أمار أو للمبالغة مثل فهامة" (1) .

2- فَعُولٌ :

يكثر استعمالها وذلك نحو ظَلُومٌ وصَبُورٌ : وكَفُورٌ، ويستوي فيها المذكر
والمؤنث عند ذكر الموصوف وذلك نحو رَجُلٌ عَجُورٌ وامْرَأَةٌ عَجُورٌ .

تصاغ فَعُولٌ من المتعدي وال لازم وقد وردت كثيراً في القرآن الكريم ومن
أمثلتها قوله سبحانه و تعالى وَلَهُ أَنْ أَذِقَ الْإِنْسَانَ مِثْلَ حَمِئَةٍ ثُمَّ نَزَعَهَا مِنْهُ إِنَّهُ لَيَئُوسٌ
كَفُورٌ " (2) ، فَيُؤَسُّ وكَفُورٌ صيغتا مبالغة على فَعُولٍ وهما من الفعلين يَأْسَ وكَفَرَ.

وجاءت فَعُولٌ مرادفة لَفَعَّالٍ في قوله تعالى إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ
" (3) ، فَصَبَّارٌ صيغة مبالغة جاءت على فَعَّالٍ أما شَكُورٌ صيغة مبالغة جاءت على
فَعُولٍ.

3- مِفْعَالٌ :

وتصاغ مِفْعَالٌ أيضاً من المتعدي وال لازم وذلك نحو مِقْوَالٌ ومِضْحَاكٌ
ومِصْلَاحٌ من الأفعال قَالَ وَضَحِكَ وَصَلَحَ على التوالي .

وهذه الصيغة قليلة مقارنة مع فَعَّالٍ وفَعُولٍ وقد وردت في قوله تعالى : "يُرْسِلِ السَّمَاءَ
عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا " (4) جاءت صيغة المبالغة مِدْرَارًا على مِفْعَالًا .

1- محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، المجلد السابع، ص11

2- سورة هود، آية9

3- سورة ابراهيم ،آية 5

4- سورة هود،آية 2 5

4- فَعِيلٌ :

وهي تلتبس بالصفة المشبهة إلا أنها تشتق من الفعل الثلاثي المجرد المتعدي بينما تشتق الصفة المشبهة من اللازم ومن أمثلتها رَحِيمٌ وَعَلِيمٌ وَقَدِيرٌ من الأفعال رَحِمَ وَعَلِمَ وَقَدَرَ .

وردت هذه الصيغة كثيرا في القرآن الكريم فقد جاءت مرادفة لَفُعُولٍ في قوله عز وجل : "نَبِيُّ عِمَامِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ " (1) فالغفور والرحيم صيغتا مبالغة على فُعُولٍ وفَعِيلٍ على التوالي . كما أنها جاءت مرادفة لَفَعَالٍ في قوله تعالى: " وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ " (2) .

فجَبَّارٍ صيغة مبالغة جاءت على فَعَالٍ أما عَنِيدٍ فهي صيغة مبالغة جاءت على فَعِيلٍ.

5- فَعْلٌ:

وهي قليلة جداً إذا قورنت بالصيغ الأخرى وقد وردت في قوله تعالى: وَلَوْ أَنِ أَذَقْنَاهُ نِعْمَاءَ بَعْضَرَاءَ مَسْنَهُ لَيَقُولَنَّ ذَهَبَ السَّيِّئَاتُ عَنِّي إِنَّهُ لَفَرِحَ فَخُورٌ " (3)

فجاءت فَرِحَ على فَعِلٍ . وتوجد بعض الصيغ الأخرى لكنها قليلة الاستعمال منها:

1- فعلة :

ورد منها في القرآن الكريم هُمَزَةٌ وَلُؤْمَةٌ في سورة الهمزة في قوله تعالى

:"ويل لكل همزة لمزة"(4)

1- سورة الحجر ،آية49

2- سورة ابراهيم ،آية15

3- سورة هود،آية10

4 - سورة الهمزة ،آية 1

2- فَعِيلٌ:

بتشديد العين ومنها شَرِيبٌ وصِدِّيقٌ التي وردت في قوله تعالى: " يٰٓوَسْفُ أَيُّهَا

الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عَجَافٌ " (1) .

ذكر القدماء أن هذه الصيغة سماعية ولايجيزون أن تبني من كل فعل بل اقتصروها

على ما استعمل قديما ونقل إلينا ،وقد ذكر محمد خير حلواني أن مجمع اللغة العربية

في مصر قد أجاز قياسها (2) .

3- فَاْعُولٌ : نحو قَارُوقٌ وَجَاسُوسٌ

4- مِفْعِيلٌ : نحو مِسْكِينٌ وَمُحْضِيرٌ

5- مِفْعَلٌ : نحو مِطْعَنٌ وَمُدْعَسٌ

6 فُعَّالٌ : نحو قَوَّالٌ وَكَبَّارٌ

7- فُعَالٌ : نحو فسَاقٌ

8 فُعَالٌ : نحو صُغَارٌ وَكَبَّارٌ

الصفة المشبهة

وهي تشتق من الفعل اللازم للدلالة على الثبوت والدوام لا على التجدد و الحدوث وهذا ما يفرّقها عن اسم الفاعل إلا أنها تشبه اسم الفاعل في دلالتها على ذات قام بها الفاعل فهي من الناحية الصرفية تدلّ على موصوف بالحدث على سبيل الفاعلية لا المفعولية، أي أنها لا ترتبط بمفعول أو ما يشبه المفعول لأنها صفة ذاتية أو خلقية في صاحبها وليست حدثاً واقعاً على شيء ولا ترتبط بأزمنة محددة، وهي تكون للماضي المتصل بالزمن الحاضر الدائم دون الماضي المنقطع والمستقبل، أما اسم الفاعل فيكون للأزمنة الثلاثة.

عرّفها ابن مالك بقوله **هي الملاقية فعلاً لازماً ثابتاً معناها تحقيقاً أو** تقديرًا **قابلة للملابسة والتجدد والتعريف والتتكير بلا شرط**" (1) وهذا القول يخرجها من المتعدي فتصاغ فقط من اللازم وذلك نحو **ضخم الجثة**. أما ابن هشام فقد قال عنها: **هي الصفة المصوغة لغير تفضيل لإفادة نسبة الحدث إلى موصوفها دون إفادة الحدث**" (2).

والصفة المشبهة لا تكون إلا للحال أي أنها ثابتة في صاحبها وقت الإخبار عنها،

وهذا الثبوت قد يكون لازماً أو مؤقتاً ويلزم صياغتها من فعل دال على الدوام والاستمرار. كما يجب موازنتها للمضارع اذا كانت من غير الثلاثي كمنطلق

1-ابن مالك، شرح التسهيل ، ج 2، ص417

2-ابن هشام: أبي محمد عبدالله جمال الدين بن هشام الانصاري ، شرح قطر الندى وبل الصدى ،تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، دار

الكتب العلمية بيروت - لبنان - 2009م - 1430هـ ، ط2 ، ص277

اللسان. أما في الثلاثي فيقل موازنتها للمضارع كطاهر القلب(1) .

وتأتي كثيراً من باب فَعَلَ وفَعُلَ وقليلاً من باب فَعَلَ ، وللصفة المشبهة صيغ عديدة لكنها ليست قياسية بالمعنى الذي رأيناه في اسم الفاعل.

أ- صياغتها من باب فَعَلَ

كثر اشتقاقها من هذا الباب وذلك لأنَّ فَعَلَ تدلُّ غالباً على الأدواء الباطنة والعيوب الظاهرة وهذه تختص بالصفات الذاتية والأبنية الخاصة بهذا الباب.

1-فَعَلَ ومؤنثه فَعِلَة :

هذه الصيغة كثيراً ما تدلُّ على صفة عارضة لا تثبت في صاحبها فقد

تدلُّ على فرح أو حزن ، وقد قال سيبويه : هذا باب ما جاء من الأدواء على مثال

وَجَعٌ يُوجَعُ وَجَعاً وهو وَجَعٌ" (2) ، وذكر ابن هشام أن فَعَلَ في الأعراض كَفَرَحَ

وَأَشِيرَ (3) ، ومنه قوله تعالى: " وَيَتَوَلَّوْا وَهُمْ فَرِحُونَ " (4) ، فجاءت فَرَحَ على

فَعَلَ . ومنها ما يدلُّ على صفة ثابتة ذاتية وذلك نحو خَشِنَ وَمَرَنَ .

2 أَفْعَلُ وَمَوْنُثُهُ فَعْلَاءُ :

هذا الباب غالباً ما يدلُّ على لون وذلك نحو حَمَرَ فهو أَحْمَرُ وهي حَمْرَاءُ
قال سيبويه: "أما الألوان فأتى تبنى على أَفْعَلٍ" وقال أيضاً: وقد يبنى على أَفْعَلٍ ما

1- انظر ابن عقيل : شرح ابن عقيل ، ص 141

2- سيبويه، الكتاب ، ج 4، ص 131

3- انظر ابن هشام : أوضح المسالك ، ج 3 ، ص 243

4 - سورة التوبة ، آية 50

كان داءً أو عيباً كما قالوا أَجْرَبُ وأنكد وذلك قولهم عَوَرَ يَعْوَرُ عَوْرًا، وهو عَوْرٌ (1)
ويأتي المونث منه على فَعْلَاءٍ نحو هو أَغْبَرُ وهي غَبْرَاءُ ، وهو أَعْرَجُ وهي عَرَجَاءُ
. أو يدلُّ على جمال جسدي ظاهر وذلك نحو هو أَكْحَلُ وهي كَحْلَاءُ ، وهو أَهْيَفُ
وهي هَيْفَاءُ ، ومنه قوله تعالى وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ (2) وَلَمَّا ظَنَّ (3) وقد ذكر

ابن هشام أن أَفْعَلٍ في الألوان والخلق . (3)

3- فَعْلَانٌ وَمَوْنُثُهُ فَعْلَى :

وقد تدلُّ على خلو وأمتلاء وذلك نحو عَطِشَانٌ وَعَطِشَى ، وكذلك مَلَأَنَ وَمَلَأَى قال
سيبويه "أما ما كان من الجوع والعطش فإنه أكثر ما يبنى في الأسماء على فَعْلَانٍ
(4) ، أو تدلُّ على حرارة الوجدان وذلك نحو غَضَبَانٌ وَغَضَبَى ، وقد تدلُّ على
معاني أخرى كسَكَرَانَ وَيَقْظَانَ . ومما جاء في القرآن قوله عز وجل: " وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَى
إِلَى قَوْمِهِ غَضَبًا أَن أَسْفَا " (5)

ب - صياغتها من باب فَعْلٍ على الصفات أو الأوزان التالية:

1- فَعَلَ ومُوْنَتْهَا فَعَلَّةٌ :

وهي من باب فَعَلَ وتأتي على فَعَلَ وذلك نحو بَطَلٌ وحَسَنٌ (6) وهي من الأفعال بَطَلٌ وحَسَنٌ .

1- سيبويه ، الكتاب، ج 4 ، ص 139

2- سورة الأعراف ، آية 108

3- ابن هشام ، أوضح المسالك، ج 3، ص 243

4- سيبويه، الكتاب، ج 4، ص 135

5- سورة الأعراف ، آية 150

6- انظر ابن هشام : أوضح المسالك ، ج 3 ، ص 244

2 فَعُلٌ ومُوْنَتْهَا فُعْلَةٌ

وهو من باب فَعُلٌ وذلك نحو جُنِبَ (1) وهي من جُنِبَ .

3 فَعَالٌ وفُعَالٌ :

وقد تأتي على هذين الوزنين أي بفتح الفاء أو ضمها كجَبَانَ بالفتح وشَجَاع بالضم (2) ومن أمثلتها أيضاً حَصَانٌ من حَصُنَ .

الصيغ مشتركة بين باب فَعَلَ و فَعِلَ وفَعَلَ :

1- فَعِيلٌ ومُوْنَتْهَا فَعِيلَةٌ :

وهي من أهم الصيغ ، وتأتي من باب (فَعَلَ وباب فَعَلَ) ، وورد

منها كثيراً في القرآن الكريم. قال سيبويه: "وتجئ الأسماء على فَعِيلٍ وذلك نحو: (فَدِيحٌ) و (وَسِيمٌ) و (جَمِيلٌ)" (3) ، وتدلُّ على صفة ثابتة فطرية أو خلقة وتأتي من باب فَعَلَ نحو مريض و مريضة من مَرَضَ. ومن باب فَعَلَ ، وهي كثيرة وشائعة في هذا الباب ومنها كريمٌ وكريمةٌ من كَرُمَ ، ومثل لها ابن هشام بظريفٍ وشريفٍ وذكر أنها قياسية في هذا الباب (4) .

1- انظر ابن هشام : أوضح المسالك ، ج3 ، ص244

2 المرجع السابق ، ص244

3- سيبويه ، الكتاب ، المجلد الرابع ، ص141

4 - انظر ابن هشام، أوضح المسالك، ج3 ، ص243

ومثل لها ابن يعيش بزيدٍ كريمٍ حسبه وشديدٍ ساعده (1) ومنها قوله تعالى : "وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا " (2)

2- فَعْلٌ وموئنتها فَعْلَةٌ :

وهي كثيرة وتدلُّ على صفة ثابتة غير متحولة ويغلب عليها أن تشتق من فَعَلَ وهذا سر دلالتها على الثبوت وذلك نحو رَطَبَ وسَهَلَ من رَطَبَ وسَهَلَ . أما من فَعَلَ فهي قليلة نحو سَبَطَ ووَعَرَ من سَبَطَ ووَعَرَ . كما تأتي من فَعَلَ المضعف و ذلك نحو رَتُّ و عَفٌّ وغير المضعف مثل شَيْخٌ من شَاخَ .

3- فَعِلٌ وموئنته فَعِلَةٌ :

وهي قياسية في فَعِلَ كما سبق ، وقد تأتي أيضاً من باب فَعَلَ ولكنها قليلة

وذلك نحو حَشِنَ وَسَمَحَ مِنْ حَشْنٍ وَسَمَحٍ كَمَا أَنَّهَا نَادِرَةٌ فِي بَابِ فَعَلَ الْإِزْمِ وَذَلِكَ
نَحْوَ جَدَلَ مِنْ جَدَلٍ .

4- فاعِل وموئثها فاعلة :

وهي تلتبس باسم الفاعل إلا أنها تدلُّ على صفة ثابتة تكاد تكون خلقة في
صاحبها وهي تشتق من الأبواب الثلاثة (3) فمن فَعَلَ رَاشِدٌ وَحَازِقٌ مِنْ رَشِدٍ وَحَزِيقٍ
وَمِنْ فَعَلَ كَامِلٌ وَطَاهِرٌ مِنْ كَمَلٍ وَطَهَّرَ وَمِنْ فَعَلَ مَاهِرٌ وَتَلَبَّغَ مِنْ مَهَرٍ وَتَبَّغَ (4)

1- انظر ابن يعيش : شرح المفصل ، ج 3 ، ص 122

2- سورة الأعراف ، آية 164

3 - محمد خير حلواني - المغنى الجديد في علم الصرف ، ص 276

4- المرجع السابق ، ص 276

الصفة المشبهة صيغ مبالغة وذلك في فَعِيلٍ حيث تأتي منها على فُعَالٍ ، فُوعَالٍ إذا
أردنا المبالغة أكثر ، وذلك نحو جَمِيلٌ فهو ظَرِيفٌ فهو ظُرَافٌ و ظُرَافٌ (1) .

وقد ذكر ابن جنى في الخصائص "فُعَالٍ ، وإذا كانت أخت فَعِيلٍ في باب الصفة
فإن فَعِيلًا أخصّ بالباب من فُعَالٍ . ألا تراه أشدَّ انقياداً منه ، تقول : جَمِيلٌ ولا تقول
: جُمَالٌ ، فلما كانت فَعِيلٌ هي الباب المطرد و أريد المبالغة عدلت إلى فُعَالٍ
" (2) .

5- فَعَلَ : وذلك نحو مَلَحَ وَصَفَرَ مِنْ صَفَرٍ وَمَلَحَ .

6 فَعَلَ : كَحَرَّ وَصَلَبَ مِنْ حَرٍّ وَصَلَبَ .

1- محمد خير الحلواني ، المغنى الجديد في علم الصرف ، ص 278

2- ابن جني ، الخصائص ، ج3، ص367 - 368

المبحث الثاني

اسم المفعول

هو أهم صفة صرفية بعد اسم الفاعل ، وهو وصف مشتق من الفعل المبني للمجهول ليدلُّ على من وقع عليه الفعل على وجه التجدد و الحدوث لا الثبوت والدوام.

وعرّفه علماء اللغة بعدة تعريفات:

عرّفه الجرجاني بقوله: "اسم المفعول ما دلَّ على من وقع عليه الفعل" (1). أما

الزمخشري فقد قال عنه : "هو الجاري على يُفَعِّل من فعله، نحو مَضْرُوب لأنَّ أصله مُفَعِّل (2)

فالزمخشري في تعريفه كنى عن بنائه من المبني للمجهول بقوله على يُفَعِّل. أما الشيخ الأزهري فقد أوجز تعريفه بقوله "هو ما دلَّ على حدث ومفعوله" (3) .

فهو يدلُّ على حدث، وإذا كان بمعزل عن السياق يدلُّ على حدثٍ طارئٍ لا يدوم وعلى من يتصف به على سبيل المفعولية لا الفاعلية. وقد يكتسب في التركيب دلالة أخرى هي الزمان سواء كان في الحال أو الاستقبال.

وذكر ابن يعيش أنَّ الميم في مفعول بدل حرف المضارعة، وذكر أنها جاءت للفرقة بين الاسم والفعل، وأنَّ الواو ناتجة للإشباع وهي جاءت لتمييز مفعول الثلاثي (4).

1- الجرجاني، أبوبكر عبدالقاهر بن عبد الرحمن ت(471هـ)، المفتاح في الصرف، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط1، 1987م، ص59

2-الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص284

3- الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج، ص22

4-انظر ابن يعيش، شرح المفصل، ص120

صياغة اسم المفعول

يبني اسم المفعول من الثلاثي وغيره

صياغته من الثلاثي:

فمن الثلاثي يأتي على زنة مفعول نحو عَلِمَ فهو مَعْلُوم. وهذا البناء يأتي من المتعدي واللازم إذا أريد تعديته إلى المصدر أو الظرف أو الجار والمجرور.

ذكر ابن مالك: كل فعل ثلاثي فاسم مفعوله المقيس على زنة مفعول كنسبته فهو مَنسُوب وصحبته فهو مَصْحُوب" (1) .

واسم المفعول يأتي من جميع أبواب الفعل الصحيح والمعتل، فمن ذلك قوله تعالى: " قَالَ اخْرِجْ مِنْهَا هَٰذِهِ وَمَا طَحُورًا " (2) ، فاسم المفعول مَذْعُوم جاء من الفعل ذَامَ، ومَذْحُور من الفعل دَحَرَ ويصاغ من الصحيح نحو مَأْكُول من الفعل أَكَلَ نحو قوله تعالى: " فَجَطَّاهُمْ كَصَفِّ مَأْكُولٍ " (3) . وهو مهموز الفاء و مَسْنُول من الفعل سَأَلَ وهو مهموز العين نحو قوله تعالى: " إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا " (4) ، ومَقْرُوء من الفعل قَرَأَ وهو مهموز اللام.

ويصاغ من المضعف بفك التضعيف وذلك نحو عَدَّ في قوله تعالى: "وَمَا نُؤَخِّرُهُ إِلَّا لِأَجَلٍ مُّطَّوِّدٍ" (5).

1- ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج2، ص430

2- سورة الأعراف، آية 18

3- سورة الفيل ، آية 5

4 - سورة الإسراء، آية 36

5- سورة هود ، آية 104

ويصاغ من المعتل سواء كان مثلاً نحو وَجَدَ فهو مَوْجُود ونحو مَوْرُود في قوله تعالى: " يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْدَحَهُمِ النَّارَ وَبِئْسَ الْوَرْدُ الْمَوْرُودُ " (1).

أما الأجوف الواوي واليائي مثل له ابن مالك بمَبْرِيع ومَقُولٍ وذكر أنها غيرت (2) ويعني بغيرت أن مبيعا أصلها مَبْيُوع ، فنقلت ضمة الياء إلى الحرف الساكن قبلها

وقلبت كسرة ،ثم حذفت الواو للتخلص من التقاء ساكنين "الياء والواو" ،وحذف الواو جاء لأنها زائدة ولقربها من التطرف، فصارت مَبْرِع ويقاس عليها كل أجوف يائي.

وذكرت الدكتور خديجة الحديثي أن واو مفعول تحذف من الأجوف عند الخليل وتحذف عين الفعل وتقلب واو البناء ياء في اليائي عند الأخفش(3). وقال سيبويه في مبيع أن المحذوف هو واو مفعول واعتل لذلك لالتقاء ساكنين وأنها زائدة والتي قبلها أصلية وكسرت لمجاورتها الياء"(4)، وهذا ما تذهب إليه الباحثة. وذكر سيبويه أن بعض العرب يخرج على الأصل فيقول: مَحْيُوط ومَيُّوع(5). وذكر الشيخ الأزهرى أن الأخفش ذهب إلى أن المحذوف منهما عين الفعل وأن الضمة في مَبْرِع قلبت كسرة لتتقلب الواو ياء لئلا يلتبس بالواوي (6). وأرى أن ما ذهب إليه سيبويه هو الصواب فرأى الأخفش أن قلب الواو ياء لم يأت إلا لقلب الضمة كسرة وهذا ليس بسبب كاف.

1- سورة هود، آية 98

2- انظر ابن هشام، أوضح المسالك ، ج3، ص246؟؟؟

3- د.خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص280

4- انظر سيبويه، الكتاب، ج2، ص363

5- المرجع السابق، ص348

6- الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، ص44

أما مَقُول فقد اتفق العلماء أن أصلها مقوول ،نقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها فالتقى ساكنان فحذفت الواو الثانية لالتقاء الساكنين. ونحوها (مأوما) في قوله

تعالى: " وَلَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتُلْقَى فِي جَهَنَّمَ مَلُومًا مَّدْحُورًا " (1)

و الناقص مثل له ابن هشام ب "مَرْمِي" وذكر أن أصلها مَرْمُوي فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء ، أما الناقص الواوي فمثل له ب "مَدْعُو" فأصلها مدعوو فأدغمت الواو الأولى في الثانية لاجتماع المثلين(2). فالناقص بنوعيه يحدث فيه اعلال تقتضيه القواعد الصرفية.ومما ورد منه في القرآن الكريم (مَرْجُو) في قوله تعالى : "قَالُوا يَا صَالِحُ قَدْ كُنْتَ فِينَا مَوْجُوًّا" (3) فمَرْجُو اسم مفعول من الناقص الثلاثي رجا يرجو .

صياغته من غير الثلاثي

ويشمل الرباعي والخماسي والسداسي ، وفي البناء من هذه الأفعال يقول ابن مالك "أنه على زنة اسم فاعله مفتوحا ما قبل آخره (4) ونجد نفس التعريف عند ابن عقيل الذي قال " عليك أن تأتي به على وزن اسم الفاعل ولكن تفتح ما كان مكسورا"(5)يعني ما كان مكسوراً فيه.

1سورة الإسراء، آية39

2-ابن هشام ، أوضح المسالك، ج3، ص246

3- سورة هود، آية62

4- ابن مالك ، شرح التسهيل، ج2، ص415

5- ابن عقيل ج2، ص137

اما الزمخشري فقد عرفه بقوله "أنه الجاري على يُفَعِّل"(1) وهو فعل البناء

للمجهول ، فابن مالك وابن عقيل لم يحددا إن كان الفعل مبنياً للمعلوم أم للمجهول
والزمخشري يلمح إلى أنه مبني للمجهول في المضارع وكثير من علماء الصرف
حدوا حدوه وخاصة المتأخرين وهو الصواب. وهذا يفسر فتح ما قبل الآخر؛ لأن
المبني للمجهول في المضارع مفتوح ما قبل آخره أصلاً، وأن اسم المفعول يرفع
نائب فاعله - كما سيأتي - فيصير القياس على مُفْعَل ومثل له ابن عقيل بـمُنْتَظَر ومُقَاتِل
(2) ومنه (مُرْسَلٌ) في قوله تعالى: " أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَالِحًا مُّسَلِّمٌ مِّن رَّبِّهِ " (3) ، فالفرق
في اسم الفاعل واسم المفعول في غير الثلاثي هو حركة الحرف قبل الآخر
إلا أن هنالك كلمات تكون بلفظ واحد في اسم الفاعل واسم المفعول ، كمحتاج
ومختار ومعتد فتتفق هذه الصيغة عندما لا تظهر حركة ما قبل الآخر وتعرف من
خلال السياق . هنالك صيغ أخرى يكون عليها اسم المفعول من الثلاثي على وزن غير
مفعول منها:

1- فعيل:

تأتي بمعنى مفعول وذلك نحو جريح وقتيل ويلاحظ أن أفعالها لا تقبل التفاوت
واختلف العلماء في قياسية فعيل فقد ذكر ابن مالك أنه سماعي وهو ما يستوي فيه
المذكر والمؤنث فقال: يجئ كثيرا على فعيل ولا يقاس عليه نحو قتلتته فهو قتيل
وكل عينه فهو كحيل" (4).

1- انظر الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، ص284

2- ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص137

3- سورة الأعراف آية 75

4- ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج2، ص138

وذكر ابن عقيل أن بعضهم زعم أن فَعِيلًا مقيس في كل فعل ليس له فَعِيل بمعنى فاعل فإن كان للفعل فَعِيل بمعنى فاعل لم ينب قياسا كعليم (1) .
ويلاحظ أن صيغة فَعِيل قد تضيف إلى اسم المفعول معنى المبالغة وذلك نحو حَمِيدٌ
وَجَرِيحٌ فهي أبلغ من مَحْمُودٍ وَمَجْرُوحٍ.

2- المصدر

وقد يستعمل المصدر ويقصد به اسم المفعول ، قالوا لبن حلب أي محلوب ونحو
ذلك في قوله تعالى فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِإِمْرِئٍ لِّجَالِ جَلِّهِ دَّكَا " (2) أي مدكوكا .

1- ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص138

2- سورة الأعراف، آية143

اسم التفضيل

يصاغ للتفضيل في العربية موازن أَفْعَلْ للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة معينة وزاد أحدهما على الآخر فيها ، وهذه الزيادة مطلقة من كمال أو نقص أو حسن أو قبح ونحو ذلك ، وقد تكون المفاضلة في صفة نسبية غير بينة ولا مشهورة في المفضل والمفضل عليه. وشبهه العلماء بالتعجب وذلك لأنَّ ما جاء في التعجب جاء في التفضيل وما امتنع في التعجب امتنع فيه . فقد ذكر الجرجاني أن كل موضع امتنع فيه ما أَفْعَلَهُ امتنع فيه أَفْعَلْ به وَأَفْعَلْ من هذا لأنهن أخوات (1) .

فيتم بناؤه من فعل ثلاثي غير مزيد مما ليس بلون أو عيب فقد ذكر ابن الناظم أنه لا يبنى من وصف (2).

وهذا الثلاثي يجب أن يكون مجرداً من أحرف الزيادة، وتاماً فلا يصاغ من الناقص كما يجب أن يكون متصرفاً ومثبتاً غير منفي وقابلاً للتفاوت ولا تأتي الصفة منه على أَفْعَلِ فَعَلَاءَ . ويجب ألا يكون مبنيًا للمجهول، قال ابن مالك : إن ما يصاغ منه أَفْعَلِ التفضيل هو كل فعل ثلاثي ، متصرف ، تام، قابل معناه للتفاضل، غير مبني للمفعول ولا منفي ولا مدلول على فاعله بأفعل" (3) .

ونفصل هذه الشروط التي ذكرها علماء اللغة في صياغة اسم التفضيل في الآتي:

1- الجرجاني،المقتصد في شرح الإيضاح،ج1،ص385

2- ابن مالك،شرح الكافية الشافية،ج2،ص،1121- ابن الناظم،أبي عبدالله بدر الدين محمد بن العلامة جمال الدين محمد بن مالك(صاحب الألفية) ،شرح ألفية ابن مالك،تحقيق د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد،دار الجيل بيروت - لبنان،ج2 ،ص478 .

1- أن يكون ثلاثياً مجرداً

يبني من الثلاثي المجرد وذلك نحو أَكْرَمَ وَأَصْدَقَ من كَرُمَ وَصَدَقَ وهو الشائع الكثير في اللغة قال ابن الناظم : "ولا يبنى من وصف لا فعل له ..ولا من فعل زائد على ثلاثة أحرف"(1) ونحو ذلك أَكْثَرُ وَأَعَزُّ في قوله تعالى: " أَزَا أَكْثَرُ مَكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا "(2). وهي من الأفعال الثلاثية كَثُرَ وَعَزَّ.

وقد شذ عن ذلك ما اشتق من غيره ، فقد صيغ من الثلاثي المزيد على وزن أفعل وذلك نحو أَكْرَمَ وَأَعْطَى من الأفعال أَكْرَمَ وَأَعْطَى وصيغ أيضاً من الفعل الثلاثي المزيد - على أَفْعَلَ - وهو قليل وذلك نحو أَفْهَرَ منك وَأَشَدُّ منه من الأفعال أَفْهَرَ وَأَشَدَّ ، قال الزمخشري أنَّ صياغته من المزيد يتوصل إليها بأن يصاغ أَفْعَلُ من فعل ثلاثي ثم يميز بمصدر الفعل المزيد كقولك هو أَجَوَدُ منه جواباً وَأَسْرَعُ انطلاقاً وَأَشَدُّ سمرَةً (3) .

2- أن يكون من فعل تام

لا يؤخذ من الفعل الناقص أي كان وأخواتها وأفعال الرجاء والشروع والمقاربة لأنها كالأدوات تسلك سلوكها .

كما يجب أن يكون له فعل وما جاء من اسم التفضيل وليس له فعل شاذ وقليل وذلك نحو أول وآخر ، وما ذكره سيبويه من قولهم "أحنك الشاتين وأبل الناس" (4) قال الرضي : "وقولهم أحنك الشاتين أى آكلهما من الحنك شاذ...قال

1- ابن الناطم، أبو عبدالله بدر الدين محمد، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبدالحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل - بيروت - لبنان، ص478

2- سورة الكهف ، آية 34

3- انظر الزمخشري ،المفصل في علم العربية،ص232

4 - انظر سيبويه ،الكتاب، ج2،ص252

الجوهري آبل يآبل أبالة .. إذ قام بمصلحة الإبل "(1). وهذه الصيغ على رغم شذوذها إلا أنها فصيحة في اللغة ولا يقاس عليها.

3- أن يكون الفعل متصرفاً

يرى جمهور العلماء صياغته من الفعل المتصرف ، وأجمعوا على عدم صياغته من الجامد ، فالترفضيل نوع من التصرف فلا يأتي من أفعال غير متصرفة فيقول ابن مالك :يمتنع بناء أفعال التفضيل مما ليس ثلاثياً ك(انطلق) و(دحرج)ومما ليس متصرفاً ك(نعم) و(نيس) ومما ليس تاماً ك(صار) و(يس) (2) .

4 أن يكون مثبتاً

فلا يصاغ من المنفي لأنّ المنفي معنى أسلوبى تركيبى لا صرفى ، لهذا لا تدلّ عليه صيغة معينة فلا تستطيع أن تصيغ اسم التفضيل بغرض المفاضلة و يتضمن معنى النفي لهذا قرر النحاة أن يؤتى عند التفضيل فعل مساعد على بناء أفعال متبوع بالمصدر المؤول من الفعل المنفي خشية الالتباس بالفعل المثبت عند الاتيان بالمصدر الصريح

5- أن يكون مبنياً للمعلوم

ينسب بالتفضيل الوصف إلى فاعله لذلك لا يصاغ من فعل مبني للمجهول يقول ابن هشام : "يؤتى بفعل مساعد ثم يتبع بالمصدر المؤول للفعل المبني

للمجهول" (3) وذلك لكي لا يلتبس المبني للمعلوم بالمبني للمجهول عند الاتيان بالمصدر الصريح.

لكن الواقع اللغوي يخرج بعض الأسماء عن ذلك، إذا أدت معنى فعل الماضي ولم

1- الرضي، شرح كافية ابن الحاجب ،ج3،ص513

2-

3- ابن هشام ،أوضح المسالك ،ج3،ص269

تؤد إلى لبس ، فقد جاء من جَنَّ فهو أَجَنُّ ومن زَهِى فهو أَرْهَى منه ،وقد ورد في القرآن الكريم بصياغة مباشرة من الفعل حَبَّ وذلك في قوله سبحانه وتعالى: " قَالَ رَبِّ السَّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ " (1) ومما جعله أكثر وضوحاً هو تعديته إلى حرف الجر .

6- أن يكون قابلاً للتفاوت

معنى المفاضلة أن يكون الوصف متفاوتاً في القلة والكثرة وغيرها لكن هنالك صفات لا تفاوت فيها كالموت والعمى وغيرها. لذلك أجمع علماء اللغة على منع صياغة اسم التفضيل من الفعل الغير قابل للتفاوت مطلقاً ، إذ لا يصاغ إلا مما يقبل الزيادة والنقص.

ويجوز أن تقع المفاضلة في سمة من سمات الوصف فعند القول بأن زيداً أَفْجَعُ موتاً من سعيد تكون المفاضلة في أثر الموت لا في درجته.

7- ألا يكون الوصف منه على أَفْعَلٍ فَعْلَاءٍ

نظام اللغة يقوم على القيم الخلافية ودفع الإبهام لازالة اللبس وهذا ما أدى إلى

عدم صياغته من الفعل الذي صفته المشبهة أَفْعَل كالأفعال حَوَرَ وَعَرَجَ لأن
صفتها تطابق اسم التفضيل ويكثر ذلك في الألوان والعيوب يقول ابن الحاجب :
والحق أنه إنما لم يتعجب منه ؛لأنه بني منهما أفعل لغير تفضيل فكرهوا أن يبنوا
منهما أفعل التفضيل فيلتبس " (2) .

1- سورة يوسف ،آية 33

2- ابن الحاجب ،أبو عمرو عثمان بن أبي بكر جمال الدين ابن الحاجب المالكي ،الإيضاح في شرح المفصل ،تحقيق محمد عثمان ،دار
الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط1-2011م، ج1، ص653

هناك بعض العيوب النفسية القابلة للتفاوت كالحمق والهوج والدد فيقال أحمق منه
وأهوج منه وأد منه وذلك نحو قوله تعالى: "وَيُشْهِدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ
الْخِصَامِ " (3) .

المبحث الثالث

أسماء الزمان والمكان

هما اسمان مشتقان على وزن واحد ولهما دلالة مركبة حيث يدلان على الحدث ومكان وقوعه أو زمانه وذلك بوجود قرينة سياقية في التركيب اللغوي ففي سورة هود في (الآية 81) : " إِنْ مَوْعِدُهُمُ الصُّبْحُ " حيث نجد أن موعد هنا اسم زمان بدلالة الصبح أما مَوْعِد في سورة هود في قوله تعالى (الآية 17) : " وَمَنْ يَكْفُرْ بِهِ مِنَ الْأَحْزَابِ فَإِنَّ لَهُ مَوْعِدًا " فهي هنا اسم مكان . أما في سورة هود الآية (41) في قوله عز وجل : " وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ هَجْرًا لَكُمْ وَمَوْعِدًا " فَمَجْرَى و مَرْسَى يحتملان الزمانية والمكانية لعدم وجود قرينة في السياق تحدد دلالة إحداهما . ويتم اشتقاقهما من الفعل المضارع وليس الماضي وترتبط صيغهما بالمظاهر التي يكون عليها الفعل المضارع ، وهما مقيسان في الثلاثي وغيره . فمن الثلاثي

يأتیان علی وزنین فقد ذکر الزمخشري : " من الثلاثي علی ضربین : مفتوح العين
ومكسورها" (1)

أولاً : مَفْعَل

یصاغان ممّا كان مضارعه مفتوح العين أو مضمومها من الصحيح وغيره
"معتل اللام" ومن أمثلة ذلك مَسْبَحٌ وَمَقْعُدٌ وَمَرْعَى ، من يَسْبَحُ وَيَقْعُدُ وَيَرْعَى . إذا
كان المضارع من ماضٍ أجوف واوي انقلبت الواو ألفاً في اسمي الزمان والمكان
وذلك نحو زَارَ وَقَامَ تصيران مَزَارٌ وَمَقَامٌ والأصل مَزَوْرٌ وَمَقَوْمٌ وذلك كما أنهما

1- الزمخشري ، المفصل في صنعة الإعراب ، ص 295

یصاغان من المضعف وذلك نحو مَحَلٌّ وَمَهَبٌّ من حَلَّ وَهَبَّ وإذا كان الفعل مثلاً
يائياً يأتي علی مَفْعَل نحو مَيَسَّرٌ وَمَيَقِّظُ من يَيَسِّرُ وَيَيَقِّظُ .

وشذ عن قاعدة مَفْعَل بعض الأسماء وقد حصرها الزمخشري في الأسماء الآتية :
الْمَسْكُ ، الْمَجْزَر ، الْمَتَبَّت ، الْمَطْلَع ، الْمَشْرِق ، الْمَغْرِب ، الْمَسْقِط ، الْمَسْكِن ،

الْمَرْفِقُ وَالْمَسْجِد " (1) ، وقد وردت كلمة مَسْجِد في قوله عز وجل : "إِنِّي آتَمُّ خُدُوعًا
زِينَةً لَّكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ " (2) ، فَمَسْجِد اسم مكان من سَجَدَ الثلاثي جاء علی وزن مَفْعَل
على غير القياس.

ثانياً : مَفْعِل

يأتیان علی مَفْعِل إذا أُخِذا من فعل مضارع مكسور العين وذلك نحو مَنَزَلٌ
وَمَجْلِسٌ من يَنْزِلُ وَيَجْلِسُ وذلك نحو قوله سبحانه وتعالى : "وَأَنذَرْنَا نُوحًا ابْنَهُ وَكَانَ فِي
هَرَمٍ " (3) ، فَمَعَزَل اسم مكان من المضارع يَعْزِلُ جاء علی مَفْعِل. ويأتیان

منه أيضا إذا كان الفعل أجوف لكن يطرأ إعلال بنقل حركة العين إلى الساكن قبلها وذلك نحو يبيت تصير مَبِيت .

وإذا كان الفعل مثلاً واوياً يأتیان على مَفْعِل وذلك نحو مَوَعِد يقول ابن يعيش : "معتل الفاء مكسور أبدا كالمورد والموعِد " (4) ، وشذ عن مَفْعِل مَدَسُّ وَمَزَلَّةٌ .

1- انظر الزمخشري،المفصل في صنعة الإعراب،ص295

2- الأعراف ، آية 31

3- سورة هود ، آية 42

4- ابن يعيش ، شرح المفصل ، ص6

ثالثاً: مَفْعَلَة

ينفرد اسم المكان بهذه الصيغة ويشق من اسم ثلاثي جامد على زنة مَفْعَلَة ، وذلك دلالة على كثرة الشئ بالمكان فيقال أرض مَسْبَعَة أي تكثر فيها السباع وفي ذلك يقول الزمخشري : إذا كثر الشئ بالمكان قيل فيه مفعلة بالفتح يقال : أرض مَسْبَعَة وَمَأْ سَدَة " (1).

رابعاً : صياغتهما على اسم المفعول

يصاغان من غير الثلاثي على لفظ اسم المفعول وذلك حين يكون الفعل مبنياً للمجهول مع إبدال حرف المضارع ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر وذاك نحو يستشفى فتصير مُسْتَشْفَى وإذا كان الاسم جامداً رباعياً يأتي اسم المكان على زنة

اسم المفعول وذلك نحو أرض مُنْعَلَبَةٌ ومُعَرَّبَةٌ أي تكثر فيها الثعالب والعقارب .

1- الزمخشري، المفصل، ص29

اسم الآلة

احتياج الإنسان للأدوات جعله يضع لها مسميات منذ القدم . استخدم العرب (آلة) وعنوا بها ما يعالج به كالأداة فلم يميزوا بين أنواعها فهم كانوا يعتمدون على الأدوات لا الآلات وشاع هذا المصطلح في كتب الصرف على عموميته .

لم يذكر سيبويه في كتابه (اسم الآلة) بهذا الاسم بل قال: "هذا باب ما عالجت به - ونص الباب - كل شيء يعالج به فهو مكسور الأول كانت فيه هاء التأنيث أو لم تكن وذلك قولك : "مَحْلَب ، مَنَجَل.. وقد يجيء على مفعال نحو: مِقْرَاف

ومفتاح.." (1) .

واسم الآلة هو اسم مبدوء بميم زائدة للدلالة على ما حصل الفعل بواسطته ، وهو صفة صرفية تدلّ بمادتها الصوتية على حدث وبصيغتها على الآلة . فاسم الآلة ما يشتق من فعل ثلاثي متعد أو لازم على عدة صيغ ، يقول الزمخشري : " هو اسم ما يعالج به وينقل ويحيى على مَفْعَلٍ ومَفْعَلَةٍ ومَفْعَالٍ كالمِقْصَص والمِخْطَب والمِكْسَحَة (2) ، والمِصْفَاة والمِقْرَاض والمِقْطَاح " (3).

1- مَفْعَل

وذلك نحو مِضْرَبٌ ومِبرَدٌ ومِشْرَطٌ في الفعل المتعدي وقد يحيى قليلا على مَفْعَل بفتح الميم ومن ذلك مَقْبَض "للحبل" ومَنْقَل "للخف" وذكر ابن مالك أنَّ حقه أنَّ يكسر ميمه لأنه آلة الانتقال (4) وترجح الباحثة أن هذا الكسر ربما للتفريق بينها

1- سيبويه ، الكتاب، ج4، ص94

2- المكسحة: ما يكس به من كسح ، فنقول كسحت البيت أي كنسته

3- الزمخشري : المفصل في صناعة الإعراب ، ص 298

4- ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ج2، ص439

وبين اسم المكان .

كما جاء على مَفْعَل وهو قليل ومنه مُنْصَل (للسيف) ومُدْهَن (آلة الدهن) ويقول الزمخشري في "المِسْعَط" (1) ، والمِنْخَل والمِدْهَن والمِكْحَلَة والمِحْرَضَة" (2) ، ذكر عنها سيبويه أنها لم يذهبوا بها مذهب الفعل ولكنها جعلت أسماء لهذه الأوعية (3) وهذه الأسماء ربما تأتي على مَفْعَل أحيانا .

2- مَفْعَلَة

وهي مؤنث مَفْعَل ويقول الزمخشري : "إِثْمِ انتُوا مَفْعَل كما انتُوا المكان " (4) .

والآلة قد تأتي كثيراً على مفعلة ومثل لها ابن مالك بمرآة ومكسحة (5) .

3- مفعال

مثل له ابن مالك بمخراتٍ ومُنْقَاشٍ (6) ، ومثل له الزمخشري بمِقْرَاضٍ ومِقْطَاحٍ كما سبق. ففي قوله تعالى : "وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ

غَيْرُهُ وَلَا تَنْقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ" (7) فالمكيال والميزان آلتان للكيل والوزن جاءتا

على مفعال

4- فِعَال وفُعَال

وقالها ابن مالك ومثل لها (رَاث) وهو آلة تأريث النار و إضرامها و(سِرَاد)

المصعط : الإناء يجعل فيه الصعوط ويصب في الأنف

2 - المخرضة : وعاء الحرض

3 - المرجع السابق ، ص298

4- ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ج2، ص438

5- المرجع السابق ، ص439

6- المرجع السابق ، ص439

7سورة هود، آية 84

وهو ما يخرز به (1) وحديثاً جاءت صيغ كثيرة مستحدثة من هذه الصيغ نحو غِلاف وشِرَاع وزِنَاد أما فُعَال فقد وردت في سورة يوسف آية(72) في قوله تعالى " قَالُوا نَفَقْدُ صَوَاعَ الْمَلِكِ " فصَوَاع اسم لآلة الكيل.

وقد تأتي صيغ أخرى استحدث منها كثير في العصر الحديث ، وذلك نحو :

فَاعِلَةٌ : كَقَاطِرَةٌ وَرَافِعَةٌ

فَاعُولٌ : كَسَاطُورٍ وَشَاكُوشٍ

فَعَّالَةٌ : كَغَسَّالَةٌ وَكَسَّارَةٌ وَدَبَّابَةٌ (2)

وتفيد هذه الصيغ التكثير والتكرار لما فيها من تشديد العين .

(1) ونجد بعض الأسماء لأدوات اشتقت من أفعال غير ثلاثية على الأوزان السابقة منها

مُعَلِّقٌ مِنْ أَعْلَاقٍ وَمِحْرَاكٌ مِنْ حَرَّكَ .

1- الزمخشري : المفصل في صناعة الإعراب ، ص 298

2- آلة قديمة لدك الحصون

الفصل الثالث

دلالة الأسماء المشتقة العاملة

المبحث الأول

إعمال اسم الفاعل ودلالته

المبحث الثاني

إعمال صيغ المبالغة ودلالاتها

إعمال الصفة المشبهة ودلالاتها

المبحث الثالث

إعمال اسم المفعول ودلالته

المبحث الرابع

إعمال اسم التفضيل ودلالته

الفصل الثالث

المبحث الأول

إعمال اسم الفاعل

أجمع علماء النحو على عمل اسم الفاعل عمل فعله ، وذلك بالحمل على الفعل المضارع فإن كان لازماً اكتفى بفاعله ، وإن كان متعدياً نصب مفعوله ، إلا أنَّ النحاة وضعوا لعمله النصب عدة شروط ، ترتبط هذه الشروط بالحالة التي يكون عليها اسم الفاعل.

حالات اسم الفاعل

أولاً: اسم الفاعل المجرد

إذا كان اسم الفاعل مجرداً من "أل" الموصولة فلا ينصب مفعوله إلا إذا تحققت فيه الشروط الآتية:

1- ألا يكون مصغراً أو موصوفاً:

وهذا الشرط ذهب إليه علماء البصرة ، وقد ذكره ابن مالك بقوله " يعمل اسم الفاعل غير المصغر والموصوف مفرداً أو غير مفرد عمل فعله مطلقاً " (1) ، فابن

مالك أخرج المصغر والموصوف من العمل . وعلل العلماء لعدم إعمال المصغر بأن التصغير خاص بالأسماء والأسماء لا تعمل وأن التصغير يغير في صيغة المفرد ويدخل فيه معنى الموصوفية الذي يبعده عن الفعل ولا يقربه إليه. وقد ذكر ابن عصفور أن أهل الكوفة يجيزون إعمال المصغر(2)، ونسب في الهمع

1- ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص400

2- ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج2، ص27

إعمال المصغر إلى الكوفيين ووافقهم النحاس(1) . ويرى الكوفيون أنَّ التصغير لم يذهب بدلالة اسم الفاعل على الحدث. وذكر ابن هشام في أوضح المسالك أنَّ للعلماء في جواز عمل المصغر ثلاثة مذاهب الأول: رأي جمهور البصريين أنه لا يجوز مطلقاً . الثاني: رأي جمهور الكوفيين أنه يجوز مطلقاً إلا الفراء. الثالث: رأي المتأخرين ، وتفصيله إن كان المصغر سمع مكبره لم يعمل وإن لم يستعمل مكبره عمل (2) . أما اسم الفاعل الموصوف فأنه لا يعمل إلا إذا جاءت الصفة بعد المعمول فإنه يعمل ، ولم ير الكسائي لذلك مانعاً لأنه حكى عن بعض العرب "أظنني مترحلاً وسوير فرسخاً" ورد عليه ابن مالك بأن فرسخاً ظرف والظرف يعمل فيه رائحة الفعل(3) . وخلاصة القول في الموصوف ما ذهب إليه ابن هشام أن هنالك ثلاثة مذاهب : الأول : مذهب البصريين في أنه لا يعمل مطلقاً. الثاني : ونسبه البعض إلى الكسائي وحده أحياناً وإلى سائر الكوفيين أحياناً أخرى

وخلاصته أنه يعمل مطلقاً.

الثالث : ونسبه ابن مالك بقوله: ذهب بعض أصحابنا - ولم يوضحهم - وخلاصته أنه يجوز إعماله إذا تقدّم المعمول على الموصوف ولا يجوز إذا تقدم الوصف على المعمول(4).

1-انظر الأشموني، شرح الأشموني، ص5

2-انظر ابن هشام، أوضح المسالك، ص22

3- انظر ابن مالك ، شرح التسهيل ، ص400

4- ابن هشام، أوضح المسالك، ص229-230

2-أن يكون دالاً على الحال أو الاستقبال

والشرط الثاني لعمل اسم الفاعل المجرد الناصب لمفعوله هو دلالاته على الحال أو دلالاته على الاستقبال . فاسم الفاعل يأتي للماضي والحاضر والمستقبل كما الفعل ، إلا أنه لا يعمل إلا إذا دلَّ على الحال أو الاستقبال ، أي دلالة المضارع الذي جرى عليه في حركاته و سكناته وعدد حروفه فهو مشبه له لفظاً و معنى وقد ذكر ابن مالك " أن الفعل المضارع محمول على اسم الفاعل في الإعراب فحمل اسم الفاعل عليه في العمل"(1) .

فدلالاته على الحال كما في قوله : " فَلَمَّا تَبَارَكَ بِضَمِّ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ "(2) ، فتارك متعدٍ نصب مفعوله "بعض" أما ضائق ففعله لازم لذا لم ينصب مفعوله .وأما دلالاته على الاستقبال نجدها في قوله تعالى: " وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا "(3) .

أما اسم الفاعل المراد به الماضي لا يشبه لفظ الفعل الماضي الذي هو بمعناه

ولا يشبه معنى المضارع ، فهو هنا أشبه بالأسماء لذلك أجمع علماء النحو على عدم عمله إلا الكسائي .

وقد ذكر الزمخشري عدم إعماله بقوله : " فأما إذا كان بمعنى الماضي فإنك لا تعمله"(4). وقال ابن هشام : " اسم الفاعل عمل بالحمل على المضارع الذي يدلُّ على الزمان الحاضر أو المستقبل فإذا أريد بالزمان الماضي زال الشبه

1-ابن مالك ، شرح التسهيل ، ص403

2-سورة هود ، آية 12

3سورة الكهف ، آية 23

4-الزمخشري ، المفصل في صناعة الإعراب ، ص114

بالمضارع فلم يبق وجه لعمله "(1) .

أما الكسائي فله رأي غير ذلك واستدل على عمله بقول الله عزَّ وجل :
" وَكَلَّبَهُ بِأَسْطًى ذَرَايَهُ بِالْوَصِيدِ"(2). فنصب ذراعيه بباسط الذي هو بمعنى الماضي
وخرجه العلماء على أنه حكاية حال ماضية ، والمشهور في حكاية الحال أن يقدر
الماضي واقعاً زمن التكلم أو يقدر المتكلم نفسه موجوداً في زمن وقوع الفعل .
فإذا أريد الماضي فيستعمل الإضافة أي إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله إضافة
معنوية لفوات شرط الإضافة اللفظية"(3) . وقد ذكر ابن عصفور أن الواو في
"وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد" هي واو الحال وتقديره "وكلبهم ببسط" .

وخلاصة القول ما جاء في شرح جمل الزجاجي أن الموجب لعمل اسم الفاعل عدة
آراء منها أن هنالك من ذهب إلى أن سبب ذلك شبهه الفعل في جريانه عليه في
حركاته وسكناته وعدد حروفه . ومنهم من ذهب إلى أن السبب في ذلك أنه في

معنى الفعل ولهذا يعمل اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال أو بمعنى الماضي وهو مذهب الكسائي. ومنهم من ذهب إلى أن سبب ذلك أنه في معنى فعل قد أشبه الأسماء فعلى هذا لا يعمل اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي (4). وقد ذكر ابن مالك أنه لا يعمل إذا لم يقصد به معنى الفعل (5) .

1-ابن هشام ، أوضح المسالك ، ج 2،ص217

2- سورة الكهف ،آية 18

3- انظر شرح ابن عقيل ، ص 107. وشرح جمل الزجاجي ، ص 4 ، وشرح المفصل في الإعراب ، ص 115 ، وكافية ابن الحاجب ، ص 195

4- ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ص 3

5- ابن مالك ، شرح التسهيل ، ص 401

3- الاعتماد على ملفوظ أو مقدر

الشرط الثالث لعمل اسم الفاعل المجرد هو الاعتماد ؛ أي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه المتصف به ويكون غالباً المبتدأ أو الموصوف أو صاحب الحال ، أو يكون معتمداً على استفهام أو نفي . والغرض من الاعتماد هو تقوية جهة العمل فيه فيزداد شبهه بالفعل ، فاسم الفاعل غير المعتمد لا يعمل فقد قال ابن مالك " ولا يعمل غير المعتمد على صاحب مذكور أو منوي أو على نفي صريح أو مؤول أو استفهام موجود أو مقدر" (1) .

فالاعتماد على المبتدأ أو ما أصله مبتدأ نحو قوله تعالى : " فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ " (2) ، فنصب اسم الفاعل "بَاخِع" مفعوله "نفس" وذلك لاعتماده على ما أصله مبتدأ وهو اسم لعل.

والاعتماد على المقدر كالا اعتماد على الملفوظ به ونجد ذلك واضحاً في سورة فاطر في قوله تعالى : " وَهِيَ النَّاسِ وَالْدَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ " (3)، أي صنفٌ مختلفٌ ألوانه فاعتمد اسم الفاعل (مُخْتَلِفٌ) على موصوف مقدر وهو صنف . أما المعتمد على ملفوظ كما في سورة النحل في قوله تعالى : " يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ " (4) ، فاعتمد اسم الفاعل (مُخْتَلِفٌ) على الموصوف شرابٌ ، فنصب مفعوله (ألوانه).

1- ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص400

2- سورة الكهف، آية 6

3 - سورة فاطر، آية 28

4- سورة النحل، آية 69

وَأَدْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ كَمَا أَمَّا الاعتماد على صاحب الحال فكما في قوله تعالى : " بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ " (1)، فنصب اسم الفاعل (مخلصين) المفعول به (الدين) .

ثانياً : إضافة اسم الفاعل

اسم الفاعل المجرد العامل ، أي المستوفي لشروط العمل – يجوز أن يضاف إلى مفعوله كما يجوز نصب مفعوله . فيجوز إضافته إلى المفعول به إن كان ظاهراً وذلك نحو قوله تعالى : " رَبِّ اجْعَلْ يَاقِيمَ الصَّلَاةِ وَهِيَ ذُرِّيَّتِي " (2)،

فأضيف اسم الفاعل (مُقيم) إلى مفعوله وهو (الصَّلَاةُ) الذي صار مضافاً إليه ، أما إذا كان المفعول به ضميراً متصلاً وجبت الإضافة نحو قوله تعالى : "إِلَّا آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُجْرِمُهُمُ أُجْعِنُ" (3)، حيث أضيف اسم الفاعل (مُتَجُون) إلى الضمير (هم) وحذفت النون من اسم الفاعل للإضافة . وإذا كان له مفعولان فيجوز إضافته إلى الأول ، قال الخضري : " فإن كان له مفعولان وأضيفته إلى أحدهما وجب نصب الآخر" (4).

فإضافة اسم الفاعل الدال على الزمن المستمر لها اعتباران ؛ أن تكون محضة أو غير محضة فقد ذكر الشيخ الأزهرى " أن تكون الإضافة محضة وذلك لوجود معنى الماضي فيه ، فهنا يكون صفة للمعرفة ولا يعمل ، وأن تكون الإضافة غير محضة وذلك لوجود معنى الحال أو الاستقبال فهنا يكون صفة للنكرة فيعمل فيما أضيف إليه " (5) ، ففي قوله تعالى :

1- سورة الأعراف ، آية 29

2- سورة إبراهيم، آية 40

3 - سورة الحجر، آية 59

4- انظر الشيخ الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح ، ص20

5- الخضرى الشافعى ، حاشية الخضرى ، ص65

" قَالَتْ سُلَّيْمٌ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ " (1) ، فيها دلالة الماضي لذلك نجد أن إضافة اسم الفاعل (فَاطِر) إلى السموات إضافة محضة .

أما في قوله تعالى : " إِنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ " (2) ، (فَمُلَاقُوا) اسم فاعل دلَّ على الجمع و نصب مفعوله (رَبِّهِمْ) الذي أتى مضافاً إليه و الإضافة هنا غير محضة .
إضافة اسم الفاعل الماضي:

إن اسم الفاعل إن لم يدلّ على حال أو استقبال بأن كان ماضياً فإنه يضاف إلى مفعوله . وقد جاء في الكتاب "إذا أخبر أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين .. وجه الكلام وحده الجر لأنه موضعاً للتنوين "(3) . فإضافة اسم الفاعل تكون إضافة معنوية وذلك كما في الآية السابقة "الله فاطر السموات" وعند إضافته قد يأتي بعده مفعول به منصوب ونصبه عند الجمهور بفعل مقدر مدلول عليه باسم الفاعل ، وهذا ما ذهب إليه ابن مالك أيضاً إلا أن السيرافي وأبا علي الشلوبين جعلوا نصبه باسم الفاعل(4) .

وإذا كان متعدياً إلى مفعولين فيجب إضافة الأول ونصب الثاني كما في

قوله تعالى: "وَمَا كُنْتَ تُخِذُ الْفُلَّانِينَ عِصْمًا" (5) عند قراءته بالإضافة . إلا

أن نصب الثاني قد اختلف العلماء في عامله ، وقد ذكر ابن عصفور في ذلك

1- سورة إبراهيم ، آية 10

2- سورة هود ، آية 29

3 - سيبويه ، الكتاب ، ج 1 ، ص 87

4- انظر ابن مالك ، شرح التسهيل ، ص 405

5- سورة الكهف ، آية 51

"إن كان متعدياً إلى أزيد من واحد حذفت التنوين وخفضت الأول بالإضافة

بالإجماع إلا الكسائي ، فإنه يثبت التنوين، وأما الثاني فاختلف فيه أهل

البصرة، فمنهم من ذهب إلى أنه منصوب بفعل مضمر يدلّ عليه اسم الفاعل

، ومنهم من ذهب إلى أنه منصوب باسم الفاعل نفسه ، وهو الصحيح "

(١). أما ابن مالك فقد ذكر أن نصبه مدلول باسم الفاعل ، وذكر أنه به

يتخلص من إعمال اسم الفاعل الماضي غير الموصول بالالف واللام (2).

1- ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ص4

2- انظر ابن مالك ، شرح التسهيل ، ص 405

ثالثاً : اسم الفاعل المعرف

المشهور في قول النحويين أن اسم الفاعل المعرف بأل يعمل مطلقاً سواء دلَّ على الماضي أو الحال أو الاستقبال ؛ لأنه هنا يقع موقع الفعل ، فلا يشترط شيء لإعماله ولا يشترط عدم التصغير والوصف . وقد ذكر ابن مالك أن البعض يقول أنه لا يعمل إلا في الماضي وذكر منهم الرماني ، وقال ما حملهم على ذلك أن سيبويه حين ذكر إعمال اسم الفاعل المقرون بأل لم يقدره إلا بالذي فعل ، ولم يتعرض للذي بمعنى المضارع ، وقد رد ابن مالك على هذا القول أن إعمال الذي بمعنى المضارع مسموعاً عند وصله بأل كما أنه ثبت كثيراً في القرآن الكريم وغيره ، ثم ذكر ابن مالك أن مذهب الأخفش وأصحابه إعماله على التشبيه بالمفعول به . وأن هنالك قوماً — ولم يسمهم- جعلوا النصب بفعل محذوف بعد اقترانه بأل ، وردَّ عليهم ابن مالك بأن كل ذلك تكلف لا حاجة إليه (1).

وقد ذكر ابن عقيل أن بعضهم زعم أنه لا يعمل مطلقاً وإن المنصوب بعده منصوب بإضمار فعل (2) . والرأي ما ذهب إليه الجمهور ومع ما ذكره ابن مالك من أن الموصول بالألف واللام استوى مع الدال على المضارع في استحقاق العمل.

144- انظر ابن مالك، شرح التسهيل، ص0

2- ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص 110

إعمال اسم الفاعل الرفع

يعمل اسم الفاعل عمل فعله¹ اللازم والمتعدي فيرفع فاعله بلا شرط ، وقد ذكر ابن هشام أن هذا هو الصحيح المعتمد عند النحاة(1).

فاسم الفاعل يرفع الضمير المستتر وفي هذا أجمع العلماء فلا خلاف فيه ، ففي قوله عز وجل " إِنَّ اللَّهَ مُخْرِجٌ مَا تَحْذَرُونَ "(2)، فاسم الفاعل (مُخْرِجٌ) نصب مفعوله (اسم الموصول ما) وفاعله ضمير مستتر يعود إلى اسم الجلالة (الله).

أما الضمير الظاهر للعلماء في رفعه خلاف فمنهم من رأى أنه يرفعه ، وقد ذكر الأشموني أنه كلام سيبويه واختاره ابن عصفور ، ومنهم من قال لا يرفعه ومنهم ابن جني والشلوبين(3) .

واسم الفاعل المأخوذ من فعل لازم يجوز أن يضاف إلى مرفوعه إن أريد به الدوام بغير خلاف فقد قال ابن عقيل : إذا أريد به الدوام يصير حينئذ صفة مشبهة (4). أما المأخوذ من فعل متعد لأكثر من مفعول فإنه تمتنع إضافته إلى مرفوعه وقد ذكر ابن هشام أنه مجمع عليه بين النحاة إلا أن كلام الشاطبي يدل على أن فيه خلافاً .

واسم الفاعل المأخوذ من فعل متعد لمفعول واحد اختلف النحاة في إضافته إلى مرفوعه . فالجمهور على عدم إضافته سواء ذكر مفعوله أم لم يذكر وسواء أمن

1- انظر ابن هشام ، أوضح المسالك ، ص218

2- سورة التوبة ، آية 64

3- انظر الأشموني ، أبي الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى ت(900هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق حسن حمد، دار الكتب العلمية بيروت -

لبنان، ط1 (1418هـ-1998م)، ج3، ص 564 ، انظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك – للمرادي ، ص 849

اللبس أم لم يؤمن، ورأي ابن مالك ما ذهب إليه أبو علي الفارسي أنه تجوز إضافته لمرفوعه إذا أمن اللبس سواء ذكر مفعوله أم لم يذكر .
أما رأي ابن عصفور و ابن علي الربيع فإنه تجوز إضافته إلى مرفوعه عند حذف مفعوله (1) .

اسم الفاعل المثني والجمع

أسماء الفاعلين الدالة على المثني أو الجمع بنوعيه صحيحاً أو مكسراً ، تعمل عمل المفرد فلا خلاف بين النحاة في إعمال المثني والمجموع وقد قال ابن هشام "نحن نستدل بجواز إعمال المثني و المجموع من أسماء الفاعلين على أن شبه الفعل الذي عمل بسببه هو شبهه له في المعنى وهو الدلالة على الحدث " (2) .
وجاء في حاشية الصبان "وعرض بأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء مع أنهما لا يمتنعان العمل وما أجيب به من أنهما جاءا بعد استقرار عمله مفرداً ، بخلاف التصغير والنعت " (3) .
فالعمل لعدم حدوث خلل في المفرد من حيث الصيغة ذاتها ودلالاتها على الحدث والزمان ، ولأن علامتهما تلحق بالفعل .

1- انظر ابن هشام ، أوضح المسالك ، ج3، ص233 وانظر شرح ابن عقيل ، ج2، ص122

2-المرجع السابق ، ص 288

3- الشيخ الصبان ،محمد بن علي الصبان الشافعي ت(1206هـ). حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك،تحقيق إبراهيم شمس الدين،دار الكتب العلمية بيروت - لبنان،ط1(1417هـ-1997م) ،ج3، ص 299

وعند إعمالهما يجوز حذف نون المثني والجمع عند نصب معموله على المفعولية ،
أما عند الإضافة فيجب حذفها "(1). أي إذا كان دالاً على الحال والاستقبال يجوز
حذفها وإثباتها

وذلك نحو قوله تعالى : " اَللّٰنِ تَتَوَقَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِيْ اَنْفُسِهِمْ " (2) ، فجاز هنا
حذفها

لدلالة الاستقبال، أما إذا كان دالاً على الماضي فيجب حذفها نحو قوله تعالى : "
فَمَا اَللّٰنِ فَضَّلُوْا بِرَادِّيْ رِزْقِهِمْ " (3).

1- انظر الرضي، شرح كافي ابن الحاجب، ص201

2 - سورة النحل، آية 28

- سورة النحل، آية 371

دلالة اسم الفاعل

يقتضى الفعل تجدد الصفة في الوقت ، ويقتضى الاسم ثبوت الصفة وحصولها من غير أن يكون هنالك مزاولة وتجدداً . إلا أن دلالة اسم الفاعل تتأرجح بين الفعل والصفة ، فكل من الفعل واسم الفاعل يدلُّ على الحدث والتجدد ، وكل من الصفة المشبهة واسم الفاعل يدلُّ على الوصف الذي يكون ثابتاً في الصفة المشبهة وغير ثابتٍ أو لازمٍ في اسم الفاعل . لكن اسم الفاعل يزيد على الفعل بدلالته على الوصف .

إذن اسم الفاعل لا يدلُّ على الحدوث أو التجدد بدرجة الفعل ولكنه أدوم وأثبت في المعنى من الفعل وأقلُّ وأما وثباتاً من الصفة المشبهة ، و نلاحظ ذلك في سورة الأعراف (في الآية (62)) في قصة سيدنا نوح مع قومه ، فقد ورد ذكر الفعل (أنصح) في قوله تعالى : " **أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَأَنْصَحُ لَكُمْ وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ** " .

(وفي الآية (68)) في قصة هود ورد اسم الفاعل (ناصح) في قوله تعالى : " **أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَأَنَا لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ** " ، قال الأمام الرازي في تفسير الفرق بين القصتين : أن نوح عليه السلام قال "أنصح لكم" وهو صيغة الفعل ، وهود عليه

السلام قال "وأنا لكم ناصح" وهو صيغة اسم الفاعل....والفرق بين الصورتين أن الشيخ عبد القاهر النحوي ذكر في كتاب دلائل الإعجاز أن صيغة الفعل تدلُّ على التجدد ساعة فساعة ، وأما صيغة اسم الفاعل فإنها دالة على الثبات والاستمرار على ذلك الفعل وإذا ثبت هذا فنقول : إن القوم كانوا يبالغون في السفاهة على نوح عليه السلام ، ثم إنه في اليوم الثاني كان يعود إليهم ويدعوهم إلى الله فلما كان من عادة نوح عليه السلام العود إلى تجديد تلك الدعوة في كل يوم وفي كل ساعة لا جرم ذكره بصيغة الفعل فقال:"وأنصح لكم" . أما هود عليه السلام فقال"وأنا لكم ناصح"يدلُّ على كونه مثبتاً في تلك النصيحة مستقراً فيها (1) .

قال الإمام الألوسي : وفي العدول عن الفعلية إلى الاسمية ما لا يخفى ، ولعل التعبير بها هنا بالفعلية فيما تقدم لتجدد النصح من نوح دون هود عليهما السلام(2).

نجد أن صيغة فاعل صفة حادثة في الموصوف لذا فهي تدلُّ على زمن معين فيه الحدوث والتجدد ، ونجد ذلك في قوله تعالى: " فَلَمَّا تَرَأَتْهُ تَارِكاً بَعْضُ مَا يُوْحَىٰ إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ " (3) ، فهذا الحدوث في تارك وضائق أقوى معنى وأشمل من استعمال الفعل يترك أو يضيق لأنَّذلك يثبت الترك والضيق مع التجدد وعدم الانقطاع .فالتنوين يدلُّ على عدم الانقطاع وبدلُّ على الحال والاستقبال ، لهذا فهو يتعدى إلى مفعوله فإن لم يكن كذلك لا ينصب مفعولاً بل يجب ذكره بالجر .

فالصيغة الصرفية قد لا تكون كافية بمفردها لأداء المعنى المراد فهي في حاجة إلى قرينة توضح المعنى المراد كالتنوين مثلاً فهو قرينة ترشح صيغة اسم الفاعل للزمن المستقبل فقد جاء في الكتاب "هذا جرى مجرى الفعل المضارع في العمل منوناً"(4) ممّا جعله يعمل عمل الفعل المضارع .

ومما يدلُّ على الاستقبال دلالة اسم الفاعل (مُؤدِّ) في قوله تعالى: "إِذِ تَسْتَغِيثُ وَنَبِّئُكُمْ
فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمْلِكُكُمْ بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْسِلِينَ" (5) وأيضاً دلالة (خالق)

1- الرازي،الأمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الرازي(544هـ -604م)، التفسير الكبير(مفاتيح الغيب)،دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان،ط3،(1421هـ - 2000م)،ج14،ص156

2- الألوسي،العلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي ت(1270)،روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني،ضبطه وصححه علي عبد الباري عطية،دار الكتب العلمية بيروت - لبنان،ط1(1422هـ -2001م)،المجلد الثالث،ص394

3سورة هود ،آية12

4- سيبويه ،الكتاب،ج1،ص164

5- سورة الأنفال،آية9

في قوله تعالى وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ حَمِإٍ مَسْنُونٍ -
فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ" (1)

أي سأخلق بشراً فصيغة خالق تدل على ثلاثة أمور :

الحدث (وهو الخلق) - وفاعله - وزمن الحدث .

ودلالة اسم الفاعل على الزمن دلالة وضعية حاصلة من دلالاته على الحدث

الذي وقع من صاحبه في زمن معين يستفاد من القرائن و السياق و يسمى الزمن

الدال على الماضي والحال والاستقبال بالزمن النحوي .

فدلالة اسم الفاعل دلالة مزدوجة من جهة النظر إليه كاسم في مقابل الفعل الدال

على التجدد بأزمته المختلفة .

وقد لا تقف دلالاته على الحال والاستقبال فيتجاوز ذلك إفادة تجدد الحدث باستمرار

فيقوم اسم الفاعل حينئذ بعمله بعد التنوين ونصب المفعول على الأصل ، فإذا

أضيف كانت الإضافة لفظية لا تفيد التعريف .

نجد تجدد استمرار الحدث في قوله تعالى : **وَأَدْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ** " (2) ،
فمخلصين اسم فاعل دال على الجمع فهو يدل على الحال وقد يتعدى الدعاء إلى
الاستقبال .

أما ما نلمحه في قصة أصحاب الكهف في قوله تعالى : **"وَكَلِّبَهُم بِأَسْطُرِ ذُرَائِهِمُ الْوَصِيدِ**
" (3) فاسم الفاعل هنا يتميز عن الفعل في دلالاته على الثبات والجمود . فقد
خيم على الكهف ثبات و سكون فهنا يمتنع الفعل فلا يجوز قول كلبهم يبسط ذراعيه

1- سورة الحجر، آية 28 - 29

2- سورة الأعراف ، آية 29

3- سورة الكهف ، آية 18

لعدم وجود التجدد.

واستعمال النفي ينفي الحدوث والتجدد . ففي سورة يوسف في قوله تعالى "

قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا جِئْتُمَا بِالنَّفْسِ فِي الْأَرْضِ وَمَا كُنَّا سَارِقِينَ " (1) ، أي ما كنا لنسرق
فليست سجايانا تقتضي هذه الصفة .

دلالة بعض الأبنية الصرفية على اسم الفاعل

وقد تخرج الأبنية الصرفية عن دلالاتها الأصلية لتدلّ على معاني أخرى

ومن الأبنية التي تدلّ على اسم الفاعل :

1- مفعول

قد يخرج اسم المفعول عن دلالاته الأصلية إلى دلالة اسم الفاعل وعدّ

علماء اللغة من ذلك كلمة (مستورا) في قوله تعالى : " جَنَّ مَا يَنْدَكَ وَيِنَّ الْآلِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا " (2)

قال النحاس : "قال الأخفش مَسْتُورًا أي ساتراً ، ومفعول يكون بمعنى فاعل ، كما يقال مَشْهُومٌ وَمَيْمُونٌ ، أي شَائِمٌ وَيَامِنٌ ؛ لأنَّ الحجاب هو الذي يستر. وقال غيره الحجاب مستور عن الحقيقة ، لأنه شيء مغطى عنهم (3).

أما أبو حيان فإنه يرى أنها على بابها فقد قال : "والظاهر إقرار مستور على موضعه من كونه اسم مفعول " أي مستور عن أعين الكفار فلا يرونه أو مستور به الرسول عن رؤيتهم. ونسب الستر إليه لما كان مستورا به.

1-سورة يوسف،آية73

2سورة الإسراء ،آية45

3- النحاس ، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس ت(328هـ)،إعراب القرآن،تحقيق د.محمد محمد تامر وآخرون،دار الحديث القاهرة،ط

1428هـ - 2008م، ج2، ص106

، قال المبرد : "يؤول معناه إلى أنه ذو ستر كما جاء في صيغة لابن و تامر أي ذو لبن وذو تمر...قال الأخفش وجماعة مَسْتُور أي ساتر..وقيل مَسْتُور وصف للمبالغة (1).

2- فَعِيل

وقد تأتي فَعِيل بمعنى فاعل لأنَّ فَاعِلٌ وَفَعِيلٌ يتعاقبان على المعنى نحو عَالِمٌ وَعَلِيمٌ .. كما في قوله عز وجل : " إِنَّ رَبِّي عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَافِظٌ " (2) ؛ أي لكل شيء حافظ قال الإمام القرطبي : " وعلى هنا بمعنى اللام فهو يحفظني من أن

تتالوني بسوء(3).

1- أبو حيان ، محمد بن يوسف الشهير بابي حيان الأندلسي ت(745هـ)، تفسير البحر المحيط، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب

العلمية بيروت، - لبنان، ط1 سنة 1422هـ - 2001م ، ج6، ص39

2- سورة هود، آية 57

3- القرطبي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تفسير القرطبي المسمى الجامع لأحكام القرآن ،تقديم هاني الحاج، تحقيق عماد زكي البارودي وخيري سعيد، المكتبة التوقيفية، القاهرة - مصر، ج9، ص44

المبحث الثاني

صيغ المبالغة

أولا إعمالها:

جاء في هذا البحث أنَّ أسماء المبالغة هي ليست بأسماء فاعلين وأنها محولة

عنها بغرض التكثر والمبالغة (1)، رغم أنَّ العلماء فصلوها عن اسم الفاعل إلا أنَّها تعمل عمله فهي تعامل معاملته ، قال سيبويه : "يجوز فيهن ما جاز في فاعل من التقديم والتأخير والإضمار والإظهار" (2). وللعلماء في إعمال صيغ المبالغة خلاف: يرى البصريون أنَّها تعمل عمل اسم الفاعل ، قال الرضي : " قال البصريون إنما تعمل مع فوات الشبه اللفظي ؛ لجبر المبالغة في المعنى ذلك النقصان، أيضاً فإنها فروع لاسم الفاعل المشابه للفعل فلا تقصر عن الصفة المشبهة في مشابهة اسم الفاعل " (3) .

وأجمعوا على عمل فَعَالٍ و فُعُولٍ و مِفْعَالٍ ، فقد ذكر الرضي "أنَّ أبنية المبالغة العاملة عند البصريين اتفاقاً ثلاثة وهذه الثلاثة مما حُوِّلَ إليها أسماء الفاعلين التي من الثلاثي عند قصد المبالغة" (4) ، وأضاف سيبويه فَعِيلًا و فَعَلَ ، فهي تعمل

1- أنظر ص () من هذا البحث .

2- سيبويه ، الكتاب، ج 1 ، ص 112

3- الرضي الاسترأبادي ، شرح كافية ابن الحاجب ، ج3 ، ص 493

4- المرجع السابق، ص 490

بالحمل على أصلها - اسم الفاعل - لأنها محوَّلة عنه ، فقد ذكر الرضي أن سيبويه قال : وفَاعِلٍ إذا حُوِّلَ إلى فَعِيلٍ عمل أيضاً " (1).

وذكر المرادي أنَّ بعض البصريين لم يجز إعمال فَعِيلٍ وفَعَلَ وذكر منهم

المازني والمبرد" (2) . أما ابن عصفور فقد ذكر منع إعمال فَعِيلٍ وفَعَلَ واستدل

على ذلك بأنَّ فَعِيلًا اسم فاعل من فَعَلَ ، وفَعَلَ لا يتعدى فكذلك ما اشتق منه وكذلك

فَعِلَ " (3) .

إلا أن بعض البصريين أجاز إعمال فَعِلَ دون فَعِيل ، فقد ذكر ابن مالك : "أن الجرمي أجاز إعمال فَعِلَ لأنه على وزن الفعل فجاز أن يجري مجراه ، ويحق لفعل أن يكثر استعماله لأنه مقصور عن فاعِل " (4) . وخالف السيوطي ابن مالك حيث ذكر أن الجرمي أنكر فَعِلَ دون فَعِيل ، لأنه أقل وروداً من فَعِيل حتى أنه لم يسمع إعماله في نثر ، وأن البصريين أنكروا فَعِيلَ وفَعِلَ لقلنتهما . وأن أبا عمرو قال : يعمل فَعِلَ بضعف .. وقال أبو حيان : لا يتعدى فيهما السماع " (5) .

لم يجز الكوفيون عمل صيغ المبالغة ، وتعليهم على ذلك مخالفتها لأوزان المضارع ولمعناه وزيادة المبالغة ، فهي تختلف عن اسم الفاعل صورة ومعنى ، قال

1- الرضي الاسترأبادي ، شرح كافية ابن الحاجب ، ج3 ، ص491

2- المرادى ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، ج2 ، ص853

3-انظر ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ج3 ، ص18

4-ابن مالك ، شرح التسهيل ، ج2 ، ص409

5- السيوطي ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق احمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1418هـ - 1998م ، ج3 ، ص59

الرضي : "عند الكوفيين لا يعمل شيء من أبنية المبالغة لفوات الصيغة التي بها شابه اسم الفاعل الفعل ، وإن جاء بعدها منصوب فهو عندهم بفعلٍ مقدرٍ " (1) . وقد ذكر ابن هشام أن أهل الكوفة لا يجيزون تقديم المنصوب بهذه الأمثلة عليها ،

لأنه منصوب بإِضمار فعلٍ يدلُّ عليه المثال وليس منصوباً بهذا المثال (2) . إلا

إنَّ البصريين أجازوا ذلك و منعه الفراء لضعفه " (3) .

وترى الباحثة أن إعمال أمثلة المبالغة ما قاله سيبويه و أصحابه و تعليل ذلك ما

ذكره ابن عصفور بأن سيبويه لم يقل ذلك إلا بعد ورود السماع بإعمالها " (4) ، فهي

تعمل عمل اسم الفاعل ، وما جاء في اسم الفاعل من شروط ينطبق عليها وذلك في

التقديم والتأخير والإظهار والإِضمار ، كما يعمل المثنى والجمع منها عمل المفرد .

ذكر السيوطي أن ابن خروف أجاز إعمالها ماضية وإن عُريت من أل وإن لم يقل

بذلك في اسم الفاعل لما فيها من المبالغة وكذلك قال ابن طاهر " (5) .

واشترط لإعمالها أيضاً الاعتماد كما في اسم الفاعل، لأنها محولة عنه وقال الرضي

1- الرضي الاسترأبادي، شرح كافية ابن الحاجب ، ص 493

2- ابن هاشم الأنصاري ، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص 276

3- الرضي الاسترأبادي، شرح كافية ابن الحاجب، ج 3، ص 494

4-انظر ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ص 19

5- انظر السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ج 3، ص 60

لا يشترط فيها معنى الحال والاستقبال مثلها مثل الصفة المشبهة " (1).

ومن النماذج التي أوردها النحويون لإعمال صيغ المبالغة : مثلوا لإعمال مفعَل

بقول بعض العرب " إِنَّهُ لَمُنْحَارٌ بَوَائِكُهَا " (2) فنصبوا بوائك بصيغة المبالغة مُنْحَار

، ومثلوا لإعمال فُعُول بضروبٍ التي جاءت في قول الشاعر:

ضَرْوِبٍ بَنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا إِذَا عَدِمُوا زَادًا فَأَتَكَ عَاقِرُ

نصبت (سوق) باسم المبالغة ضَرْوِبٍ ، أما فَعِيل فقد ذكروا أن بعض العرب قال "إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ دُعَاءَ مَنْ دَعَاهُ" فنصبوا بصيغة المبالغة (سَمِيع) المفعول به (دُعَاء). أما فَعَلَ فقد استدل سيبويه علي أعمالها بقوله:

حَزِرُ أُمُورًا لَا تُخَافُ وَآمِنٌ مَا لَيْسَ مُتَجِيهِ مِنَ الْأَقْدَارِ " (3) .

ومنعه غيره وقال البيت مصنوع ويروى عن اللاحقي (أنه قال إن سيبويه سألني عن شاهد في تعدي فَعَلَ فعملت له هذا البيت)"(4). وقال سيبويه أيضاً: جاء في فَعَلَ وليس في كثرة ذلك ، قال عمرو بن أحمر :

أَوْ مَسَحَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةٌ سَمَجَجٍ بِسَرَاتِهِ نَدَبٌ لَهَا وَكُلُومٌ " (5)

1- الرضي الاسترابادي ، شرح كافية ابن الحاجب ، ج3، ص493

2- البوائك جمع بائكة وهي الناقة السمينة ، ورد المثال في شرح كافية ابن الحاجب ، ص490 ، وشرح التسهيل ص 406 ، وجمع الهوامع ص 59، الكتاب ص 112

3- جاء في شرح التسهيل ص408، وجمع الهوامع، ص59

4 - سيبويه، الكتاب، ج1، ص168

5- ابن مالك ، شرح التسهيل ، ج2، ص408 - الرضي ، شرح كافية ابن الحاجب ، ج3، ص492

وقد ذكر محمد عبد السلام هارون " أن نسبته إلى عمرو بن أحمر خطأ وإنما هو للبيد في ديوانه والشاهد أعمال (شَنِج) في عضادة وشَنِج مبالغة شَنِج " ، إلا أن سيبويه في هذا يجعل عضادة منصوبة على الظرفية ، والظرفية مع رواية بسراتها لا بأس

بها ، ولكن مع رواية بسراته تصور العير بصورة الذليل العاجز ، فلا يستقيم معها التشبيه "(1).

أما ابن مالك فقد قال "وجاء إعمال فَعِلَ فيما لا سبيل إلى القَدَح فيه وهو قول زيد الخيل :

أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزْقُونٌ عَرَضِي حَاشُ الْكِرْمَلِينَ لَهُمْ قَيْدٌ "(2) .

فنصبت مَزْقُون وهي جمع (مَزَق) المفعول به عرض وهذا يدلُّ على إعمال

الجمع ، فقد قال سيبويه في جواز إعمال الجمع "وأجروه حين بنوه للجمع كما

أجرى في الواحد ليكون كفواعل حين أجرى مثل فاعل "(3).

أما فَعَّال فقد قال سيبويه سمعنا من يقول " أَمَّا الْعَسَلُ فَأَنَا شَرَّابٌ " وجاء

إعمالها في قوله تعالى : " إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ " (4) ، فنصبت فَعَّال التي جاءت على

وزنها اسم الموصول "ما" .

1- - سيبويه ، الكتاب، ج1، ص167 - والمسحل هو الحمار الوحشي وسحيلة هي نهاقه ، والعضادة الجانب والسمجح هي الأتان الطويلة الظهر والسراة اعلي الظهر ، والكلم جمع كلم 5- هامش كتاب سيبويه، ج1، ص168

2- ابن مالك ، شرح التسهيل ، ج2، ص409

3- سيبويه - الكتاب، ج1، ص168

4- سورة هود ، آية 107

ثانيا: دلالة صيغ المبالغة

الأصل في أسماء المبالغة أنها محولة عن اسم الفاعل للدلالة على المبالغة في الوصف والتكثير فيه بدلالات مختلفة لمناسبة الصياغ ، قال سيبويه: "وأجروا اسم الفاعل ، إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر، مجراه إذا كان على بناء فاعل ، لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل إلا أنه يريد أن يُحدّث عن المبالغة"(1) واختلاف هذه الصيغ يدلُّ على اختلاف معاني المبالغة ودرجاتها ويتجلى هذا الاختلاف في الصيغ التالية:

1- فَعَّال

وهي من أقوى صيغ المبالغة ،قال ابن فارس "باب البناء الدال على الكثرة فَعُولٌ وفَعَّالٌ نحو ضَرُوبٌ وضَرَّابٌ"(2) فهي تدلُّ على الشيء الذي يتكرر فعله أو الشيء الملازم لصاحبه حتى صار له حرفة فلازمه في الوصف ، قال السيوطي: "وادعى أبو طلحه تفاوتها في المبالغة ... وفَعَّالٌ لمن صار له كالصناعة"(3). ولما كانت فَعَّالٌ تدلُّ على التكرار فإن الصفة التي تأتي منها تدلُّ على الحرفة والصناعة لما فيها من مزاولة وتكرار ، وعليه فإن صيغة صَبَّارٌ مثلاً تدلُّ على أن صاحبها يحترف الصبر .

وقد وظف القرآن الكريم هذه الصيغ لدلالاتها الجمالية ولمحاتها الإعجازية ، فالصياغ العام للسور و التنويع في هذه الصيغ يبين ما فيه من دلالات .

1- سيبويه ، الكتاب ، ج1، ص164

2-ابن فارس،أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا،الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها،علق عليه ووضع حواشيه أحمد حسن بسبح،منشورات محمد علي بيضون،دار الكتب العلمية بيروت - لبنان،ط1-1418هـ -1997م،ص170

3- السيوطي - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ،ج3،ص59

فقد وردت صيغة فَعَال في صفات الله تعالى ، ففي قوله تعالى : " إِنْ رَبُّكَ هُوَ

الْخَالِقُ الْطَّيِّمُ " (1) ، جاءت الخَلَق على فَعَال والخَلَق هو الذي لا يعجزه شيء

فجاءت على فَعَال لتدلّ على كثرة مخلوقاته سبحانه وتعالى.

وهذا التكرير نجده أيضاً في قوله عز وجل وَإِنَّ اللَّهَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ " (2) ، وذلك لأنّ

علم الله لا تحده حدود ودلت فَعَال أيضاً على كثرة التوبة في قوله تعالى : "فَإِنَّهُ كَانَ

لِالْأَوَّابِينَ غَفُورًا " (3) ، فالأَوَّابُ هو كثير الرجوع إلى الله تعالى فقد ذكر ابن جرير

الطبري أنّ الأَوَّابَ هو التائب من الذنب ، الراجع من معصية الله إلى طاعته

لأنّ الأَوَّابَ إنما هو فَعَال " (4) .

نلاحظ أنّ القرآن الكريم استعمل صيغة اسم الفاعل (ظَلِمَ) في وصف آل فرعون

في قوله تعالى : " كَذَّابِ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ فَأَهْلَكْنَاهُمْ

بِذُنُوبِهِمْ وَأَغْرَقْنَاهُمْ أَكْبَرًا فَفِرْعَوْنُ وَكُلُّ كَانُوا ظَالِمِينَ " (5) - بينما استعمل صيغة المبالغة (ظَلَامَ)

في قوله تعالى : لِأَلَمِكَ بِمَا هَئُوتَ أَيُّكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَالِمٍ لِمُعِيدٍ " (6) .

فالصيغتان من أصل اشتقاقي واحد وهو مادة (ظَلَمَ) ، فاسم الفاعل في حقيقته نعت

؛ فهو وصف حال لا وصف ذات ، أي وصف آل فرعون عند نزول آيات ربّهم

بالظلم ، لأنّ عادتهم تكذيب آيات الله ، وقد ذكر ابن كثير في تفسير هذه الآية أنّ الله

1- سورة الحجر ، آية 86

2- سورة التوبة ، آية 78

3- سورة الإسراء ، آية 25

4- ابن جرير الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (224هـ-310هـ)، تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن

التركي، دار عالم الكتب الرياض المملكة العربية السعودية، ط1 (1424هـ-2003م)، المجلد الجزء الرابع عشر، ص562

ما ظلمهم في ذلك بل كانوا هم الظالمين"(1).

أما صيغة المبالغة هنا فهي وصف متعلق بذاتٍ ، وقد نفى الله سبحانه وتعالى هذه الصفة عن ذاته فاستعمل ظلام وفسرها ابن كثير بقوله : "بأنه لا يظلم أحداً من خلقه بل هو الحكم العدل الذي لا يجور تبارك وتعالى "(2)فالتكثير هنا جاء مقابلاً لكثرة ظلم العباد.

ونجد نفس المعنى في استعمال صيغة المبالغة ثَوَّاب ، فالثَوَّاب جاءت لكثرة قبوله سبحانه وتعالى من يتوب إليه من عباده كما في قوله تعالى: "وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الثَّوَّابُ الرَّحِيمُ "(3).

استعمل القرآن الكريم صيغة سَمَّاع وصفاً خاصاً بالإنسان ولم يستعمله لغيره، وجاء للذم فقط وذلك في قوله تعالى "سَمَّاءُ وَنَ لِمَكْنِبِ "(4) ، وأيضاً في قوله تعالى "وَفِيكُمْ سَمَّاءُ وَنَ لَهُمْ "(5) .

2- فعول

الأصل في فَعُول هو فَاعِلٌ عُدِلَ إلى المبالغة بقصد التأكيد والتكثير في القيام بالفعل ، فهي تدلُّ على الكثرة كمّاً وكيفاً ، وقد ذكرها ابن فارس عند حديثه عن باب البناء الدال على الكثرة حين قال :باب البناء الدال على الكثرة فَعُولٌ وَقَعَالٌ نحو ضَرُوبٌ وَضَرَّابٌ " (6)

1 - ابن كثير ،الإمام الحافظ أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي(701هـ -774هـ)، تفسير القرآن العظيم،تحقيق يوسف عبدا لرحمن المرغشلي،دار المعرفة ،

بيروت - لبنان ،ط9 (1417هـ -1997 م) ج2،ص320

2- المرجع السابق ،ص 319

3- سورة التوبة ،آية 104

السيوطي ادعى ابن طلحة تفاوتها في المبالغة ، ف"فُعُول" لمن كثر منه الفعل " (1) .
وَفُعُول مأخوذة من المواد مثل الوقود والوضوء والسحور قال الثعالبي "أكثر
الأدوية على فُعُول... كالبرود والغسول" (2) ، وعليه فإن صيغة صبور منقولة من
مادة الصبر وتعني أنَّ من نصفه بالصبور هو كله صبر، ويستنفذ في الصبر كما
يستنفذ في الوقود.
والتأكيد والتكثير جاء في مواضع كثيرة في القرآن الكريم باستعمال صيغة فُعُول
ففي قوله تعالى: "إِنَّ أَزْكَى الْبَشَرِ مَنْ رَزَعَهَا مِنْهُ إِنَّهُ لَيَكُونُ مِنْكُمْ حَقُورٌ" (3) ،
ذكر القرطبي إن يُؤوس على التكثير كَفُور للمبالغة (4) .
وفي تفسير ابن كثير لهذه الآية أن هذه الصفات الذميمة تصيب أكثر الناس إلا من
رحم الله من عباده .. وأن الإنسان إذا أصابته شدة بعد نعمة حصل له يأس وقنوط
من الخير بالنسبة للمستقبل وكفر وجود لماضي الحال " (5) ، فعبر سبحانه وتعالى
عن كفران النعم وجودها واليأس من رحمته بصيغة (فُعُول) للدلالة على كثرة هذه
الفئة من الناس فقابل هذه الكثرة بصيغة الكثرة (فُعُول) ونفس هذه المقابلة جاءت في
قوله تعالى " وَكَانَ الْإِنْسَانُ عَجُولًا " (6) .

1- السيوطي ، همع الهوامع ، ج3، ص59

2- أبو منصور الثعالبي ، ت 350 م 429 هـ ، فقه اللغة وسر العربية ، تحقيق خالد فهمي ، الناشر مكتبة الخانجي ، القاهرة الطبعة الأولى 1481 هـ - 1998

م.ج1،ص203

3 - سورة هود ، آية9

4- القرطبي ،أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن ط2 دار أحياء التراث العربي بيروت - لبنان1966م،ج9،ص10

5- ابن كثير ،تفسير القرآن العظيم ، ج 2، ص520

6- سورة الإسراء ، آية 11

3- مِفْعَالٌ

هذه الصيغة منقولة عن الآلة لأنَّ من نقول له (مِعْطَاء) و (مِعْطَار) كأنه صار بمنزلة الآلة الخاصة للعطاء أو العطر. قال السيوطي في حديث ابن طلحة عن هذه الصيغ للمبالغة : "وَمِفْعَالٌ لَمَنْ صَارَ لَهُ كَالْآلَةِ" (1) ، وأيضاً ذكرها ابن فارس عند حديثه عن الأبنية الدالة على الكثرة عند ما قال وكذلك مفعال إذا كان عادة نحو "معطار" و "امرأة مذكّار " إذا كانت تلد الذكور .."(2) وهذه الصيغة تجمع جمع الآلة ولا تجمع جمع المذكر السالم ولا المؤنث السالم ، ويستوي عندها المذكر والمؤنث فنقول رجل مِعْطَار وامرأة مِعْطَار ورجال مَعَاطِير ونساء مَعَاطِير .

قال الثعالبي : " أكثر العادات في الاستكثار تأتي على مِفْعَال : نحو مِطْعَان و مِطْعَام ومِضْرَاب " (3) ، فالمبالغة هنا تفيد التنصيص على كثرة المعنى كما وكيفاً كما في قوله تعالى " يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا " (4) ، وفي تفسيرها يقول الفراء ويجعلها تدر عليكم عند الحاجة إلى المطر لا أن تدر عليكم ليلاً ونهاراً " (5) ، أي أنه جعل السماء كالآلة التي تدر الماء عند الحاجة إليه .

1- السيوطي ، همع الهوامع ، ج3،ص59

2- ابن فارس، الصحابي، ص170

3- الثعالبي، فقه اللغة، ج2، ص637

4- سورة هود، آية 52

5- الفراء، أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت207هـ) معاني القرآن، تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ج2، ص19

ويقول الرازي المذرّار الكثير الدُرّ ويقال سحب مذرّار إذ تتابعت أمطاره،
ومفعّال يجيء في نعت يراد به المبالغة فيه " (1).

4- فعيل

الأصل في فعيل إنها صفة مشبهة وقد عُدِلَتْ للمبالغة لمناسبة السياق ، قال
السيوطي إنّ أبا طلحة قال في فعيل أنّها لمن كثر منه الفعل " (2) ، ففي قوله تعالى
:" وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ " (3) ، قال ابن كثير خاب كل جبار متجبر في نفسه عنيد
متعاند للحق " (4) ، فالسياق القرآني استعمل صيغة فعّال "جبار" إشارة إلى الخلق
النفسي واستعمل فعيل للنتاج عن ذلك الخلق قال الرازي في معرض تفسير هذه
الآية كونه جباراً متكبّراً إشارة إلى الخلق النفسي وكونه عنيداً إشارة إلى الصادر
عن ذلك الخلق، وهو كونه مجانباً عن الخلق منحرفاً عنه ، ولاشك أنّ الإنسان الذي
يكون خلقه التجبر والتكبر وفعله العنود كان خائباً خاسراً " (5) .
استعملت صيغة فعيل هنا في مقام الذم ، وهذا المعنى نجده أيضاً في قوله تعالى "
فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ " (6) ، فوصف الإنسان بأنّه شديد الخصومة بالباطل مبين ظاهر
للخصومة. ووصفه الألوسي في تفسيره لها أنّه منطيق مجادل عن نفسه ،
مكافح للخصوم فهي صيغة مبالغة (7).

1- الرازي، الإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الرازي (544هـ - 604م)، مفاتيح الغيب "التفسير الكبير"، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط1 (1421هـ - 2000م)، ج18، ص10

2- السيوطي، همع الهوامع، ج3، ص59

3- سورة إبراهيم، آية 15

4- ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج2، ص197

5- الرازي، مفاتيح الغيب "التفسير الكبير"، المجلد العاشر، ج19، ص81

6- سورة النحل، آية 4

7- الألوسي، روح المعاني، المجلد الخامس، ص340

كما استخدمت فَعِيل في الذم كذلك استخدمت في المدح، فقد جاءت معظم صفات

الله سبحانه وتعالى على فَعِيل فمن ذلك قوله تعالى "إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ" (1)،

فالسَّمِيعُ والبَصِيرُ من صفاته عز وجل.

ونلاحظ أن القرآن الكريم استعمل سَمِيعاً في مقام المدح بينما استعمل سَمَاعاً في

مقام الذم.

وفي قوله تعالى "وَاسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي رَحِيمٌ وَهُدًى" (2)، استعمل القرآن

الكريم صيغة رَحِيم لمن تاب وجاءت الكثرة في رَحِيم لكثرة توبة العباد،

فكثرة التوبة تقابلها كثرة الرحمة، ونجد مقابلة التوبة بالرحمة أيضاً في قوله تعالى:

"وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ" (3) فالله سبحانه وتعالى كثير الرحمة بعباده لكثرة توبتهم

.

- فَعِلٌ

وهذه الصيغة معدولة عن فاعِل لتدل على المبالغة والتكثير، وذكر السيوطي قول

ابن طلحة عن فَعِلٍ أنها لمن صار له كالعادة (4). ومنها فَرَح في قوله تعالى:

إِنَّهُ لَفَرِحَ فَخُورٌ" (5) والفرح هو الأشر البطر وذكر أبو حيان أنَّ هذا الفرح مطلق
فلذلك ذم به المتصف وذكر أن الجمهور قرأها بكسر الراء وهي قياس اسم الفاعل
من فعل اللازم " (6).

1- سورة الإسراء، آية 1

2- سورة هود، آية 90

3- سورة التوبة، آية 104

4- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج3، ص59

5- سورة هود، آية 10

6- أبو حيان الأندلسي، محمد ابن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، ت745 هـ، تفسير البحر المحيط، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود و الشيخ علي محمد معوض

، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، سنة 1422 هـ - 2001م، ج5، ص207

إلا أن الألويسي قال إن أصلها فَارْحٌ إلا أنه حول للمبالغة" (1)
وذكر أبو حيان أن الفرح في القرآن أكثر ما يجي مطلقاً للذم فإذا قصد به المدح قيد
بما فيه خير " (2) وذلك نحو قوله تعالى فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ " (3) . فقيدت
فرحين هنا ب"ما" الموصولة وهذه الصيغة قليلة إذا ما قورنت بالصيغ الأخرى.

1- الإمام الألويسي ،روح المعاني ،المجلد الرابع ،ج6 ،ص216

2- أبو حيان الأندلسي ، تفسير البحر المحيط ، المجلد الخامس ،ص207

3- سورة آل عمران ، آية 107

المبحث الثالث

اسم المفعول

أولاً: إعماله

يعمل عمل فعله - المبني للمجهول - برفعه نائب الفاعل وقال ابن مالك أي

يعمل عمل الفعل الذي لم يسم فاعله فيقال هذا مذهب به أو مضروب عنده "(1).

ففي قوله تعالى: "ذَلِكَ يَوْمَ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمَ مَشْهُودٌ" (2) ، رَفَعَ اسم المفعول

(مَجْمُوعٌ) وهو من الثلاثي جَمَعَ - نائب الفاعل(الناسُ) ، فحُكِمَ اسم المفعول في

المعنى والعمل هو حُكِمَ الفعل المبني للمجهول .وإن كان له مفعولان رفع أحدهما

ونصب الآخر" (3) .

وهو كاسم الفاعل وما يشترط في إعمال اسم الفاعل يشترط فيه ، وذلك إن كان بـأل يعمل مطلقاً فإن كان فعله متعدياً رفع نائب فاعله كما في الآية السابقة ، أما إذا كان فعله لازماً فلا يأتي بعده نائب فاعل وإنما يتعدى إليه بحرف الجر نحو قوله تعالى : " وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ " (4) ، فالمُسْتَعَانُ اسم مفعول من الفعل السداسي اسْتَعَانَ وهو لازم تعدى إلى فاعله اسم الموصول "ما" بواسطة حرف الجر "على".

1- انظر ابن مالك ، شرح التسهيل ، ج ، ص 415

2- سورة هود ، آية 103

3- انظر شرح الأشموني ، ص 581

4- سورة يوسف ، آية 18

أما إن لم يكن مقترناً بـأل فيجب الاعتماد على صاحب مذكور أو منوي أو على نفي صريح أو مؤول أو على استفهام مذكور أو مقدر وكونه للحال أو الاستقبال " (1) ، قال الرضي : ليس في كلام المتقدمين ما يدلُّ على اشتراط الحال أو الاستقبال في اسم المفعول لكن المتأخرين كأبي علي ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه كما في اسم الفاعل " (2) .

ففي الآية "ذلك يوم مجموع له الناس" فمَجْمُوع نعت ليوم لذا رَفَعَ نائب الفاعل (الناس) لأنها اعتمدت على المنعوت ، كما أنَّ مَجْمُوع هنا تدل على الاستقبال .

ومما يدلُّ على الحال قوله تعالى : " إِنَّ هَؤُلَاءِ هُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا " (3). رفع اسم المفعول

مُنْبَرٌ - وهو من تَبَّرَ الرباعي - نائب الفاعل وهو اسم الموصول "ما" ومُنْبَرٌ هنا خبر
لناسخ وهو داخل في باب صاحب مذكور أو منوي .

إضافة اسم المفعول

ينفرد اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز إضافته إلى مرفوعه وقد ذكر ابن
هشام حالتين لهذه الإضافة بقوله :

"يجوز في اسم المفعول إضافته إلى ما كان مرفوعاً به فيجري مجرى الصفة
المشبهة في جواز الإضافة إلى المرفوع وذلك بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير
راجع للموصوف فتقول "الْوَرَعُ مَحْمُودٌ مَقَاصِدُهُ" . كما يجوز النصب على التشبيه
بالمفعول به فتقول "الْوَرَعُ مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ" بالنصب كما يجوز الجر بالإضافة
فتقول "الْوَرَعُ مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ" بجر المقاصد " (4) .

1- انظر شرح التسهيل، صفحة 415 ، أوضح المسالك ،ص 232 ، شرح الأشموني ص581

2- الرضي ، شرح كافية ابن الحاجب ،ص498

3- سورة الأعراف ، آية 139

4- انظر ابن هاشم ،أوضح المسالك ،ص 232- 233

فتلاحظ هنا معاملة اسم المفعول معاملة الصفة المشبهة التي تدل على الثبوت ويؤكد
ذلك السيوطي في شروط هذه الإضافة حيث ذكر شرطين لها (1) :

أ - أن يكون اسم المفعول من متعدٍ إلى واحد ولا يكون لازماً

ب - أن يُقصد به ثبوت الوصف وينتفي الحدوث

ونلاحظ أنَّ الشرط الأول خالف الصفة المشبهة التي تكون من لازم وطابقها الشرط

الثاني .

أما الرضي فقد ذكر أنه إذا أُضِيفَ إلى ما هو مفعوله ، سواء كان مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله أولاً فإضافته غير حقيقية لأنه مضاف إلى معموله وإن لم يُضَفَ إلى معموله فإضافته حقيقية ، سواء كان المضاف إليه فاعلاً من حيث المعنى أو لا (2). قال السيوطي : قال أبو حيان و الصحيح في مثل ذلك أن الإضافة من نصب لا من رفع(3) ، وخالفه في ذلك الشيخ الأزهري حين قال إن الأصل هو الرفع ويتفرع منه النصب ويتفرع من النصب الجر(4).

1- السيوطي ، همع الهوامع ، ج3 ، ص61

2- الرضي ، شرح كافية ابن الحاجب ، ج3 ، ص499

3- السيوطي ، همع الهوامع ، ج3 ، ص61

4- انظر ابن هاشم ، شرح التصريح على التوضيح ، ص24

ثانياً : دلالة اسم المفعول

لاسم المفعول دالتان هما معنى مجرد (حدث) وصاحبه الذي وقع عليه الحدث ، فإذا قلنا محفوظ فإنها تدل على المعنى المجرد للحفظ (الحدث) والذات التي وقع عليها هذا الحفظ ، لهذا يسمى مفعولاً وليس لأنه على وزن مفعول . قال

الرضي : "وسُمي اسم المفعول مع أنَّ اسم المفعول في حقيقته هو المصور ، إذ المراد المفعول به الضرب أي أوقعته عليه لكنه حذف حرف الجر ، فصار الضمير مرفوعاً فاستتر ، لأن الجار والمجرور كان مفعول ما لم يسم فاعله " (1).
فدلالة اسم المفعول لا تقتضي البحث عما وقع الفعل الذي قد يكون مجهولاً ،
ففي قوله تعالى: " إِنَّهُ كَانَ مُصَوِّراً " (2) ، يقول الفراء يقال أن وليه كان منصوراً أو أنَّ دم المقتول كان منصوراً لأنه ظلم " (3) ، فأدت صيغة المفعول المعنى دون تحديد الفاعل ، وهذا من باب التوسع في المعنى .
فالفاعل يكون غائباً لغرض بلاغي أو لإفصاح الاهتمام بالمفعول.
أ - دلالاته على الاستمرار والدوام
قد يدل اسم المفعول على تأكيد الحدث واستمراره على صاحبه ففي قوله تعالى
: " قَالَ اخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَّدْحُورًا " (4)
قال ابن كثير : "أكد الله سبحانه وتعالى الطرد والإبعاد عن الجنة بقوله مَذْءُومًا

1- الرضي الاسترأبازي ،شرح كافية ابن الحاجب ،ج3، ص 497

2- سورة الإسراء ،آية 33

3- الفراء معاني القرآن ، ج 2 ، ص123

4- سورة الأعراف ،آية 18

مَذْهُورًا .. فالْمَذْءُوم هو المعيب والمحقر والمدحور هو المطرود والمبعد عن الرحمة" (1).

فالتحقير والطرْد حدثان وقعا على ذات - إبليس - وثبتا عليه، فهذه الصفات تدل على

لزوم الوصف في الموصوف وعدم انفكاكه منها ، فهو ثبوت استمراري فجاء اسم المفعول ليناسب جو الترهيب الذي يقتضيه سياق الآيات . وأيضاً في قوله تعالى : " عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْذُوذٍ " (2) أي دائم

ب - دلالاته على الاستقبال

اسم المفعول يقتضي ثبوت معنى الحدث أكثر من الفعل لما من الوصف من تمكن المعنى وثباته ما ليس للفعل ، ففي قوله سبحانه وتعالى : "لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ الْمَجْمُوعُ لَهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ" (3) ، أثبت القرآن الكريم جمع الناس يوم القيامة باستخدام اسم المفعول مَجْمُوع مكان الفعل . قال محمود صافي : " السر في ذلك هو لما في اسم المفعول من دلالة على ثبات معنى الجمع لليوم ، وأنه لا بد منه أن يكون ميعاداً مضروباً لجمع الناس له وأنه الموصوف بذلك صفة لازمة وهو أثبت أيضاً لإسناد الجمع للناس " (4) ، فدلالة اسم المفعول هنا للاستقبال وقد يستعمل لمنع الحدوث في المستقبل نحو قوله تعالى : "وَلَا تَجْعَلْ يَمَكَ مَلُولَةً إِلَيَّ عُنُقُكَ وَلَا تَبْطُهَا كُلُّ الْبَسِطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْمُورًا " (5) .

1- ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم ، ج2، ص205

2- سورة هود ، آية 108

3- سورة هود ، آية 103

4- محمود صافي ، الجدول في إعراب القرآن وبيانه وصرفه ، المجلد السادس ، ص358

5- سورة الإسراء ، آية 29

ذكر ابن جرير الطبري في تفسيره لهذه الآية أنه مثل ضربه الله للممتنع عن

الإنفاق في الحقوق التي أوجبها الله في الأموال .. ومعنى الكلام:

لا تمسك يا محمد يدك بخلاً عن النفقة في الحقوق ؛ حقوق الله- كإمساك المغلولة يده إلى عنقه ولا تبسطها بالعطية كل البسط فيبقى لا شيء عندك ، فتتعد يلومك سائلوك إذا لم تعطهم شيئاً وتلومك نفسك على الإسراع في مالك وذهابه فتصير محسوراً أي معيباً قد انقطع بك " (1)

فاستعمل مغلولة ولم يقل لا تغل يدك لأنه وصف أثبت وألزم من الفعل ويتولد عن هذا الوصف صفات أخرى وهي ملاًوماً ومحسوراً

ج - دلالاته على الماضي

قد يدل اسم المفعول على الماضي وذلك نحو قوله تعالى : " كُلُّ يَجْرِي لِأَجْلِ مُمَيِّ " (2) ، أي سُمِّي وهو يوم القيامة فهو محدد وقته ومسمى . وأيضاً نحو قوله تعالى :

قَالُوا يَا مَٰصِلِحُ قَدْ كُنْتَ فِينَا مَرْجُوًّا قَبْلَ هَٰذَا " (3) فكان مرجوًّا في الماضي قال ابن جرير الطبري في تفسيرها: أي كنا نرجو أن تكون فينا سيداً قبل هذا القول الذي قلته لنا من أنه ما لنا إله غير الله (4).

وقد يدل اسم المفعول على دلالات أخرى نحو :

أ- التعدية :

وذلك نحو قوله تعالى : " .. لَا جَمْعَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُمْ مُّفْرَطُونَ " (5) فاسم المفعول

1- ابن جرير الطبري ، تفسير الطبري ، ج 14 ، ص 573

2- سورة الرعد ، آية 2

3- سورة هود ، آية 62

4- ابن جرير الطبري ، المجلد الثاني عشر ، ص 454

(مُفَرِّط) من الرباعي (أَفَرَطَ) على أَفَعَلَ الذي غالباً ما يكون للتعدية (1). وفي تفسير ابن جرير لها قال أنهم مخلفون متروكون في النار ومنسيون فيها وأن الإفراط هنا بمعنى التخليف والتترك وذلك أنه يحكي عن العرب : ما أفرطت ورائي أحداً أي ما خلفته ، وما فرطته أي لم أخلفه " (2) .
فالتعدية واضحة في مُفَرِّطُونَ التي جاءت على مَفْعُولُونَ . ونفس المعنى جاء في قوله تعالى " .. وَلَا تَخَاطَبِي فِي الْإِنِّينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُخْرَجُونَ " (3) ، ف(مُخْرَجُونَ) من (أُغْرِقَ) الرباعي على أَفَعَلَ .

ب - الاجتهاد :

وذلك نحو قوله تعالى "فَأَتُوا بِعَشْرِ سُوْرٍ مِّثْلِهِ مُّكَرَّيَاتٍ" (4). فجاءت مُفَرِّيَاتٍ على مُفَعَّلَاتٍ وهي من الخماسي أَفَعَلَ الذي يدل على الاجتهاد ، فمُفَرِّيَاتٍ نعت لسور فأنت على مُفَعَّلَاتٍ أي يجب عليكم الاجتهاد والتصرف في أَفَعَالٍ عشر سور مثل هذا القرآن ، قد فسرهما ابن جرير بقوله: " فقل لهم يأتوا بعشر سور مثل هذا القرآن مُفَرِّيَاتٍ أي مُحْتَلَفَاتٍ إن كان ما أتيتكم به من هذا القرآن مُفَرِّي " (5).

ج - الطلب :

وذلك نحو قوله تعالى " فَصَبِّرْ جَمِيلٌ " وَاللَّهُ الْمُتَعَانِ عَلَى مَا تَصِفُونَ " (6) ، فجاءت

1 - الحملاوي، أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي (1273هـ-1351م)، شذا الغرف في فن الصرف، دار الفكر العربي بيروت - لبنان، ط1 (1420هـ-2000م) ص 27

2- ابن جرير الطبري ، تفسير الطبري ، ص263 و ص 266

3- سورة هود ، آية 37

4- سورة هود ، آية 13

5- ابن جرير الطبري ، تفسير الطبري ، المجلد الثاني عشر ، ص 343

6 - سورة يوسف ، آية 18

المُسْتَعَانَ على المُسْتَفْعَل التي قد تدل على الطلب (1) ، وفي تفسير ابن كثير لهذه الآية قال "أي فسأصبر صبراً جميلاً على هذا الأمر الذي اتفقت عليه حتى يفرجه الله بعونه ولطفه على ما تذكرون من الكذب والمحال" (2) ، فاستعان نبي الله يعقوب على كذب أبنائه بالتوسل إلى الله سبحانه وتعالى كي يفرج كربته.

وقد يدلُّ على التكرير في الفعل نحو مُسَخَّرَات في قوله تعالى " وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٌ " (3) ، جاءت مُسَخَّرَات على مُفَعَّلَات وهي من فَعَّلَ الرباعي التي من معانيها التكرير في الفعل " (4) .

قال أبو حيان : يجوز أن يكون المعنى أنه سخرها أنواعاً من التسخير جمع مسخر فهي اسم مفعول " (5).

وكثيراً ما ترد هذه الصيغ كنهايات آياتٍ ونلاحظ ذلك في سورة الإسراء التي حفلت بالكثير من أسماء المفعول ، فقد تكرر بعضها وجاء بعضها متواليّاً وذلك نحو قوله عز وجل " مَذْمُومًا مَدْحُورًا " (6) و " مَذْمُومًا مَخْذُولًا " (7) و " مَلُومًا مَدْحُورًا " (8)

مَلُومًا مَحْضُورًا " (9) . فجاءت هذه الصفات عقاباً لمن يشرك بالله ، وقد ذكر أبو حيان في تفسير هذه الصفات والفرق بين المَلُوم والمَذْمُوم أنَّ كونه مَذْمُومًا أن يذكر أنَّ الفعل الذي أقدم عليه قبيح منكر هو كونه مَلُومًا أن يقال له بعد الفعل وذمه لما فعلت هذا ؟

2- ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم ، ج 2 ، ص 471

3 - سورة النحل ، آية 12

4- انظر الحملاوي ، شذا العرف في فن الصرف، ص 29

5 - أبو حيان ، البحر المحيط ، المجلد الخامس ، ص 465

6 - (6،7،8،9) سورة الإسراء ، الآيات 18 ، 22 ، 39 ، 29

فأول الأمر الذم وآخره اللوم ، والفرق بين المَحْنُول والمَذْهُور أَنَّ المَحْنُول هو المتروك إعانتته ونصره والمفوض إلى نفسه ، فالمَذْهُور هو المطرود والمبعد على سبيل الإهانة والاستخفاف به فأول الأمر الذم والخذلان يكون في الدنيا ووصف اللوم والدحور يكون في الآخرة "(1).
مجئ هذه الصفات متوالية يدلُّ على دلالات متعاقبة ، فهذا الترتيب الدقيق لهذه الصيغ يدلُّ على فصاحة وبيان هذا التنزيل العظيم وتوظيفه لهذه الصيغ توظيفاً دقيقاً .

دلالة بعض الأبنية على اسم المفعول

من الأبنية التي تدلُّ على اسم المفعول :

1- فاعِل

قد تدلُّ صيغة فاعِل على اسم المفعول ففي قوله تعالى : " لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَجَمَ " (2) ، ذكر ابن كثير " وقيل عاصماً بمعنى معصوم كما يقال طاعم وكاس بمعنى مطعوم ومكسو" (3) . وذكر النحاس أَنَّ أحسن ما قيل فيه أن تكون (من) في موضع رفع والمعنى لا يعصم اليوم من أمر الله إلا الراحم أي إلا

الله - عز وجل - ويحسن هذا لأنك لم تجعل عاصماً بمعنى معصوم فتخرجه من بابه
(4).

1- أبو حيان، تفسير البحر المحيط، المجلد الخامس، ص465

2- سورة هود، آية 43

3- ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج2، ص446

4- النحاس، إعراب القرآن، ج1، ص554-555

2- فَعِيل

قال ابن مالك وقد ينوب فعيل عن مفعول وهو مع كثرته مقصور على

السماع ومثل له بجريح وصريع " (1) وذلك نحو قوله تعالى " مِنْهَا قَائِمٌ وَحَصِيدٌ

" (2) . فالحصيد كالزراع المحصود ، وذكر النحاس أن الأخفش قال : "حصيد أي

محصول وجمعه حصاد وحصدي" (3).

1- ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص216

2- سورة هود، آية 100

3- النحاس، إعراب القرآن،

الصفة المشبهة

أولاً: المطابقة في الصِّفة المُشَبَّهة

قد تطابق الصِّفة المُشَبَّهة موصوفها اللفظي الذي يسبقها أو المعمول السببي في الأفراد والتنثية والجمع والتذكير والتأنيث والتعريف والتذكير، وذلك طبقاً لعلاقتها الدلالية بأي منهما .

مطابقتها لموصوفها:

تطابقه في الحالات الآتية :

- 1- إذا كانت الصفة معناها لسابقتها يقصد بمدلولها الموصوف السابق أي لا يوجد معمول سببي - ويخرج من ذلك الصفات التي يشترك فيها المنكر والمؤنث وذلك نحو تيب وعلامة وجُنُبوايضاً ما صلح لهما لفظاً لا معنى .
- 2- إذا رفعت الصِّفة المُشَبَّهة ضمير ما قبلها، وإن كان معناها لما بعدها فهي تجرى مجرى ما قبلها حيث أسندت إلى الضمير العائد، فتطابقه.

مطابقتها لما بعدها

تطابق معمولها في التذكير والتأنيث إذا رفعته ، وحينئذ لا تطابق ما قبلها

لأنها أسندت لما بعدها فتجرى مجراه.

ثانياً أعمالها :-

هي مشتقة من الفعل الثلاثي اللازم فكان يجب أن تكتفي بفاعلها ، إلا أنها شابهت اسم الفاعل المتعدي لواحد في الدلالة على الحدث و فاعله ، فحملت في العمل عليه ، فعملت الرفع و عملت النصب و اقتصرت على واحد لأنه أقل درجات المتعدي و كان أصلها ألا تعمل النصب لأن فعلها لازم . "لم تقو أن تعمل عمل الفاعل لأنها ليست في معني الفعل المضارع"(1) و الصفة المشبهة قليلاً ما تجاري المضارع إن كانت من الثلاثي ، أما إذا كانت من غير الثلاثي فتجاري المضارع في تحركه و سكونه و هذا التحرك هو وزن عروضي لا تصريفي أي تقابل حركة بحركة و سكون بسكون ولا يشترط أن تقابل حركة بعينها ، فعدم المجازاة هو الغالب(2). و مذهب ابن الحاجب أنها لا توازن المضارع أصلاً فقد ذكر الرضي في شرحه لكافية ابن الحاجب : و إنما عملت الصفة المشبهة و إن لم توازن صيغها الفعل(3).

معمول الصفة المشبهة لا يتقدم عليها لضعفها فهي فرع في العمل عن اسم الفاعل، وإنما عملت لتشبهها باسم الفاعل ، واسم الفاعل عمل لشبه الفعل فهي فرع من فرع ، فأعمالها ضعيف لا يحق لها أن تعمل فيما هو متقدم عليها ، قال الإمام

الخضري : "لا يجوز تقديم معمولها الشبيه بالمفعول عليها لأنها فرع في العمل عن

1- سيبويه، الكتاب، ج1، ص256

2- انظر شرح ابن هشام في التصريح علي التوضيح، ص49 - و ابن هشام، شرح قطر الندي و بل الصدي، ص278

3- الرضي، شرح كافيه ابن الحاجب، ج3، ص501

اسم الفاعل ، أما المرفوع والمجرور فلا يتقدمان مطلقاً " (1).

إذن لمعمول الصفة المشبهة ثلاث حالات :

وهي الرفع على الفاعلية أو النصب على التشبيه بالمفعول به إذا كان هذا

المعمول معرفاً بأل أو على التمييز إن كان نكرة . أو يكون معمولها مجروراً

بالإضافة.

فهي تعمل عمل اسم الفاعل مطلقاً و بالشروط نفسها فهي لا تعمل إذا صغرت أو

وصفت، وتعمل الرفع دون شروط أما النصب فيشترط فيه الاعتماد قال الرضي :

فهي تعمل عمل فعلها دون شروط لزمان لأنها موضوعة على معني الإطلاق ، أما

الاعتماد فلا بد منه كما قلنا في اسم الفاعل، بل هو فيها أولي لضعفها" (2) ، فالصفة

المشبهة تنصب معمولها على التشبيه بالمفعول به لكي لا تخالف فعلها اللازم ،

وليس علي أنه مفعول به لقصور فعلها ، كما أنها تنصب المصدر والحال و التمييز

و المستثني و المفعول له و المفعول معه، و المفعول فيه(3).

تشبه الصفة المشبهة اسم الفاعل كثيراً لأنها محولة عنه إلا أنها تختلف عنه في

عدة أمور وقد تعرض لها السيوطي عارضاً آراء العلماء فيها ، وهي :-

- أئها لا تؤخذ إلا من فعل لازم بخلاف اسم الفاعل.

- أئها لا تشبه الفعل لذلك احتاجت إلى شبه اسم الفاعل في العمل.

1- الإمام الخضري، حاشية الخضري، ص83

2-الرضي الاستر اباذي، شرح كافيه ابن الحاجب، ج3، ص502

3-انظر عباس حسن ، النحو الوافي ،دار المعارف القاهرة، ط2، ج3، ص293

- لا توجد ألاً حالاً وإن اسم الفاعل يصلح للأزمنة الثلاثة.

- تعمل مطلقاً من غير تقييد بزمان أو الألف واللام بخلاف اسم الفاعل.

- قد تجري الفعل المضارع في حركاته و سكناته بخلاف اسم الفاعل الذي يجاريه

دائماً.

- تخالف فعلها في العمل فتنصب مع قصور فعلها أما اسم الفاعل فلا يخالف فعله

مطلقاً.

- لا تعمل إلا في سببي دون الأجنبي لنقصانها عن مرتبة اسم الفاعل و هذا

المعمول لا يتقدم عليها بخلافه.

- إذا دخل عليها و على معمولها "أل" كان الأجود الجر في معمولها أما اسم الفاعل

فالأجود النصب

- إنَّ المنصوب بها ليس مفعولاً به صريحا ، و يجوز إضافتها إلى الفاعل لأنها

إضافة حقيقية ، بخلافه فلا يجوز إضافته إلى الفاعل.

- يقبح أن يضم فيها الموصوف ، و يضاف معمولها إلى مضمرة و لا يقبح ذلك

في اسم الفاعل .

- لا يتبع معمولها بصفة و يجوز إتباع معموله بجميع التوابع .
- لا يعطف على المجرور بها نصباً.
- يجوز في اسم الفاعل حذفه وإبقاء معموله ولا يجوز ذلك في الصفة المشبهة(1).

1- انظر السيوطي ، الأشباه والنظائر، ص232- 235

أحوال معمول الصفة المشبهة

لمعمول الصفة المشبهة عدة أوجه للإعراب و هي :

أ-الرفع

- تعمل مقترنة بـأل أو مجردة منها و يكون مرفوعها فاعلاً و هو الأصل لأن فعلها لازم ، فيراد به الثبوت و الدوام و نسب السيوطي هذا القول لسيبويه و البصريين(1).و قد يحسب الرفع على البدلية في ضمير مستتر في الصفة و نسبه الأشموني إلى أبي علي الفارسي (2)
- و علي الرغم من أن هذا الرفع هو الأصل إلا أنه يجوز في عدة حالات سواء كانت الصفة مقترنة بـأل أو مجردة عنها(3) :
- أ/ إذا كان المعمول مقترناً بـأل ، و ذلك نحو رأيت رجلاً جميلاً الوجه إذا كانت الصفة نكرة ، أما إذا كانت معرفة فذلك نحو رأيت الرجلَ الجميلَ الوجه
- ب/ إذا كان المعمول مضافاً إلى ما فيه "أل" و ذلك نحو رأيت رجلاً جميلاً وجه الأب .

ج/إذا كان المعمول مضافاً إلى ضمير نحو رأيتُ رجلاً جميلاً وجهه ورأيتُ رجلاً الجميلَ وجهه.

د/إذا كان المعمول مضافاً إلى مضاف إلى ضمير و ذلك نحو رأيتُ رجلاً جميلَ وجه أبيه أو..الجميلَ وجه أبيه.

1-انظر السيوطي،مع الهوامع في شرح جمع الجوامع،ج3،ص64

2-انظر الأشموني،شرح الأشموني،ج2،ص11

3-انظر ابن مالك،شرح التسهيل ،ج2،ص422

هـ إذا كان المعمول مجرداً من أل والإضافة "نكرة"نحو رأيتُ رجلاً جميلَ وجهه. فإذا كانت الصفة نكرة و المعمول مضاف إلى ضمير جاز فيه الرفع في فصيح الكلام ، و النصب و الجر في الضرورة الشعرية ، أما إذا كانت الصفة معرفة بآل و كان المعمول مضافاً إلى ضمير جاز فيه الرفع في فصيح الكلام و النصب في الضرورة الشعرية ، أما الجر فهو ممتنع (1) .

فمعمول الصفة المشبهة في الأمثلة السابقة مرفوع على الفاعلية . أما الرفع على البدلية فردّه بعض العلماء فقد ذكر ابن هشام أن هذا البدل يرده حكاية الفراء :مررت بإمرأةٍ حسن الوجه ، إذاً لو كان الوجه بدلاً من الصفة لوجب تأنيثها لأنّ الصفة إذا رفعت ضميراً وجب تأنيثها (2).

ب-النصب

نصب معمول الصفة المشبهة جائز مطلقاً في كل مباني الصفة المشبهة ، فهذا

المنصوب إذا كان نكرة فلا اختلاف في إعرابه فقد أجمع العلماء على إعرابه

تميزاً(3)أما إذا كان المنسوب معرفة "بأل" فمذهب البصريين أنه منسوب على التشبيه بالمفعول به ، أما الكوفيون فيرون النصب على التمييز مطلقاً سواء كان نكرة أم معرفة و ذلك لأنهم يجوزون تعريف التمييز. وهناك مذهب ثالث ذكره الرضي ، وهو أن بعض النحاة يرون أنه منسوب على التشبيه بالمفعول به مطلقاً سواء كان نكرة أم معرفة ،إلا أن الرضي يرى

1- انظر الرضي،شرح كافية ابن الحاجب،ج3،ص504

2- الرضي الاسترأبازي،شرح كافية ابن الحاجب،ج3،ص509

3-ابن هشام الأنصاري،أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك،ج2،ص245

أن التفصيل أولى (1).

و نصب معمول الصفة المشبهة جائز مطلقاً مع كل المباني المذكورة سابقاً في وجه الرفع ، و هذا المنسوب لا يجوز تقديمه عليها(2).

ج-الجر

تعمل الصفة المشبهة الجر في معمولها بالإضافة و هذا الجر جائز في كل مباني الصفة الواردة في حالة الرفع ، إلا أن هذه الإضافة تمتنع إذا كانت الصفة مقرونة بأل و المعمول نكرة(3). أما إذا كانت الصفة مجردة من أل و معمولها مضاف إلي ضمير فتقبح الإضافة فقد ذكر السيوطي أن سيبويه منعها اختياراً و خص بجوازها الشعر و منعها المبرد مطلقاً و ذكر ابن مالك أنها جائزة عند الكوفيين في الكلام كله ، و هو الصحيح(4) .

قال سيبويه: و الإضافة فيه أحسن و أكثر و علل لذلك بأنه ليس كما جرى مجرى الفعل ولا فيما معناه و أن ترك النون و التثوين يقوى و أن الإضافة أحسن" (5).

1- الرضي الاسترأبازي، شرح كافية ابن الحاجب، ج3، ص509

2- الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص49.

3- السيوطي، مع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج3، ص65

4- أنظر المرجع السابق، ص66

5- سيبويه، الكتاب، ج المجلد الأول، ص256

دلالة الصفة المشبهة

وهي تدلُّ على المعنى المجرد للاسم المشتق وتدلُّ على الموصوف الذي يتصف بهذا الوصف، كما أنها تدلُّ على ثبوت هذا الوصف – المعنى المجرد – في الموصوف ثبوتاً عاماً في كل الأزمنة، فهذا الوصف يصاحب الأزمنة الثلاثة – الماضي والحاضر والمستقبل – وملازمة ذلك الثبوت المعنوي العام للموصوف ودوامه، فهو ليس أمراً طارئاً ولا حادثاً الآن فهو أمر دائم أو شبه دائم، ففي دلالة زمنها اختلاف فقد ذكر ابن هشام أنها للحاضر الدائم دون الماضي المنقطع (1)، ووافقه ابن عقيل فقد ذكر أنها لا تكون إلا للحال (2).

وقال الشيخ الصبان ليس كونها للحال شرطاً في عملها لأن ذلك من ضرورة وضعها لكونها وضعت للدلالة على الثبوت، و الثبوت من ضرورته الحال(3). و ذكر الرضي رأيها بقوله "و الذي أرى أن الصفة المشبهة كما أنها ليست موضوعة للحدوث في زمان، ليست موضوعة للاستمرار في جميع الأزمنة، لأنّ الحدوث و الاستمرار قيدان فيها عليهما(4). وأورد السيوطي أراء بعض النحويين فيها فقال : في المسألة خلاف : ذهب أبوبكر بن طاهر إلى أنها تكون للأزمنة الثلاثة و ذهب السيرافي إلى أنها أبداً بمعنى الماضي و هو ظاهر الكلام الأخفش..و ذكر ابن السراج و الفارسي إلا أنها لا تكون بمعنى الماضي و هو اختيار الشلوبين"(5).

1- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، ص248

2- ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ص141

3- الشيخ الصبان، حاشية الصبان، ج3، ص6

4- الرضي الاسترأبازي، شرح كافية ابن الحاجب، ج3، ص500

5- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج3، ص63-

والرأي ما ذكره عباس حسن، فهي أحياناً تدل على الدوام، وأحياناً تدل على الحال فقط أو الحال و الاستقبال. فكل هذا تحكمه القرينة . فالصفة المشبهة ليست على درجة واحدة من الثبوت والاستمرار فنحو أَعْرَجَ و أَصُمُّ تدل على الثبوت و الاستمرار، وَوَجِعٌ و حَزُنٌ تدل على عدم الثبوت ، فاختلفت هذه الصيغ و اختلف السياق هو الذي يوضح هذه الدلالة.

أما عباس حسن فربط دلالتها على الزمان بوجود قرينة تدل عليه فقال "أنها

ربما تترك دلالتها على الدوام وتدلُّ الماضي وحده وهذا نادر أو الحال وحده أو المستقبل من غير أن تترك صيغها... وهذا عند وجود قرينة تدلُّ على أن المراد هو الماضي أو الحال أو الاستقبال وليس المراد الدوام(1).

1- عباس حسن، النحو الوافي، ص 292 - 293

دلالة أبنية الصفة المشبهة

أولاً : دلالة المباني المشتقة من باب "فَعَلَ"

1. أَفْعَلَ

هذا البناء يأتي من باب "فَعَلَ" و مؤنثه فَعْلَاء وهو يجمع بالتكسير على فَعَلَ. وهو غالباً ما يدلُّ على الثبوت و الاستمرار و له عدة دلالات منها :

1- دلالاته على الخلق الظاهرة

وهو غالباً ما يدلُّ على الخلق الظاهرة ، وهي صفات ثابتة و يمكن تقسيمها إلى قسمين

أ- مايدلُّ على لون :قال الرضي : "وقد جاءت من الألوان والعيوب الظاهرة قياسية نحو أَسْوَدُو أَدْعَجُ(1) و قال ابن قتيبة عن أَفْعَلُ أن دلالاته على اللون هو الأكثر نحو أَسْوَدُ و أَصْفَرُ. و قد جاء منها على غير أَفْعَلُ نحو جَوْنُ و وَرْدُ(2).

وقد وردت مؤنثة على فعلاء في قوله عز وجل وَلَنَعْلَمَنَّ أَيُّكُمْ أَبْهَرٌ أَبْصَارًا (3). ذكر الرازي أن ابن عباس فسرهما بقوله : كان لها نور ساطع يضيئ ما بين السماء و الأرض، لذلك وصفها بأنها بيضاء و المعنى هي بيضاء للنظارة ولا تكون بيضاء للنظارة إلا إذا كان بياضاً عجبياً خارقاً للعادة (4). ووردت بصيغة الجمع في قوله تعالى : **وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَعَةَ بَهْرَاتٍ سَمَانٍ يَأْكُلُ مِنْ سَعٍ**

1- الرضي، شرح كافية ابن حاجب، ص501

2- ابن قتيبة ،أبي محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة المتوفي سنة 276هـ، أدب الكاتب، تحقيق الدكتور يوسف الرفاعي، دار الفكر للطباعة و النشر، ص 351

3-سورة الأعراف، آية 108

4- الرازي ،مفاتيح الغيب، المجلد التاسع، ج18، ص112

عَجَافٌ وَسَعٌ سُبُلَاتٍ خَضِرٍ وَأَخْرِيَّ أَبْسَاتٍ " (1) ، فحُضِرُ جمع لكلمة أَخْضَرُ وهي صفة على أَفْعَلُ.

بما يدلُّ على العيوب

تأتي الصفات التي تدلُّ على عيوب ظاهرة على أَفْعَلُ نحو أعور و أَشْتَرُ و أَصْلَاحُ و ذكر ابن قتيبة أن هذه الصفات يأتي ضدها على بنيتها و من الأمثلة التي أوردها

(فَرَع) وهي الشعر الوافر التي ضدها (صَلَع)(2).

و قد تأتي هذه الصفات كمعاني مجازية و ذلك نحو قوله تعالى: " شَلُّ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَى وَالْأَصَمَّ "(3). وصف الله سبحانه و تعالى في هذه الآية الكافرين بالعمى و الصمم فهي صفات خلقية ظاهرة و قد فسر ها الإمام الرازي بقوله "و اعلم أن وجه التشبيه هو أنه سبحانه خلق الإنسان مركبا من الجسد و من النفس و كما أن للجسد بصرا و سمعا فكذلك حصل لجوهر الروح سمع و بصر، و كما أن الجسد إذا كان أعمى و أصم بقي متحيراً لا يهتدي إلى شيء " فكذلك الجاهل الضال المضل يكون أعمى و أصم القلب.. "(4).

وورد نفس المعنى بصيغه الجمع في قوله تعالى: " وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا "(5).

ذكر الإمام الألوسي في معرض تفسيره لهذه الآية: أنهم لفرط الحيرة و الذهول

1- سورة يوسف، آية 43

2- انظر ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص351

3- سورة هود، آية 24

4- الرازي، مفاتيح الغيب، المجلد التاسع، ص167-168

5- سورة الإسراء ، آيه 97

يشبهون أصحاب هذه الصفات أو على معنى أنهم لا يرون شيئا يسرهم ولا يسمعون كذلك ولا ينطقون بحجة"(1).

2- دلالاته على الأدواء

قال سيبويه : "وقد بينى على أفعل وذلك ما كان داءً أو عيباً لأن العيب نحو الداء"(2).
وقد تدلُّ أفعل على الأدواء كأجرب وأخشن وأعجف وقد جمعن على غير فُعَل في قوله تعالى : " وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَعْبٌ عَجَافٌ "(3). قال الإمام الرازي : قال الليث: العجف ذهاب السمن والفعل عجف والذكر أعجف والأنثى عجفاء وليس في كلام العرب أفعل فعلاء جمعاً غير أعجف عجفاء والجمع عجاف وهي شاذة حملوها على لفظ سمان لأنهما نقيضان، ومن دأبهم حمل النقيض على النقيض والنظير على النظير(4).

2- فَعْلَانْ

هذا البناء لا يلزمه الثبوت والاستمرار ، و غالباً ما يدلُّ على الامتلاء و الخلو و حرارة الباطن و يمكن تقسيم هذه الأدلة إلى قسمين:

أ/الحدوث و الطروء

وهي صفات تحدث و تزول سريعاً وهي غير ثابتة كالجوع و العطش، قال سيبويه: أما ما كان من الجوع و العطش فإنه أكثر ما بينى في الأسماء على فَعْلَانْ"(5). و بينى على فَعْلَانْ مما قارب الجوع و العطش. و ذكر ابن قتيبة أنهم

1- الإمام الألويسي، روح المعاني، المجلد السادس، ص122

2- سيبويه، الكتاب، المجلد الرابع، ص139

3- سورة يوسف، آية43

4- الرازي، مفاتيح الغيب، المجلد التاسع، ج18، ص118

5 - سيبويه، الكتاب، المجلد الرابع، ص135

بنوا مما قارب هذا المعنى بناءه نحو صديان وهيمان"(1).

و ذلك نحو الغضب و حرارة الجوف و هي صفات بمنزلة الجوع و العطش، و قال

ابن قتيبة و مما قارب هذا المعنى فبنوه بناءه نحو لَهْفَان و غَضْبَان"(2)، فهذه الصفات تدلُّ على الخلو و الامتلاء و حرارة الباطن فمن يتصف بهذه الصفات يكون في جوفه حرقة و اندفاع مع امتلاء بالوصف، لكنه اتصاف طارئ لا يلبث أن يزول فالغضب ان ليس هو الغاضب مع زيادة في الصفة و إنما هو الغاضب الممتلئ من حرارة الجوف، ونجد هذا المعنى في قوله تعالى: " وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰ إِلَىٰ قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَنَّهُ لَاقَىٰ غَضِبَ اللَّهِ أَنَّهُ أَهْلًا لَهُ الْغَضِبَ " (3).

فإن غضب موسى اشتد على قومه عندما اتخذوا العجل إلهاً في غيابه . فعَضْبَان توحى بشده الهيجان و الثورة إلا أنها صفة غير ثابتة لا تلبث أن تزول. قال سيبويه : قالوا غَضْبَان لأن الغضب يكون في جوفه كما يكون العطش"(4).

ثانيا : المباني المشتقة من باب فَعَلَ

وهذا الباب غالباً ما يدلُّ على أن المعنى صار كالغريزة في صاحبه (5)، والصفات الواردة من هذا الباب قليلة. و من أبنية هذا الباب

1- فَعَلَ

يدلُّ هذا البناء في الغالب على الصفات المعنوية ، وفيه قال سيبويه "وقالوا : حَسَنُ فَبَنُوهُ عَلَى فَعَلَ كَمَا قَالُوا بَطْلٌ"(6).

1- ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص350

2- المرجع السابق، ص350

3- سورة الأعراف، آية 150

4- سيبويه، الكتاب، المجلد الرابع، ص137

5- أنظر الحملوي، شذا العرف في فن الصرف، ص20

6- سيبويه، الكتاب، المجلد الرابع، ص141

وبناء فَعَلَ يميل إلى المصدرية أكثر من الوصفية لكثرة ورود المصادر على هذا الباب ، ففي قوله تعالى: " حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا " (1)، أشار الفراء إلى أن حَرَضًا هنا مصدر يستوي فيه العدد و النوع(2). إلا أننا نلمح فيها جانب الوصفية. أما زَلَقًا في قوله تعالى: " فَتُصْحَحُ صَعِيدًا زَلَقًا " (3) فقد ذكر أبو حيان أن هذه الأرض أصبحت يباباً و قفراً يزلق عليها لإملاسها (4) ، فأبو حيان يرى أنها صفة لهذه الأرض . أما الألوسي فقد قال أنها جاءت للمبالغة حين قال و عبر بالمصدر عن المزلقة مبالغة" (5) ، وذكر محمود صافي أنها صفة مشبهة(6).

2 فُعِلَ

الصفات التي تأتي على بناء فُعِلَ قليلة نحو جُئِبَ و نحو ذلك جاء في قوله تعالى " وَكَانَ أُمُّهُ فُطْرًا " (7) فسر ابن جرير الطبري فُطْرًا أي ضياعاً و هلاكاً من قولهم أَفْطَرْتُ فلان في هذا الأمر إفراطاً" (8) وقال الألوسي فُطْرًا هنا صفة من لا ينظر لدينه و إنما عمله لدنياه(9)

3 فُعِلَ

و هي أيضاً من باب فُعِلَ و هي قليلة مقارنة بالصفات الأخرى و قد تأتي للدلالة

1-سورة يوسف ،آية 85

2- الفراء ،معاني القرآن ،ج 2 ،ص54

3- سورة الكهف ،آية 40

4 -أبو حيان الأندلسي ، تفسير البحر المحيط ،ج 6 ،ص123

5 - الألوسي،روح المعاني،المجلد السادس"8"، ص267

66 - محمود صافي،الجدول في أعراب القرآن،المجلد8،ص192

7- سورة الكهف،آية 28

8- ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، ج15، ص24

9- الألوسي، روح المعاني، المجلد الخامس، ص386

على الأدواء كالصُدَاع و الدُّوَار ، قال ابن قتيبة و الأدواء إذا كانت على فُعَالٍ أنت بضم الفاء .. كالعُطَاش إذا كان العطش يعتريه كثيراً قالوا : به عُطَاش و تدلُّ فُعَالٌ على الأصوات كالرُّغَاء و الحُدَاء قال ابن قتيبة : إن الأصوات كلها إذا كانت على فُعَالٍ جاءت بالضم "(1)، و نحو ذلك في قوله تعالى: " وَاتَّخَذَ قَوْمٌ مِّنْ بَعْدِهِ مَن حُلِيٍّ لَهُمْ عَجَلًا جَمَدًا لَهُ خُورٌ "(2). والخوار هو صوت البقر ، وذكر ابن كثير في تفسير هذا الخوار "اختلف المفسرون في هذا العجل هل صار لحماً ودماً وله خُور أو استمر على كونه من ذهب إلا أنه يدخل فيه الهواء فيصوت كالبحر على قولين والله اعلم " (3) . فإن هذا البناء يكثر في الأصوات والأوجاع والأدواء قال الثعالبي "أكثر الأدواء والأوجاع في كلام العرب على فُعَالٍ" (4) .

4- فُعَالٌ

وهي أيضا من باب فُعَلٍ وتدل غالباً على السجايا والأعراض كجَبَانَ وَجَوَادٍ ففي قوله تعالى " لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا " (5) ، فقيل الخَبَال هو الإضراب في الرأي وذلك بتزيين أمر لقوم وتقبيحه لقوم آخرين ليختلفوا وتفرق كلمتهم (6)، وقال أبوحيان في معرض تفسيره لهذه الآية: المعنى ما زادوكم قوة ولا شدة ولكن خَبَالًا (7).

1- ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص352

2- سورة الأعراف، آية 148

3 - ابن كثير، تفسير القرآن المجلد الثاني ص257

4 - الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية، ص43

5- سورة التوبة ،آية 47

6- انظر الرازي ، مفاتيح الغيب، ، المجلد الثامن ، الجزء 16، ص64

7- أبوحيان ، البحر المحيط ،المجلد الخامس ،ص 50

ثالثاً : دلالة المباني المشتركة بين بابي فَعَلَ وفَعِّلَ

1-فَعَلَ:

يتصف هذا البناء بثبوت الوصف ثبوتاً تاماً أو عرضاً وهو أكثر ما يكون في

الصفات العارضة ، وهو من أبنية الصفة الكثيرة الاستعمال ومن دلالاته:

أ-دلالته على الأدواء أو العلل

قد يدل على الصفات العارضة كالأدواء أو العيوب الباطنة نحو قوله تعالى : " إِنْهُمْ

كَانُوا قَوْمًا عَمِينَ"(1).قال ابن قتيبة في عمى أنه جعل العمى في القلب بمنزلة أنه

جعل العمى في القلب بمنزلة الأدواء (2).

وقال الرازي : قال ابن عباس عميت قلوبهم عن معرفة التوحيد والنبوة والمعاد.....

وقال أهل اللغة يقال رجل عم في البصيرة وأعمى في البصر(3) ، وذكر أبو حيان

أن عمين من عمى القلب ، ويدلُّ على ثبوت هذا الوصف كونه جاء على فَعَلَ (4).

وقد تدلُّ فعل على الهيجان والخفة كفَرِحَ في قوله تعالى " وَيَتَوَلَّوْا وَهُمْ فَرِحُونَ "(5).

وقد تدلُّ على خوف كما في قوله عز وجل " قَالَ إِنْ تَأْتِيكُمْ وَجُلُونَ "(6).

فقد ذكر ابن قتيبة وكذلك وأشباهه مما يكون من الذعر والخوف شبه به لأنه داءٌ

أصاب القلب(7) .

2- ابن قتيبة ، آداب الكاتب، ص350

3- الرازي، التفسير الكبير، المجلد السابع، ج14، ص125

4 - أبو حيان ، البحر المحيط، المجلد الرابع ، ص326

5- سورة التوبة ، آية 50

6- سورة الحجر ، آية 52

7- ابن قتيبة ، أدب الكاتب ، ص350 ، انظر سيبويه الكتاب ، ج4، ص131

2- دلالاته على السجاي

تستعمل فَعِلَ للدلالة على السجاي قال ابن قتيبة أنها قد تدلُّ على ما تعسر وتعقد ولم يسهل مثل شَكِسَ وَنَكَدَ" (1) ، وهذه الصفات أعراض لا تلزم الموصوف دائماً ولا تستمر فيه وردت نكد في قوله عز وجل "وَالَّذِينَ خَبِثُوا لَمْ يَخْرُجُوا مِنْكُمْ" (2). قال أبو حيان أن النكد هو العسر الممتنع مع إعطاء الخير جهة البخل (3) . هذه الصيغة قد تشارك الصيغة فَعَلَّان في وصف الأعراض كما في قوله تعالى: "وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبًا أَسْفًا" (4)، فصفة أَسِفَ ليست سجية في موسى عليه السلام على الدوام ، وإنما عرض لما أثاره صنع قومه وقال فيها أبو حيان " فهي كما تقول فَرَّقَ فهو فَرَّقُ تدلُّ على ثبوت الوصف لو ذهب به مذهب الزمان لكان على فاعل" (5) ، أي لجاءت على فاعل وهذا يدلُّ على أنها ذهب بها مذهب الثبوت رغم كون زواله قد يكون سريعاً.

2- فَعِيلٌ:

تعتبر فَعِيل أم الباب لأنها أكثر اطراداً في الوصف فهي قد تدلُّ على الثبوت في الصفات الخلقية كطويل وقصير وجَمِيل وقَبِيح ، فبنيت هذه الصفات الخلقية هي وأضدادها على فَعِيل قال ابن قتيبة : والأسماء التي بنيت فعيل تجيء وأضدادها

على بناء واحد وما أقل ما تختلف" (6) ، وذلك نحو قوله تعالى : "يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ

1- المرجع السابق، ص350

2- سورة الأعراف ، آية 58

3- أبوحيان ، البحر المحيط ، المجلد الرابع ، ص317

4- سورة الأعراف ، آية 150

5- أبو حيان ، البحر المحيط ، المجلد الرابع ، ص392

6- ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص340

نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ" (1) ، فجاءت سَعِيدٌ وَشَقِيٌّ متضادتين على فَعِيل.

قد تدلُّ فَعِيل على الصفات العارضة أو الوقتية نحو مَرِيضٌ وَحَزِينٌ وَسَقِيمٌ ، قال

سيبويه: قد يجيء الاسم فعيلًا نحو مرض يمرض فهو مريض" (2).

وتدلُّ أيضاً على الشدة والقوة والجرأة وما يأتي ضدها كالجبن والضعف ، ونحو

ذلك جاء قول الله سبحانه وتعالى في وصف ذاته بالقوة " وَمِنْ خَزَائِرِ يَوْمَئِذٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ

الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ" (3).

وللدلالة على الشدة جاءت في قوله تعالى : "ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد يأكلن ما

قدمتم ألا قليلاً ممّا تحصنون" (4). فشداد جمع شديد جاءت بصيغة الجمع وعكس

ذلك في قوله تعالى: "وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا" (5) ، فوصف

اللحم الطري وهي فَعِيل من طرو يطرو طراوة ونلاحظ فيها صفة الضعف واللين،

قال الإمام الألوسي ووصفه بذلك للإشعار بلطافته والتنبيه إلى أنه ينبغي المسارعة

إلى أكله كونه رطباً... فيسرع الفساد إليه... وفي الوصف إيذاناً بكمال قدرته تعالى

خلقه رطباً عذباً في ماء مر لا يشرب" (6).

وقد تدلُّ فَعِيل على اللون وذلك قليل قال سيبويه : "وقد جاء شيء من منه على فَعِيل

وذلك نحو (خصيف) وقالوا أخصف وهو أقيس والخصيف :سواد إلى الخضرة"(7).

1- سورة هود، آية 105

2- سيبويه، الكتاب، المجلد الرابع، ص131

3- سورة هود، آية 66

4 - سورة يوسف، آية 48

5- سورة النحل، آية 14

6- الإمام الألوسي، روح المعاني، المجلد الخامس(7)، ص354

7- سيبويه، الكتاب، المجلد الرابع، ص139

وقد تدلُّ فعيل على الصغر والكبر ، قال سيبويه: "وما كان من الصغر والكبر فهو نحو من هذا ، قالوا : عظم عظامه وهو عظيم ونبل نباله فهو نبيل وصغر صغاره وهو صغير"(1).

و قد تأتي فعيل للدلالة على المنزلة بما فيها الرفع والوضعة و ما هو بمنزلة لهما نحو شريف و لئيم و بئيس التي وردت في قوله تعالى: " وَأَخَذْنَا مِنَ النَّارِ لَافًا بِهَذَا بِئِيسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ "(2).

3- فَعْلٌ

و هو أيضاً من المباني المشتركة بين بابي فَعْل و فَعُل و أكثر ما يجيئ من باب فَعْل و هو يميل إلى المصدرية أكثر من الوصفية.

و هذا البناء غالباً ما يدل على الثبوت في الهيئات و ذلك نحو رطب و عبد و شيخ، و وردت شيخ في قوله تعالى :قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَاْ عَجُوزٌ وَهَذَا بَطِيَ شَيْخًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ"(3) ، و قال المفسرون : شيخ هنا ابن المئة او المئة و عشرين و

يقال للأنثى شَيْخَة ، وذكر الألوسي أنَّ الزجاج قال المقصود ببيان شيوخته لأن بعليته

معروفة(4).

و جاءت فَعْلٌ بصيغة المصدر في قوله تعالى: "وَشَرُّهُ بِشَمْنٍ بِخَسٍ دَرَاهِمَ مَطْوَدَةٍ"
(5).

قال ابن جرير الطبري في تفسيره لهذه الآية: "أما قوله بِخَسٍ فإنه يعني نقص و هو

1- المرجع السابق، المجلد الرابع، ص142

2 - سورة الأعراف، آية 165

3- سورة هود، الآية72

4-الإمام الألويسي، روح المعاني، المجلد الرابع، ص297

5- سورة يوسف، الآية20

مصدر من قول القائل بخست فلان حقه إذا ظلمته ، وابن جرير يرى أنها جاءت
بمعني مفعول ، فهو أخرجها من باب الصفات المشبهة حين قال:"و إنما أريد بثمن
مبخوس فوضع البخس و هو مصدر مكان مفعول"(1)، وذكر محمود صافي أنها
صفة مشبهة (2).

4- فَعْل

هذا البناء قليل الورد وهو أيضاً يميل إلى المصدرية أكثر من الوصفية ،
ونحو ذلك إمرا في قوله تعالى " لَقَدْ جِئْتَ شَيْئاً إِمْرًا " (3) ، فإمرا تحتل المصدرية
كما تحتل الوصفية ، وهي هنا بمعنى عظيم ، و قد ذكر ابن جرير في
معرض الآراء التي ذكرها عن إمرا كان أهل العلم بكلام العرب يقولون : أصله
كل شيء شديد كثير و يقول منه قيل للقوم : قد أمروا؛ إذا اشتد أمرهم و المصدر
منه الأمر و الاسم الإمر"(4).

وأيضاً ضِعْفٌ في قوله تعالى:" قَالَ لِكُلِّ ضِعْفٍ وَلَكِنْ لَا تَعْلَمُونَ " (5) ، وفسرها ابن

جرير حين قال ضعف الشيء مثله مرة و أن المضعف في كلام العرب ما كان
ضعفين ، و المضاعف ما كان أكثر من ذلك"(6).
أما القرطبي فقد ذكر أن الضعف هو المثل الزائد على مثله مرة أو مرات"(7).

1- ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، ج13، ص53

2- محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، المجلد 6، ص315

3- سورة الكهف، آية 17

4- ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، ج15، ص337

5- الأعراف، الآية 38

6- ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، ج14، ص179

7- القرطبي، تفسير القرطبي، ج3، ص205

5-فُعْل

هذا البناء قليل جداً في الصفات و لم يرد منه في هذا الربع من القرآن الكريم
إلا تُكر في قوله تعالى: "لَقَدْ جِئْتَ شَيْئاً نُكْرًا"(1).
و ذكر ابن جرير في تفسير نُكر أي لقد جئت شيئاً منكراً و فعلت فعلاً غير معروف
"وذكر أن بعضهم قال أن النكر أشد من الإِمر"(2).

6-فَاعِلٌ

الأصل في فاعِلٍ أنها اسم فاعل إلا أنها قد تتحول إلى صفة مشبهة عند دلالتها
على الثبوت والدوام و قد ذكرها سيبويه في معرض حديثه عن فَعْلَان بقوله و قد
دخل في هذا الباب(فَاعِل) كما دخل(فَعِل) شبهوه بسَخَطَ يَسْخَطُ فهو سَاخِطٌ(3).
وقد جاءت دالة على الثبات و الدوام في قوله عز و جل: "وَلَهُ الدِّينُ وَاصِباً"(4).

فجاءت واصباً على فاعل دالة على الثبوت ، يقول ابن جرير : يقول جل ثناؤه له
الطاعة والإخلاص دائماً ثابتاً .. يقال منه وصب الدين يصب وصوباً ووصباً"(5).
و في قوله تعالى " وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ مِنْ مِّنْ ذَرِّثٍ وَمِمَّا
لَبَنًا خَالِصًا سَائِغًا وَلِشَّارِبِينَ "(6)، جاءت الصفات خَالِصاً و سَائِغاً متواليه على فاعل
فهى صفات ثابتة للبن.

1- سورة الكهف ،آية 74

2- ابن جرير الطبري،تفسير الطبري ،ج15،ص342

3- سيبويه،الكتاب،المجلد الرابع،ص137

4- سورة النحل،آيه52

5- ابن جرير الطبري، تفسير الطبري،ج14،ص276

6- سورة النحل،الآية 66

قال ابن جرير الطبري :خالصاً من مخالطة الدم والفرث فلم يختلط به ، وسائغاً
يسوغ عند شربه فلا يغصُّ أحد بالبن قط"(1).

اسم التفضيل

حالاته:

له أربع صور في التركيب البنوية للجملة، وهذه الصور يختلف فيها مبناه و

تصرفه في كل منها وهي :

1- أن يكون مجرداً من أل و الإضافة

في هذه الحالة يجب إفراده و تذكره و الإتيان بعده بالمفضل عليه

مجروراً بمن. قال الرضي: يجب أن تلي من التفضيلية أفعال التفضيل لأنها من تمام

معناه أو تلي معموله(1) ، و ذلك نحو قوله تعالى: **قَالُوا لِيُؤْصَفْ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيَّ أُمِّي** .
مَّا " (2).

و يجوز حذف من مع مجرورها بشرط وجود دليل عليها بعد الحذف، قال ابن
الناظم "وقد يستغنى بتقدير من عن ذكرها لدليل ويكثر ذلك إن كان أفعَل التفضيل
خبراً أو صفة أو حالاً" (3) ، وقد اجتمع الحذف و الإتيان في قوله تعالى : " **أَزْمَأَزْمَأَتْ**
مِنْكَ مَالًا وَأَعْرَضْنَا " (4).

ويجوز أن يفصل بينها و بين اسم التفضيل بمعمول اسم التفضيل أو يفصل
بينهما ب"لو" وما إتصل به، قال الرضي : و قد يفصل بينهما ب"لو" و **الفعل** " (5)

1- الرضي الاسترأبازي ،شرح كافيه ابن الحاجب، ج3، ص521

2- سورة يوسف، الآية8

3- ابن الناظم ، شرح ألفية ابن مالك، ص480

4- سورة الكهف، الآية34

5- الرضي الاسترأبازي ،شرح كافيه ابن الحاجب، ج3، ص521

كما يجوز أن يفصل بينهما بالنداء.

وهذا المجرور بمن يشارك المفضل في المعنى قال الرضي : " لا يخلو
المجرور بمن من مشاركة المفضل في المعنى تحقيقاً أو تقديراً " (1) ، فهذه
المشاركة قد تكون تقديرية من سياق الكلام و ذلك نحو قوله تعالى : " **وَأُولُو الْأَرْحَامِ**
بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ " (2) .

2- أن يكون مقترناً بأل

وهو أعلى وأعم درجات المفاضلة ، ويجب مطابقة موصوفه في العدد والجنس ولا يؤتى بعده بالمفضل عليه ، فيكون اسم التفضيل هنا صفة ، وفي هذه الحالة يمتنع اقترانه بمنّ التي تدخل على المفضل عليه لأنّه-المفضل عليه- لا يذكر ، إلا أنها قد تأتي فقط للتعدية (3) ، وذلك نحو قوله تعالى: " وَجَلَّ كَلِمَةً الْاِنِّينَ كُفُّوا السُّفْلَى وَكَلِمَةً اللّٰهُ هِيَ الْعُلَمٰى " (4).

3-المضاف إلى نكرة

في هذه الحالة يجب الإفراد و التذكير ، و مطابقة المضاف إلى اسم التفضيل المفضل الموصوف في النوع و العدد،كما يطابق الاسم المضاف الاسم المفضل قبله.ومن ذلك قول المتنبي:

وَأَحْسَنُ وَجْهِ فِي الْوَرَى وَجْهُ مُحْسِنٍ وَأَيَّمُنْ كَفُّ فِيهِمُو كَفُّ مُنْعِمٍ

1- الرضي الاسترأبازي ،شرح كافيه ابن الحاجب،ج3،ص520

2- سورة الأنفال ،آية 75

3- عباس حسن،النحو الوافي،ص425

4- سورة التوبة،الآية 40

وذكر عباس حسن شرطان في أفعال لهذه الإضافة وهي (1):

1- ألا يقع بعد أفعال التفضيل من الجارة للمفضول .

2- أن يكون المضاف بعضاً من المضاف إليه بشرط إرادة التفضيل وبقاء معناه ، فلا يصح قول الطيار أفضل امرأة.

4-المضاف إلى معرفة

وتتطبق الشروط التي ذكرها عباس حسن في الإضافة السابقة هنا أيضاً.

وفي هذه الحالة يجوز الوجهان :

أ- المطابقة

وهي الأولى كما في قوله تعالى : " وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا بِمَا هِيَ

الرَّأْيُ" (2) ، حيث أضيف اسم التفضيل أَرَادُوا وهو جمع أَرَادَ ، إلى ضمير

المتكلمين "نا" فطابقه

ب-عدم المطابقة

إذا كان اسم التفضيل مضافاً إلى معرفة وجاء على غير بابيه ، أي لم يقصد

به التفضيل فيجب مطابقته ، وأيضاً إذا أُوِّلَ بما فيه حيث يقصد باسم التفضيل

المفاضلة على المضاف إليه مع غيره فتكون المفاضلة هنا عامة ، كأن تقول

الرسول صلى الله عليه وسلم، أفضل قریش ، فهنا يراد الإطلاق.

1 - عباس حسن، النحو الوافي، ص416

2- سورة هود، الآية27

إعمال أفعال التفضيل

1-الرفع :

اتفق العلماء على أنه يرفع الضمير المستتر و قال الرضي أنه يرفع المستتر

الذي هو فاعله لأنه لا يحتاج إلي قوة العامل (1) .

أما رفعه الظاهر فتحكمه شروط و هي :

1-أن يصح حلول الفعل محل اسم التفضيل

2-أن يسبقه نفي أو شبهه (2) ، وذكر الشيخ الصبان أن بعضهم زاد على النفي أن

يكون أَقْعَل صفة لاسم جنس ليكون معتمداً عليه ، و لم يكف النفي كما في اسم

الفاعل.. و إنما اشترط سبق النفي ليكون أَفْعَل التفضيل بمعنى الفعل(3).

3لأن يكون المفضول مفضلاً على نفسه باعتبار آخر غير الاعتبار الذي كان في

المفضل عليه نحو قوله صلى الله عليه وسلم " مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذِي

الْحِجَّةِ " (4).

4-أن يقع المعمول بين ضميرين أولهما يعود للمنعوت و الثاني يعود للفاعل الظاهر

و بهذه الشروط ذكر الرضي أن أَقْعَل التفضيل يعمل الرفع لفاعله الظاهر قياساً

مستمراً بلا ضعف كما في مسألة الكحل.

ففي هذه المسألة المشهورة "ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين

زيد"، فالكحل فاعل باسم التفضيل أَحْسَن فهو مفضل -باعتبار كونه في عين زيد-

1-الرضي الاسترأبازي، شرح كافيه ابن الحاجب، ج3، ص530

2- قاس ابن مالك على النفي "النهي و الإستفهام" انظر مع الهوامع، ص74

3- الصبان، حاشية الصبان، ج3، ص77

4- ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، ص486

على نفسه حالاً في عين غيره ، وواقع بين ضميرين ثانيهما له ، و هو الضمير في

"منه" و الأول للموصوف، و هو الضمير في عينه ، و قد تقدم النفي في أول الجملة (1).

2-النصب :

لا ينصب أفعَل التفضيل المفعول به وإن جاء بعده منصوب على المفعولية فيقدر له فعل محذوف يكون اسم التفضيل دليلاً عليه فقد ذكر الرضي : لا ينصب شبه المفعول به لأنه لا ينصب المفعول به فلا ينصب شبهه أو لأنَّ نصب ذلك في الصفة فرع الرفع(2).و قد ذكر عباس حسن أنَّ أَفْعَلَ التفضيل ينصب المفعول لأجله و الظرف و الحال(3).

و قال الرضي :إنَّه ينصب الظرف لاكتفائه برائحة الفعل و الحال لمشابهته الظرف(4)،أما التمييز فينصبه بلا خلاف لأنه فاعل في المعنى فيصح أن يكون منصوباً بأَفْعَلَ التفضيل(5)، و ذلك نحو قوله تعالى : " أَنَا أَكْثَرُكُمْ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا "(6) فمالاً و نفراً كلمتهما تمييز منصوب باسمي التفضيل أكثر و أعز على التوالي. ومنه قول أبي تمام :

السَيْفُ أَصْدَقُ أَنْبَاءٍ مِنْ الْكُتُبِ فِي حَدِّهِ الْحَدَّ بَيْنَ الْجَدِّ وَاللَّعِبِ
حيث نصب اسم التفضيل أصدق التمييز أنباءً

1- انظر السيوطي ،همع الهوامع ،ج3،ص73

2- الرضي الاسترأبازي،شرح كافيه ابن الحاجب،ج3،ص531

3 - عباس حسن، النحو الوافي،ص432

4- الرضي الاسترأبازي،شرح كافيه ابن الحاجب،ج3،ص532

5- انظر عباس حسن،النحو الوافي،ص432

6- سورة الكهف،آية34

و يتعدى اسم التفضيل إلى المفعول به الذي كان للفعل قبل بناء أَفْعَل التفضيل بحروف الجر كاللام في قوله عز و جل " ثُمَّ بَعَثْنَا لَهُمُ لِنُعَلِّمَهُمُ الْكُرْآنَ الْحَرَامَ أَحْسَى لِمَا لَبِثُوا أَمَلًا " (1).

و يتعدى إلى المفعول به من أي فعل كان بـ"من" كما في قوله تعالى: "أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ" (2)

أما إذا كان أَفْعَل التفضيل لفعل دال على الحب أو البغض أو بمعناهما فإنه يتعدى إلى المفعول به بإلى أو باللام ، و اشترط عباس حسن أن يكون مجرورها مفعولاً به في المعنى و ذلك بإحلال فعل مناسب مكان أَفْعَل التفضيل يكون بمعناه و أن يكون ما قبل أَفْعَل التفضيل هو الفاعل المعنوي عند التعدية باللام .

أما إذا كانت التعدية بإلى فيكون المجرور هو الفاعل و ما قبل أفعل هو المفعول المعنوي (3)

أما إذا كان فعله متعدياً بنفسه دالاً على علم أو جهل أو ما هو بمعناهما تعدى إلى المفعول به بالباء و عللها الرضي بقوله لأن أفعالها ربما زيدت في مفعولها الباء (4) ، ونجد ذلك في قوله تعالى: " رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ " (5).

أما إذا كان فعله متعدياً لاثنتين عدي لأحدهما باللام و نصب الآخر مفعولاً به لعامل محذوف يفسره المذكور. قال الرضي: "يتعدى إلى مفعولي علمت وكسوت باللام

1- سورة الكهف، آية 12

2- سورة النحل، آية 92

3- انظر عباس حسن، النحو الوافي، ص 432

4- الرضي الاسترأبازي، شرح كافيه ابن الحاجب، ج3، ص531

5- سورة الإسراء، آية 54

ويبقى ثانيهما في الباب مفتوحاً⁽¹⁾ .

3-الجر :

يعمل الجر للمفضل عليه عن طريق الإضافة سواء كانت هذه الإضافة إلى نكرة أو إلى معرفة كما في قوله تعالى : " وَأَنْتَ أَحْكُمُ الْحَاكِمِينَ " (2) ، فالحاكمين جُرت بالإضافة . أو يعمل الجر بواسطة مَنْ كما في قوله تعالى : " أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ " (3) ، فجُرت أمة بواسطة حرف الجر مِنْ.

دلالة أفعل التفضيل

يدلُّ أَفْعَلُ التفضيل في الغالب على الزيادة في أصل الفعل ولا يخلو المفضل عليه من مشاركة المفضل في المعنى ، وقد تكون هذه المشاركة تحقيقاً أو تقديرًا(1)فمشاركة المفضل تحقيقاً هو المعنى الحقيقي للتفضيل وهو الدلالة على أنَّ شيئين إشتراكاً في صفة وزاد أحدهما على الآخر فيها وذلك نحو قوله تعالى "أَزْمَأَكْثَرُ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا"(2) فأسما التفضيل أَكْثَرُ وَأَعَزُّ على المعنى الحقيقي للتفضيل فالمعنى هو أنَّ مالي أكثر من مالك وأهلي أعز من أهلك ، فأَفْعَلُ هنا يدل على إتصاف صاحبه بأصل الفعل وقد ذكر الرضي رأي المصنف في أَفْعَلُ حيث قال : لَأَفْعَلُ "جهتان ثبوت أصل المعنى والزيادة فيه ، والزيادة فرع ثبوت أصله ولا يحصل الفرع إلا بعد الأصل (3). ونجد هذه المشاركة والزيادة واضحة في قوله تعالى: " أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ "(4).قال ابن جرير في معرض تفسيره لهذه الآية : أن قوله أربى أفعل من الربا ويقال هذا أربى من هذا وأربى منه إذا كان أكثر منه(5). وفي قصة شعيب مع قومه في قوله تعالى " ذَا كُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ "(6). فأَفْعَلُ التفضيل ها خير حذفت منه الهمزة وأصلها أَحْخِيرَ والمعنى : أن الإيفاء بالكيل

3- الرضي الاسترابادي ، شرح كافيه ابن الحاجب ، ج 3 ، ص 522

4- سورة النحل ، آية 92

5- ابن جرير الطبري ، تفسير الطبري ، ج 14 ، ص 344

6- سورة الاعراف آية 85

والميزان خير لكم من التطفيف والنجس والإفساد.

أما مشاركته تقديرًا فلا يكون معنى الزيادة ظاهرًا ، وإنما تكون هناك مشاركة بوجه ما فقد ذكر السيوطي ذلك في قوله والمراد بقولنا ولو تقدير مشاركته بوجه ما كما في قولهم في البغيضين: هذا أَحَبُّ إِلَيَّ من هذا ، وفي الشريرين: هذا خَيْرٌ من هذا ، وفي الصعبيين: هَذَا هَوْنٌ من هذا"(1).

وفي قصة يوسف مع النسوة في قوله تعالى " قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا

يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ "(2) فالمشاركة والتخيير هنا في بغيضين ، أيهما أقل بغضاً وشرّاً من

الآخر . إلا أَنَّ أبا حيان نفى أن تكون أحب هنا على بابها من التفضيل وعلل لذلك بقوله لأنّه لم يحب ما يدعونه إليه قط وإنما هذان شران فأثر أحد الشرين على الآخر وإن كان في أحدهما مشقة وفي الآخر لذة ولكن لما يترتب على تلك اللذة من معصية الله وسوء العاقبة أثر السجن "(3).

أرى أَنَّ اسم التفضيل "أَحَبُّ" هنا على حقيقته ، لأنّه فضل السجن على ما فيه من الألم والشدة وضيق النفس على ما يدعونه إليه ، فمقاساة السجن صارت محبوبة له ومفضلة له من الوقوع في الحرام وذلك لأنّ فيه مرضاة للخالق وتباعدًا عن محارمه.

والمفاضلة التقديرية نجدها أيضاً في قوله تعالى : " فَلْيُظَرِّئِهَا أَزْكَى طَعَامًا " (4)

فأزكى هنا بمعنى أحل وأطهر ، قال الطبري "لا معنى لإختيار الأكثر طعاماً للشراء منه.... فيحتمل أن يكونوا عنوا بذلك أحل من أجل أنهم كانوا فارقوا قومهم

1-السيوطي ، همع الهوامع ، ج 3 ، ص78

2- سورة يوسف ، آية 33

3- سورة الكهف ، آية 19

4- ابو حيان ، البحر المحيط ، المجلد الخامس ، ص306

وهم أهل أوثان ، فلم يستجيزوا أكل ذبيحتهم"(1). ولا يصح التفاضل في العمى ،
ففي قوله عز وجل " فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا "(2) ، فجاز التفضيل في
العمى هنا لأنه لم يرد عمى العين فالعمى لاتفاوت فيه لذا لايجوز التفضيل فيه ذكر
الفراء أنَّ العمى المقصود في الآية هو عمى القلب ، فيقال فلان أعمى من فلان في
القلب(3).

وفسرها ابن جرير الطبري بقوله:" من كان في هذه الدنيا أعمى عن حجب الله على
أنه المنفرد بخلقها وتدبيرها ، وتصريف مافيهها ، فهو في أمر الآخرة التي لم يرها
أعمى وأضل سبيلا"(4)
.وقد يُراد باسم التفضيل أنَّ شيئاً زاد في صفة نفسه على شي آخر في صفته ، فلا
يكون بينهما وصف مشترك كقولهم"الصيف أحر من الشتاء" وتعني أن الصيف
زائداً في حره على الشتاء في برده.

وقد يستعمل اسم التفضيل لمعاني أخرى غير التفضيل ، كالدلالة على مجرد الزيادة
في الوصف دون المشاركة وذلك نحو قوله تعالى " وَقُلْ إِنِّي مِثْلُ مَن قَبْلِي هِيَ أَحْسَنُ
" (5) ، فلا تفضيل هنا على شيء معين بل المقصود الزيادة في حسن القول ونحو ذلك
أيضاً قوله تعالى :وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ"(6) ، وأيضا

1-ابن جرير الطبري ، تفسير الطبري ، ج 15 ، ص214

2-سورة الإسراء ، آية 72

3-الفراء – معانى القرآن ج 2 ص 127-128

4- ابن جرير الطبري ، تفسير الطبري ، ج15 ، ص11

5- سورة الإسراء ، آية 53

6- سورة الإسراء ، آية 34

قوله عز وجل: " وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ " (1) فالزيادة في هذه الآيات هي زيادة في الحسن.

أما أقوم في قوله تعالى "إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ" (2)، فقد اختلف العلماء في دلالتها فقد رأى ابن جرير الطبري أنها للتفضيل حين قال في معرض تفسيره للآية : أنَّ هذا القرآن يرشد ويسدد من اهتدى به للسبيل التي هي أقوم من غيرها من السبل " (3) ، وخالفه في ذلك أبو حيان بقوله: "وأقوم هنا أَفْعَل تفضيل على قول الزجاج إذا قدر أقوم الحالات ، وقدره غيره أقوم ممّن عداها أو من كل حال ، والذي يظهر من حيث المعنى أن أقوم هنا لايراد بها التفضيل إذ لا مشاركة بين الطريقة التي يرشد إليها القرآن وطريقة غيرها وإنما المعنى: التي هي قيمة أي مستقيمة " (4).

وذكر محمود صافي في تعليقه عن الآية "قُلِ اللّٰهُ اَسْرَعُ مَكْرًا " (5) ، أن فيها فن

الإشارة ، لأن أفعل التفضيل دلّ على أن مكرهم كان سريعاً ولكن مكر الله أسرع منه ، وإذا الفجائية يستفاد منها السرعة ، والمعنى أنهم فاجئوا المكر أي أوقعوه على جهة الفجاءة والسرعة (6).

1- سورة النحل ، آية 125

2- سورة الإسراء ، آية 9

3- ابن جرير الطبري ، تفسير الطبري ، ج 14 ، ص

4- أبوحيان الأندلسي ، تفسير البحر المحيط ، المجلد السادس ، ص 11

5- سورة يونس ، آية 21

6- محمود صافي ، الجدول في إعراب القرآن ، المجلد السادس ، ص 101

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه ، إذ جعلني من طلبة العربية التي شرفها سبحانه وتعالى فأنزل بها كتابه الكريم .

فالقُرآن بحق هو النص المعجز الذي عجز عن الاتيان به أساطين الفصاحة والبيان لذا تطلُّ كل دراسة لموضوع من موضوعاته قاصرة عن الوصول إلى سمو الكتاب وعظمته .

ولا خلاف ولا نزاع في أن النحو هو قانون العربية وميزان تقويمها فهو الحافظ للغة العربية والمدخل لكل العلوم العربية والإسلامية لذلك تعدُّ دراسة النحو والصرف صيانة للسان من اللحن في الكلام.

وقد أخذت من المشتقات المشهورة عنواناً ومادة مركزة عليها دون غيرها من الصيغ الأخرى ، مستفيدة من الدراسات التي تناولتها بطريقة مباشرة دلالة المشتقات وإعمالها في الربع ((أو غير مباشرة فجاء عنوان هذا البحث

الثاني من القرآن الكريم)) ، اتبعت الدراسة فيه منهج الوصف والتحليل والمقارنة .

واقترضت هذه الدراسة أن تكون في مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة .
ذكرت في المقدمة أهمية الموضوع وسبب اختيار الموضوع والصعوبات التي واجهتها والمنهج الذي سلكته ثم ذكرت هيكلية البحث التي تكونت من ثلاثة فصول مقسمة إلى عدة مباحث .

وتعرضتُ للباب الأول الذي جاء في ثلاثة مباحث مبينة محتوى كل منها والذي تناولتُ فيه دراسة الاشتقاق دراسة نظرية تمهيداً للدخول في المسائل الاشتقاقية فقد تناولتُ فيه تعريف الاشتقاق لغة واصطلاحاً والشروط التي أجمع العلماء على توافرها في اللفظ واللفظ المشتق منه ، متعرضة للخلاف حول أصل المشتقات ثم ذكرت الفائدة المرجوة منه .

ومن ثم دراسة أنواع الاشتقاق الأربعة:

1- الاشتقاق الصغير (العام)

2- الاشتقاق الكبير (التقليبات)

3- الاشتقاق الأكبر (الإبدال الصوتي)

4- الاشتقاق الكبار (النحت)

وفي الفصل الثاني انتقلتُ إلى الحديث عن أبنية هذه المشتقات في كتب اللغة حيث تعرضت لأبنية الأسماء الصرفية فتمحور الحديث عن كيفية بناء كل اسم منها والتركيز على نقاط معينة في كل اسم مشتق فقد تمت دراسة اسم الفاعل وصيغ المبالغة واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسمي الزمان والمكان واسم الآلة .

أما الفصل الثالث فقد درست فيه دلالات الأبنية العاملة (اسم الفاعل وصيغ المبالغة والصفة المشبهة واسم المفعول واسم التفضيل) . وأخترت جملة من الآيات القرآنية أرى أنها تمثل كل باب من أبواب المشتقات متمثلة بها في دراسة إعمال هذه الأسماء ودلالاتها موضحة ما أضافته بنية الكلمة من معنى في سياق النص القرآني مركزة على الأسماء العاملة فقط .

وقد ذكرت قليلاً من الشواهد الشعرية لإعمال المشتقات التي لم يذكر لها النحاة شاهداً من القرآن علماً بأن الآيات البيّنات هي خير وسيلة لإيضاح المسائل النحوية وهي الفيصل في عمل المشتقات ودلالاتها .

نتائج البحث

وتمخضت هذه الدراسة عن عدة نتائج :

- 1- على الرغم من تعدد أبنية المشتقات وما يقابلها من تعدد كبير في الأمثلة والمعاني فإن القرآن يمثل الصورة المثلى للغة الأدبية التي تدوب عندها كل الفوارق اللهجية.
- 2- تظهر دلالة الثبوت للأسماء والتجدد للأفعال من الأمثلة المتنوعة لآيات القرآن التي يعدل فيها من صيغة الفعل إلى صيغة الاسم نحو ينصح وناصح في سورة الأعراف (الآية 61. ") أَبَا لَغُكُم رِسَالَاتِ رَبِّي وَأَنْصَحُ لَكُمْ " والآية 68 أَبَا لَغُكُم رِسَالَاتِ رَبِّي وَأَنَا لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ "، ليفيد أن الفعل يفيد التجدد والاسم يفيد الثبوت
- 3- أكثر المشتقات وروداً في السور ما كان من الثلاثي المجرد فهو أكثر الأصول استعمالاً ثم المزيد بحرف فالمزيد بحرفين فالمزيد بثلاثة أحرف فالرباعي فالملحق به.
- 4- كثيراً ما تتوالى الصيغ الصرفية للمشتقات ويقترن بعضها ببعض كتوالي

"غفور ورحيم" فأغلب الآيات تذكر فيها صيغة غفور مرادفة لرحيم

5- يستعمل القرآن الكريم أفعال التفضيل على غير بابنه نحو قوله تعالى في سورة

الإسراء آية 53 "وَقُلْ لِعِبَادِيَ يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ" فأحسن هنا لمجرد الزيادة في حسن القول.

6- توسع العلماء في تفريع حالات الصفة المشبهة مع معمولها فهو تعقيد للغة لا فائدة منه لذا لم أقف عنده .

7- كثيراً ما تتداخل الأبنية الصرفية فقد تتعدد دلالة فعيل ، فنأتي للدلالة على الصفة المشبهة نحو طويل وشديد كما إنها تأتي للدلالة على اسم الفاعل نحو رحيم وعليم حيث تعني راحم وعالم وقد تدل على اسم المفعول نحو رحيم وقتيل وتعنيان مرجوم ومقتول.

التوصيات:

على حسب معرفتي القليلة بالنحو وتجربتي الضئيلة في مجال الدراسات النحوية والصرفية أتقدم ببعض التوصيات وأتمنى أن تكون ذات فائدة لطلاب النحو والصرف وأن تجد القبول وتعم الفائدة :

- 1- أرجو أن تتبع هذه الدراسة دراسات أخرى للمشتقات في الربعين الثالث والرابع من القرآن الكريم وأيضاً في دواوين الشعراء.
- 2- أتمنى أن تكون هناك دراسة مفصلة للمشتقات غير العاملة في القرآن العظيم.
- 3- أن تكون هناك دراسة مفصلة للتشابه بين صيغة اسم المفعول من غير الثلاثي واسمي الزمان والمكان.

4- الاهتمام بمرادفة الدراسات التطبيقية للدراسات النظرية في علمي الصرف

والنحو.

أخيراً وليس آخراً أتمنى أن أكون قد وفقت فيما قمت به ، فإذا تحقق ذلك فمن فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل الكريم ، وإن تكن الثانية فحسبي أنني بذلت الجهد ولم أدخر جهداً في سبيل الوصول إلى الصورة المطلوبة ، فأسأل الله القدير التوفيق والسداد.

الباحثة

فهرس الآيات

رقم	السورة	الآية	رقمها
1-	البقرة	شَهِدَ اللَّهُ أَنَّمَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ	204
2-	المائدة	تَمَّاعُونَ لِمُكَنِّبٍ	42
3-	الأعراف	قَالَ اخْرُجْ مِنْهَا مَذْعَرٌ وَمَا مَلْحُورًا	18
		مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ كَمَا بَلَّغْتُمْ تَعُودُونَ	29
		قَالَ لِكُلِّ ضَعْفٍ وَلَكِنْ لَا تَعْلَمُونَ	38
		وَالَّذِي خَبُثَ لَا يَخْجِ إِلَّا نَكِمًا	58
		إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا عَمِينَ	64

85	ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ		
108	لَهُ فَاِذَا هِيَ بِضَاءٌ لِّلْمُتَظَاهِرِينَ		
139	لَهُ هَؤُلَاءُ مَتَبَرِّمَا هُمْ فِيهِ		
143	مَا تَجَلَّي رَبُّهُ جَبَلٌ سَطَهٌ دَكَا		
148	وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِنْ بَعْدِهِ مِنْ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ عِجْلًا جَدًّا لَهُ خَوَار		
150	وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبًا أَلَّا أَشْفَا		
164	فَالَّتِ أُمَّةٌ مِنْهُمْ لَمْ تَعْرِضُوا قَوْمًا لِلَّهِ هَلِكُهُمْ أَوْ هَدَّيْتُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا		
165	الَّذِينَ ظَلَمُوا بِغَدَابَةٍ يَسِيرًا كَانُوا يَفْسُقُونَ		
9	نَسْتَعِيشُونَ رَبِّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُوقِفِينَ	الأنفال	-4
51	بِمَا قَدَّمْتُمْ أُيَاسِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَالِمٍ لِّلْعَبِيدِ		
54	نَائِبِ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ فَأَهْلَكْنَاهُمْ		
75	لَوْ أَنَّ الْأَرْحَامَ بِحُضْنِ أُولَى بَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ		
40	جَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا	التوبة	-5
47	يَكُومُ سَمَاءُ وَنُحُومٌ		
50	وَيَتَوَلَّوْا وَهُمْ فَرِحُونَ		
78	هَـ عِلَامُ الْغَيْبِ		
104	وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ		
21	بِاللَّهِ أَسْرَعُ مَكْرًا	يونس	-6
107	رَبِّكَ يُخَيِّرُ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ		
9	مَنْ أَذَقْنَا الْإِنْسَانَ مَتًّا رَحْمَةً ۖ مَا هِيَ إِلَّا لَهُ ثُمَّ يَنْسُو رَحْمَةً	هود	-7
10	هُوَ لَفَرِحَ فَخُورٌ		
12	عَلَّمَكَ تَارِكًا بِخُصْمٍ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صُلُوكُ		
13	أَتُوا بِحِثِّ سِرٍّ مِّثْلِهِ هَتَفَاتٍ		

24	لُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَى وَالْأَصَمِّ		
27	بَا نَزَرَكَ أَتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَأَوْهُمُ بِالْإِيمَانِ الرَّأْيِ		
29	إِنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ		
37	وَلَا تُخَاطَبُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُعَذِّبُونَ		
43	لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ		
45	أَنْتَ أَحْكُمُ الْحَاكِمِينَ		
52	يُرْسِلُ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا		
55	مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا		
57	إِنَّ رَبِّي عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَافِظٌ		
62	وَإِذَا صَلَّحُوا فَقَدَرْتُ فَيْنَا مَوْجًا قُلْ هَذَا		
66	وَمِنْ خَيْرِي يَوْمَئِذٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ		
72	تَبَارَكَ يَا وَيْلَتَى أَلُمُّوا زَانَا عَجُوزَ هَذَا بِطُلُوحٍ إِنْ هَذَا إِلَّا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ		
81	إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ		
90	وَاسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي رَحِيمٌ وَدودٌ		
98	وَبِئْسَ الْوَرْدَ الْجَوودُ		
100	مِنْهَا قَائِمٌ وَحِيدٌ		
103	مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَشْهُودٌ		
104	وَمَا نُنْخِرُهُ إِلَّا لِأَجَلٍ مُّطَوِّدٍ		
105	يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلُمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ سُفٌّ وَعِيدٌ		
107	أَرَبُّكَ فَتَعَالَى مَا يُرِيدُ		
108	عَطَاءٌ غَيْرُ مَجْذُودٍ		
8	قَالُوا لَيْسَ يُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِمَّا	يوسف	-8
10	قَائِلٌ مِنْهُمْ لَا تَقْتُلُوا يَاسُفَ		
18	اللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَيَّ مَا تَصِفُونَ		
20	وَشَوْهُ بِشَحْنٍ بِخَسٍ تَرَاهُمْ مُطَوِّدَةً		

33	رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ		
42	قَالَ لِمَلَأْنِي ظَنًّا أَنَّهُ نَاجٍ مِنْهُمَا اذْكُرْنِي عَذْرَتِكَ		
43	وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلْنَ سَبْعَ عَجَافٍ وَرَبْعَ سَبْعِ مِلَاتٍ خَضِرٍ وَأَخْرِيَّ أَبْسَاتٍ		
48	يَأْتِي مِنْ بَعْدِكَ سَبْعُ شِدَادٍ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا حَصَّنُوا		
73	وَمَا كُنَّا سَارِقِينَ		
85	حَتَّى تَكُونَ حُضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ		
2	كُلُّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى	الرعد	-9
10	قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِى اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ	إبراهيم	-10
15	وَحَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَدِيدٍ		
40	رَبِّ اجْعَلْنِي يُقِيمُ الصَّلَاةَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي		
47	لَا تُخَسِّنْ اللَّهُ مُخْلَفٌ وَعَلَدَ رُسُلُهُ		
28	بِئْسَ خَالِقٌ بَشَرًا مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ حَمَإٍ مَنْسُونٍ	الحجر	-11
29	أَسْوَيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ		
49	يَا عِبَادِ إِنِّي أَزَا الْغُفُورَ الرَّحِيمِ		
52	قَالَ إِنَّا مِنْكُمْ وَجِدُونَ		
59	لَا آلَ لُوطٍ إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ أَجْمَعِينَ		
86	كَهُوَ الْخَلْقُ الْعَلِيمِ		
4	فَلِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ	النحل	-12
12	وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مَسْخَرَاتٌ بِأَمْرِ		
14	إِنِّي ذَالِكٌ لَمَقُومٍ يَغْفُلُونَ		
14	الَّذِينَ سَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مَسْخَرَاتٌ بِأَمْرِ		
28	الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ		
52	الَّذِينَ وَاصِبًا		

62	لَا جِجَآءَ لَّهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُمْ مُّفْطُونَ		
66	إِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْقًا نَّسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ مِنْ بَيْنِ فَيْثٍ وَمِمَّا خَالِصًا سَاءَ غَا لٍ لِّلشَّارِبِينَ		
69	مِنْ بُطُونِهِمَا شَرْبٌ مُّخْتَلَفٌ أَلْوَانُهُ		
71	فَمَا نَزَلْنَاهُ مِنْ فُضْلٍ لَّوَا بِرَأْدِي رِزْقِهِمْ		
92	أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أُولَى مِنْ أُمَّةٍ		
125	وَجَاهِلُهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ		
1	إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ	الإسراء	-13
9	إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِّلْأُمِّيِّاتِ هِيَ أَفْقَمُ		
11	وَكَانَ الْإِنْسَانُ عَجُولًا		
25	إِنَّهُ كَانَ لَلْأَوَّابِينَ غُفُورًا		
29	وَيَجْعَلُ لِّكَ مَقُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْطِئُهَا كُلُّ الْبَسِطِ فَتَقْعُدَ مَدْمُومًا مَّحْسُورًا		
33	إِنَّهُ كَانَ مَصُورًا		
34	وَلَا تَقْرُؤُوا، الْبَيِّنَاتِ إِمَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ		
45	يُنذِرُكَ وَيُنذِرُ الْآخِرِينَ لَا يَأْمُرُونَ بِالْآخِرِ حِجَابًا مُّتَوَرًّا		
53	لَعِبْقًا بِحَاوِي يَأْمُرُونَ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ		
72	فَهُوَ فِي الْآخِرِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا		
97	وَنُحِشُّهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَكَمَا وَصَّيْنَا		
3	شَرِيفٍ فِيهِ أَبَدًا	الكهف	-14
6	لَمَّا كَانَ بَاطِلٌ نَفْسَكَ عَمَّا أَنَا بِهِمْ		
12	مَعْنَاهُمْ لَنَنْعَمَ أَيُّ الْحَزَنِ مِنْ أَحْصَىٰ لِحَالِهِ شُؤْنَا أَمَّا		
18	وَكُلُّهُمْ بِأَسْطُرٍ ذَرَايَهُ بِالْبَصِيدِ		
19	فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَىٰ طَعَامًا		
28	وَكَانَ أُمُودًا مُّطَا		

34	أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا		
40	تَصْبِحُ صَعِيدًا زَلَقًا		
51	وَمَا كُنْتَ تَتَّخِذُ الْضَالِّينَ عِندًا		
71	لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا		
74	لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نَكِرًا		
28	لِنَاسٍ وَالِدُّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مَحْتَمِلِينَ الْوَأَنَّهُ كَذَلِكِ إِيمَانًا يَخْشَى اللَّهُ مَنْ الْعُلَمَاءُ اللَّهُ عَزِيزٌ غَفُورٌ	فاطر	-15
	فَجَعَلَهُمْ كَعِفٍّ ذَّاكِرِينَ	الفيل	16

الرقم	المصادر والمراجع
-1	القرآن الكريم
-2	أحمد الحملوي ، أحمد بن محمد بن أحمد الحملوي (1273هـ -1351هـ) ، شذا العرف في فن الصرف ، دار الفكر العربي ،بيروت – لبنان

	(1420هـ - 2000م). .
-3	الأزهري ، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري ، ت (905 هـ) ، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط2 (1427 هـ - 2006 م) .
-4	الأشْمُونِي ، أبي الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى ، ت (900 هـ) ، شرح الأشْمُونِي على ألفية ابن مالك ، تحقيق حسن حمد ، إشراف د.إميل بديع يعقوب، الجزء الثالث، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى (1418 هـ-1998م) .
-5	الألوسي ، العلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي ، ت (1270 هـ) ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم و السبع المثاني ، ضبطه و صححه علي عبد الباري عطية ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط1 (1422 هـ - 2001 م)

الرجاني : أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن ، ت (471 هـ) أ- المفتاح في الصرف ، تحقيق علي توفيق الحمد ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى (1987 م) . ب- دلائل الإعجاز ، حققه و قدم له د.محمد رضوان الداية و د. فايز الداية ، دار الفكر – دمشق ، الطبعة الأولى (1428 هـ - 2007 م)	-6
ابن جني ، أبو الفتح عثمان بن جني ، ت(392هـ) ، الخصائص ، تحقيق الدكتور عبد الحميد هندراوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط3 (1429 هـ - 2008م) ، المجلد الأول.	-7
ابن الحاجب ، أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر جمال الدين ابن الحاجب المالكي ، الإيضاح في شح المفصل للزمخشري ، تحقيق محمد عثمان ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط1 (2011م)	-8
أبو حيان الأندلسي ، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي ، ت(745 هـ) ،تفسير البحر المحيط ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود و الشيخ علي محمد معوض ، المجلد الخامس ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية،بيروت – لبنان، الطبعة الأولى (1422هـ - 2001م) .	-9
خديجة الحديثي،أبنية الصرف في كتاب سيبويه،مكتبة النهضة ،بغداد	-10

11- راجي الأسمر، المعجم المفصل في علم الصرف،مراجعة د.إميل بديع يعقوب ، الطبعة الثالثة 2009م،دار الكتب العلمية ،بيروت - لبنان	
12- الرازي ، الإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين ابن الحسن بن علي التميمي البكري الرازي الشافعي (544 – 604 هـ) ،مفاتيح الغيب "التفسير الكبير " ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى (1421 هـ -2000 م) .	
13- الرضى، رضى الدين محمد بن الحسن الإسترابازي ،ت(686هـ) ، شرح كافية ابن الحاجب ، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه د. إميل بديع يعقوب ،منشورات محمد علي بيضون ،دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، ط1(1418هـ - 1998م)	
14- أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء،ت(207هـ) تحقيق الدكتور عبدالفتاح اسماعيل شليبي،مراجعة الأستاذ علي النجدي .	
15- الزمخشري ، ابو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري ، ت (538 هـ) ، المفصل في صناعة الإعراب ، تحقيق د. إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان .	
16- سيبويه ، الكتاب لعمر بن عثمان بن قنير ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ،	

الجزء الأول، الناشر مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة (1408 هـ - 1988 م) .	
السيوطي : عبد الرحمن جلال الدين بن عبد الرحمن أبي بكر ، ت (991 هـ) . أ-الأشباه و النظائر ، راجعه وقدم له فائز ترحيني، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، (1417هـ -1996م). ب- المزهر في علوم اللغة و أنواعها ، تحقيق محمد أحمد جاد المولي و علي محمد البجاوي ، دار الفكر . ج- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط1 (1418 هـ - 1998 م) .	17-
الصبان ، الشيخ محمد بن علي الصبان الشافعي ، ت (1206 هـ) ، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تحقيق ابراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ت – لبنان ، ط1 (1417 هـ - 1997 م) .	18-
الطبري ، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تفسير الطبري جامع البيان لتأويل أي القرآن، تحقيق عبدالله بن عبد المحسن التركي، دار عالم الكتب، الرياض المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى (1424هـ -2003م).	19-
عباس حسن ، النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة	20-

	، دار المعارف ، القاهرة ، ط2.
-21	ابن عصفور ، أبو الحسن بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الإشبيلي ، ت(669هـ) ، شرح جمل الزجاجة ، قدمه فواز الشعار بإشراف د.إميل بديع يعقوب ، ج2، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1(1998هـ) .
-22	ابن عقيل ، قاضي القضاء بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني ، شرح ابن عقيل ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار التراث ، مصر ، ط 20 (1400 هـ - 1980 م) .
-23	ابن قتيبة ، ابي محمد عبد الله ابن مسلم ابن قتيبة ، ت (276 هـ) ، ادب الكتاب ، تحقيق الدكتور يوسف البقاعي ، دار الفكر للطباعة و النشر. .
-24	القرطبي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، الجزء التاسع، أعاد طبعه دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان (1966 م) .
-25	ابن كثير ، الإمام أبي الفداء إسماعيل ابن كثير القرشي الدمشقي(701هـ - 771م) تفسير القرآن العظيم ، تحقيق عبدالرازق المهدي،دار الكتاب العربي،بيروت - لبنان، ط1 (1426هـ -2005م) .

ابن مالك : جمال الدين محمد ابن عبد الله ابن مالك الطائي الجبائي الشافعي ، ت (672 هـ) أ- شرح التسهيل ، تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، طارق فتحي السيد ، ط2 (2009 م) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان. ب - شرح الكافية الشافية تحقيق علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط1 (1420 هـ - 2000 م)	-26
المرادي ، المعروف بابن أم قاسم ، ت (749 هـ) ، توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك ، المجلد الثاني ، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، القاهرة .	-27
محمد خير حلواني ، المغني الجديد في علم الصرف ، دار الشرق العربي ، بيروت - لبنان ، ط1.	-28
محمود صافي ، الجدول في إعراب القرآن وبيانه وصرفه مع فوائد نحوية هامة، ط4 ، دار الرشيد، دمشق - سوريا ومؤسسة الإيمان بيروت - لبنان،المجلد	-29

السادس .	
أبو منصور الثعالبي ، فقه اللغة وسر العربية ، تحقيق خالد فهمي ، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة ، الطبعة الأولى (1418هـ - 1997م).	-30
ابن النازم ،أبي عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام العلامة وحجة العرب جمال الدين محمد بن مالك "صاحب الألفية"، شرح ألفية ابن مالك ، تحقيق د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ،دار الجيل ،بيروت – لبنان .	-31
النحاس ، أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل النحاس ، ت(328هـ)،إعراب القرآن ،تحقيق د.محمد محمد تامر وآخرون ،دار الحديث ، القاهرة ، ط(1428هـ -2008م)، .	-32
ابن هشام ، ابي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري ، ت (761 هـ) أ- أوضح المسالك إلي ألفية ابن مالك تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، الجزء الثالث ، المكتبة العصرية ،صيدا ، بيروت، الطبعة الأولى (1424 هـ - 2003 م). ب- شرح قطر الندى و بل الصدى،تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد،دار الكتب العلمية بيروت - لبنان،الطبعة الثانية 1430هـ -2009م .	-33

--	--